

شؤون سعودية

Saudi Affairs

تقرير للأمم
المتحدة:
ثغرات واسعة
في القضاء
السعودي

إنهزام الحدود
يبدأ بهيبة
الدولة السعودية

تصورات خاطئة في مسيرة الإصلاحين
الجمود السياسي في المملكة وتوجهات المستقبل

مركز الحوار
الوطني: نوايا
طيبة ولكن!

أولوية الأمن والخيارات المؤجلة

سعود بن نايف
سفيراً: سعودة
داخل السعودية!

الحوار الوطني.. مقاربة مختلفة

رؤية أميركية
مرتبكة للإصلاح السياسي في السعودية

الأجندة
السعودية في
العراق بين
مشروعين:
سياسي وديني

يحيا العدل

الهارب

حبسوه

قبل أن يتهموه...

عذبوه

قبل أن يستجوبوه...

أطفأوا سيجارةً في مقلتيه

عرضوا بعض التصاوير

عليه:

قل... لمن هذي الوجوه؟

قال: لا أبصر...

قصوا شفتيه

طلبوا منه إقراراً

حول من قد جندوه...

ولما عجزوا أن ينطقوه

شنقوه...

بعد شهرٍ... برأوه...

أدركوا أن الفتى

ليس هو المطلوب أصلاً

بل أخوه...

و مضوا نحو الأخ الثاني

ولكن... وجدوه...

ميتاً من شدة الحزن

فلم يعتقلوه!

في يقظتي يقفز حولي الرعب...

في غفوتي يصحو بقلبي

الرعب...

يحيط بي في منزلي

يرصدني في عملي

يتبعني في الدرب...

ففي بلاد العرب

كلّ خيالٍ بدعةٌ

و كل فكرٍ جنحةٌ

و كل صوت ذنبٌ...

هربت للصحراء من مدينتي

و في الفضاء الرحب...

صرخت ملء القلب...

إلطف بنا يا ربنا من عملاء

الغرب...

إلطف بنا يا رب...

سكتُ... فارتد الصدى:

خسأت يا ابن الكلب!

شعر: أحمد مطر

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤول التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs
A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy
in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201

Wembley

HA9 9ZQ

UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffaires.net

Email: editor@saudiaffaires.net

أحداث سبتمبر تفتح ملفات النشاط الديني السعودي

قضية الموظف السعودي في سفارة السعودية بواشنطن والذي يستغل بالدبلوماسية لتغطية عمله ضمن جهاز الإستخبارات، لا تزال تثير الكثير من الجدل بين واشنطن والرياض. فالحكومة السعودية ترفض تسليم عمر بيومي لواشنطن، إما لأن الأدلة الأميركية غير كافية لإدانته ومن ثم تسليمه، أو لأن الإستجابة تشكل خرقاً للسيادة السعودية على مواطنيها، أو عبر محاولة تبرئة نفسها من أن البيومي لا يعمل في الإستخبارات السعودية، حرصاً على رؤوسائه الإمرأ (تركي الفيصل بالتحديد)، واستباقاً لوقف تسلسل الإذانة من البيومي الى الأمراء السعوديين، أو لكل هذه الأسباب إضافة الى أن الطلبات الأميركية لن تقف عند حد، بل ستزيد مطالبة بأشخاص آخرين من الأمراء أو رجال الأعمال.

مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس، كما الرئيس بوش، طالبا وزير الخارجية السعودي في زيارته أواخر الشهر الماضي لواشنطن بتسليم البيومي، ولم يقبل - حتى الآن - بأي تنازلات سعودية، قدّمها الأمير بنفسه، حيث أعلن استعداد بلاده بأن يتم استجواب البيومي في السعودية من قبل محققين أمنيين أميركيين سواء من الإف بي آي أو السي آي آيه. وقالت مصادر مطلعة، أن لقاء وزير الخارجية سعود الفيصل مع الرئيس بوش دام ٤٥ دقيقة، وأن الوزير السعودي جوبه برفض حاد وقطعي فيما يتعلق بإطلاع السلطات السعودية على الصفحات الثمان والعشرين التي رفضت الإدارة الأميركية تضمينها لتقرير الكونغرس العلني حول أحداث سبتمبر. وهذه الثمان والعشرين صفحة تحوي اتهامات كثيرة لعمر البيومي وأمراء ومسؤولين سعوديين كبار بتسهيل ودعم نشاطات القاعدة.

ما يهمنا في هذه القضية أمور ثلاثة:

الأول: هو أن الولايات المتحدة كما الحكومة السعودية مسؤولتان بشكل مباشر عن أحداث سبتمبر، فهما من هبأ مناخ العنف وروج ودعم الفكر المتطرف حين كان ضد غيرهما من الدول أو العقائد والأيدولوجيات؛ وهما من مؤل الكثير من الحركات الإفغانية وغيرها ابتداءً لمحاربة الشيوعية في أفغانستان، ثم لحسم المواقف ضد هذه الجماعة أو تلك. هذا لا يعني بتاتا أن أسامة بن لادن أو أفراد القاعدة عملاء للولايات المتحدة أو للحكومة السعودية، فجل ما يمكن قوله أن (العفريت) أخرج من قمقه، بقرار سعودي وحث أميركي ولا أحد من الطرفين يستطيع إعادته إليه، لذا بدءا يوجهان اللوم أحدهما للآخر.

الثاني: بالرغم من أن الحكومة السعودية تحاول إيجاد المشترك بين البلدين أمنياً كما سياسياً واقتصادياً، خاصة بعد أحداث ١٢ مايو في الرياض، حيث أصبح الحديث يدور حول اختلاط الدم السعودي بالدم الأميركي، ورفع شعار يقول: معاً في مركب واحد ضد الإرهاب، وغير ذلك.. بالرغم من هذا، لا يبدو أن الإدارة الأميركية قد استوفت غرضها من أحداث سبتمبر، فهناك ثمن لا بد للسعوديين من دفعه، مالا كتعويضات، وتنازلات سياسية وسيادية واقتصادية، وتعديلات هيكلية داخل جهاز الحكم.

الثالث: إن ملف أحداث سبتمبر، بل ملف العلاقات السعودية الأميركية، سيبقى ملفاً ساخناً، يصعب طيّه حتى مع توافر حسن النوايا من الطرفين، وهو أمر غير مؤكد على الأقل من الجانب الأميركي. وكلما حاول السعوديون طي الموضوع، ظهر آخر، بالنظر الى تشعب القضية، وفتح ملفات مضى عليها خمسة عشر عاماً؛ إذ أن موضوع التمويل السعودي للنشاط الديني ضخم وهائل وتقف وراءه جهات وأطراف ومؤسسات متنوعة، وفتح ملفاته يسبب صداعاً هائلاً للمسؤولين السعوديين، ظنوا أنها قد أودعت في (الأرشيف). وبلا شك هناك جهات أميركية تحرك الملف السبتمبري لأغراض متعددة، كلها لا تصب في خدمة صانع السياسة السعودي.

الحوار الوطني.. مقاربة مختلفة

للسلطة، ممثلة في الأسرة المالكة، عبر رزمة منجزات عمرانية ذات صلة بتشييد الدولة وتعزيز أسس استقرار سلطتها.

هذه الاستدراكات على مفهوم الحوار الوطني كما يحلو لرموز السلطة تعميمه شعبياً وثقافياً وأخيراً تجسيده رسمياً عبر (مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني) تنأى عن أي محاولات لتقويض أسس الحوار الداخلي بين القوى الاجتماعية والفكرية، بل تمثل إلفاتاً تصحيحية لقضية جوهرية يجب أن تتحول إلى مركز في شبكة العلاقات الداخلية وإطارات يعتمد بها الجميع من أجل معالجة مشكلات راهنة ومستقبلية.

فالحوار، منزوعاً من أغراضه السياسية الخاصة، يمثل مخرجاً عاماً للدولة والمجتمع بشرط عدم إبتزازه وإبتذاله وإخضاعه لرغبة وشروط هذا الفريق أو ذلك، أو حتى تقييد مساره وأغراضه، لأن ذلك من شأنه إجهاض مفهوم الحوار في كافة المستويات. فالحوار حين يكون مشروطاً بتسوية مشكلات الدولة، يصبح اللجوء إلى الحوار مستقبلاً محفوفاً بشبهات السياسة وتدخلاتها وتعقيداتها. ولكن يجب أن ينطلق الحوار من وسط الناس، من المجالس العامة، من النخب الثقافية والتجارية، ومن المساجد، ومن منتديات الحوار، ومن أهل الرأي، ودعاة الإصلاح، ورجال الدين والعلماء. فجميع هؤلاء شركاء أساسيون في حوار وطني يراد منه صياغة ثقافة حوارية، وإشاعة روح الوحدة الوطنية.

نحن نعيش انتقالاً حاداً في أوضاعنا الثقافية بدرجة أساسية، فثمة تبدلات جوهرية تشهدها منظومات ثقافية متصارعة وفي أحسن الأحوال مبتأينة، ففي هذه المنظومات يتم منذ فترة وجيزة تكسير الجمود المستحکم في محرك الدفع بدخلها. فالاستعداد النفسي للقبول بمبدأ الحوار مع الآخر، يمثل إفتتاحاً كبيراً أمام أوضاع مغلقة يمثل الحوار فيها تابو يرفضه المنضون داخل هذه المنظومات بصرف النظر عن القاعدة الأيديولوجية التي تستند عليها كل منظومة دينية كانت أم علمانية أم ليبرالية. فهذه المنظومات قد فصلت نفسها وأتباعها عن الهواء الخارجي، وإعتبار كل ما يتم خارجها دنساً محضاً، فكل منظومة تزعم أنها مصدر الطهر والنزاهة والمالك الوحيد للحقيقة المطلقة.

الأهمية الرئيسية لهذا الجدال هي التذكير بأن القبول الأولي بفكرة الحوار لا تنفصل عن التحول الكبير داخل هذه المنظومات الثقافية المغلقة، إذ كان الأتباع فيها مستهلكين لقيم وأفكار ومبادئ تستمد جبروتها وقدرتها في اختراق الوعي وعلى الحصانة السميكة التي تطوق كل منظومة قبالة خصمها الأيديولوجي، لا على أساس مجادلات عميقة وجادة. ورغم أن الحوار هو الأكثر ضدية للأيديولوجيات الشمولية

الإعلان عن تأسيس مركز شبه رسمي للحوار الوطني في المملكة يمثل إحدى علامات التحول الداخلي، ولكنه، في نفس الوقت يثير جدلاً حقيقياً حول منطلقاته، ووسائله، وأغراضه. إذ أن المناخ الذي تنبثق منه فكرة الحوار الوطني شديد التوتر، كإنعكاس لاختلافات الدولة في إنتاج حلول حاسمة لمشكلات سياسية واقتصادية وأمنية، وكمظهر للمواجهة المفتوحة بين السلطة والجماعات المسلحة، وتالياً للفشل الأمني الذريع.

ليس هناك من ينظر إلى فكرة الحوار الوطني بحيادية، بل ثمة إجماع على أن هذه الفكرة تمثل إحدى منتجات السلطة كحالة إستثنائية لمعالجة أزمة الدولة. بمعنى أن منطلقات الإعلان عن مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني تلتفت إلى أن ثمة أغراضاً خاصة يراد من هذا المركز تحقيقها، فهو يأتي على خلفية أزمة السلطة ذاتها، كما أن الحوار الوطني عنوان المركز وغرضه مصوب في الأصل إلى معالجة مشكلات الدولة التي تشهد تصدعات خطيرة في بنائها، بسبب انهيار أسطورة الجزيرة الآمنة في الوسط المضطرب، فهذا الحوار كما الوحدة الوطنية يهدف إلى إعادة الاعتبار للدولة والحفاظ على تماسكها، بعد أن بدا واضحاً هشاشتها وعجزها في إحتواء مصادر التهديد.

فالحوار يراد منه التوصل إلى إتفاق جماعي قابل للتطوير إلى مستوى تشكيل قوة دفاعية تسهم في تحصين الدولة أمام تحديات داخلية غير منظورة. لا حاجة للتحذير هنا بأن تسييس الحوار الوطني يفقده شعبيته، كما يفقده عفويته واستمراريته وعمقه الاجتماعي والثقافي، وبخاصة حين يتنبه السكان إلى البعد السياسي للحوار أو الأغراض غير المعلنة له.

الجدل حول الحوار الوطني يتطلب وعلى أفق أوسع وعي ثنائية المعنى المضيفى على قائمة مفاهيم باتت تستعمل بدرجة كثيفة ومائعة مثل: الوحدة الوطنية، والحوار الوطني، والإصلاح.. فثمة إستهدفات تملئ اشتقاق معان غير محايدة لهذه المصطلحات لا تلتقي بحال مع المعاني الشائعة في الحقل الأكاديمي والسياسي. التسييس المضيفى على مناشط ذات أبعاد وطنية من الناحية التكوينية، يمتد إلى مفاهيم عديدة. فالوحدة الوطنية، مثلاً بازراً، تتكافئ سياسياً في إدراك الطبقة الحاكمة مع وحدة السلطة، وهذا ما يجعل الحديث عن الوحدة شديد السطحية والابتذال، ويؤول غالباً إلى إطفاء الرغبة في الكتابة والتنظير حولها فضلاً عن تبنيها كأيديولوجية، فالوحدة الوطنية كما تعكسها وسائل الإعلام المحلية الرسمية بدرجة صارخة، تنزع بطريقة مبتذلة نحو تحقيق تطابق مفتعل بين مفهومي الوطن والسلطة. فالوحدة الوطنية كما تعكسها الرسالة الإعلامية الرسمية تمثل تأكيداً مملأ

والمغلقة، تماماً كما هو أكثر ضدية مع السلطة المستبدة إلا أن السلطة كانت أكفأ في استثماره سياسياً ولتحقيق مآرب خاصة، فقد أثبتت الدولة قدرة فائقة على اقتناص ما تحوّل داخل هذه المنظومات الثقافية، واستطاعت إكتساب ثمرة نبتة لم تزرعها، واستظلت بوارف شجرة لم تسقها، وأخيراً حققت سبقاً منفرداً بتبني مبدأ الحوار وترسيمه.

يجب أن نسجل كلمة للتاريخ حتى لا يأتي الغد بروايات مختلطة، فهذه الاحتفالية بتدشينات السلطة للحوار الوطني قد تلمس بقصد أو غيره حقيقة أن هذه الاحتفالية ليست أكثر من رد فعل على إنكسار حلقات الجمود في أيديولوجيات جماعية خانقة. وهناك كثير من البلاهة والسذاجة في إطلاق العنان للسلطة كيما تسوق مركبة الحوار الى جهة مجهولة أحياناً أو الى جهة محددة بغرض إستهلاكه الى حد إفراغ مضامين الحوار.

فتاريخ الحوار يبدأ من إرهاباته الأولى، أي في جو مراجعات نقدية للذات عاشتها هذه المنظومات الثقافية أسفرت عن تبديد سراب مكبل بالأيديولوجيات التنزيهية، أي بمعنى آخر أن الحوار لم يضع حمله على يد الدولة، بل تشكل جنين الحوار وتطور في مناخ تحوّل ثقافي وفي بيئة بناها خصوم الأمس، ممن كانوا يزعمون بأن مفاتيح الحقيقة غير قابلة للنسخ، وهم وحدهم العارفون بأهمية الحوار، ليس من منظور سياسي بل وثقافي واجتماعي.

فوحدهم المناهضون لمبدأ الحوار، يدركون معنى الحوار حتى حين يتحدثون عن نزاهة معتقدتهم وبطلان معتقدات غيرهم، فبمقدار ما تشجّع أيديولوجية التنزيه على تبرئة الذات وتحميل مخالفيها أوزار العالم، فإن الفكر النقدي، على الضد منها، هو الأكثر فوراناً على تبديد أو هام الوعي، حيث يصبح الحوار الحقيقة الأكثر حضوراً ومواجهة فور الخروج من النفق.

لا شيء ينبغي أن يبعدهنا عن تأكيد مركزية الحوار، ليس لأن الحوار مصدر خلاص لضحايا التعبير عن الرأي والضمير، ولا لأنه وسيلة راقية لتسوية مشكلات سياسية، بل لأن الحوار آلية حل شامل لانغلاقات ثقافية واجتماعية وسياسية. هو بكلمات أخرى خيار ضروري للمجتمع والدولة معاً، وأن حصر مهمة الحوار في بعد واحد أو إخضاعه لشروط من أي نوع يعني تفويض المضمون الحضاري للحوار.

إن نزع الطابع السياسي عن الحوار، أو بالأصح تحرير الحوار من القيود السياسية وحده الكفيل بوضع أسس مشروعة ومقبولة للحوار من الجميع. تماماً كما أن تخليص الحوار من المشاريع الشخصية ضروري من أجل تحقيق مفهوم الاندماج الاجتماعي الحقيقي، بالمعنى المضاد للنموذج اليوناني الذي يجعل من الاندماج مجرد صناعة قطيع من الخدم غير المالكين لإرادة التغيير أو غير الحائزين على حقوق المواطنة.

الدخول في الحوار يمثل لحظة وعي جديدة للذات، وشكلاً آخر في تحقيقها، وليست بأي حال لحظة طمس مباغثة أو إندياث للمتحاورين في ذات أخرى، سواء كانت جماعة أو سلطة أو أيديولوجية. فالقبول بالحوار يتطلب أكثر من تكيّف مع أوضاع

وأدوار مستجدة، بل هو اعتراف ضمنى بالتعددية السائدة، وتجاوز الفردية الأمانة على حفظ المعتقد الخاص، والطاردة للأخر. فالحوار يمثل مساحة لاستيعاب تجربة العلاقة مع الآخر التي بها يجتمع وتحت سقف واحد أكثر من ذات، لها مقومات البقاء، تتقاسم المصالح وتتوزع المهام، ولها حقوق وعليها واجبات.

ولذلك نعثر، بعد عقود من القطيعة، على روح جديدة يشيعها مبدأ الحوار المتفق عليه، حتى وإن لم يسلك الحوار بداية صحيحة، وكنا نأمل أن لا يتم خنق الحوار بحصره في مجرد لقاء فكري أو مركز ترعاه الدولة، بل يجب أن يتحول الحوار الى ممارسة يومية واسعة النطاق تمتد أفقياً في مرافق المجتمع، وترتقي الى القوى الاجتماعية والسياسية والنخب كيما تتم عملية نقل حقيقي للمجتمع والسلطة. فإعادة تشكيل كل منهما تتم عن طريق تزويد المجتمع بالقدرة على ضخ أفكاره وتطلعاته نحو الأعلى، وليس سوى الحوار الدائم والجاد والعميق الأكفأ في تحقيق هذا الهدف.

في المجتمعات الحديثة التي تمارس تأثيراً تحويلياً في نفسها، يمثل الحوار آلية للمواجهة المباشرة مع الذات رغبة في التوصل الى حلول جذرية لمشكلات لا يمكن حلها من خلال تناول جرعات دوائية ملطفة، بل يراد من الحوار تشريح داخلي للذات غير المكشوفة، كي يوضع الاصبع على الجروح المتوزعة في باطن وظاهر الجسد، فمشكلات المجتمع لا تتم مناقشتها بملامسات خارجية تحاول الهرب من الاعتراف بحقيقة المشكلة. الحوار في جوهره يدفع ضرورة الى أن تنحى المبررات المعيقة للحل، تماماً كما يدفع للانتقال من الاعتراف بالأخر كذات الى المشاركة في مجهوده لكي يتحرر من القيود التي تحول دون بلوغه مرحلة العيش كذات مستقلة.

هناك مشكلات حقيقية في أوضاع هذا البلد، الاجتماعية والسياسية والثقافية تتطلب مجهوداً جماعياً من أجل حلها، ولن يكون بمقدور الدولة بنزوعها الانتقائي ورغبتها الجامحة في الحصول على حلول لمشكلاتها دون إشراك باقي الطيف السياسي والفكري الذي لم ينل سهمه الكامل في العملية الحوارية، لأن ذلك يحرم جزءاً عظيماً من المجتمع في الاضطلاع بمهمة (إعادة بناء الذات) العمومية، وهذا الحرمان يخرج من دائرة المشاركة في تحمل مسؤوليته ونيل حقه في قضية تتصل بكل أجزاء هذا البلد وسكانه.

وإذا ما أريد لمهمة الحوار أن تحقق عنصرها الوطني، فإن هناك متطلبات حميمة أخرى غير قابلة للاسقاط سهواً أو عمداً، فإن الوطنية تتطلب تطويراً لبنى السلطة والمجتمع، فهذه البنى في وضعها الرتيب الراهن يجعلها غير قابلة على إستيعاب (مخرجات) الحوار، فثمة إنسدادات في السلطة والمجتمع يتم فتحها من خلال توسيع قاعدة المشاركة ودمج حقيقي للقوى الاجتماعية والسياسية في السلطة، وشق قنوات تواصل بين فئات المجتمع عبر مناشط ثقافية واجتماعية واسعة النطاق.

(التحرير)

علمانيون في السعودية!

الأستاذ منصور النقيدان

التحديد عندما مارسوا حملاتهم الرهيبة ضد خصومهم. فالذين نهضوا بالأمر واضطلعوا بتلك المهمة إلى فترة قريبة، هم اليوم يفضلون الصمت، وعدم إثارة ماضى، وإهالة التراب على ماسلف وعفا الله عن الجميع، فمن كانوا يرون المطالبة باستخراج بطاقة شخصية للمرأة، والحديث عن قيادتها للسيارة، والقول بكشف وجه المرأة - والأخيرة اختلفت فيها آراء أئمة المذاهب الفقهية - وتحديد دور (الشيخ) علمانية، هم اليوم يرونها مسائل قابلة للأخذ والرد، لاتستوجب التأنيم فضلاً عن التشكيك بإيمان شخص ما.

أبو مساعد معلم متقاعد كان حانقاً وهو يشرب قهوته في مزرعته متهيناً لصلاة المغرب. كان متألماً مما سمعه من خطيب الجمعة ذلك اليوم. لقد حذر الخطيب من العلمانيين، مبيناً أوصافهم: إنهم يصلون كما تصلون، ويصومون كما تصومون، ولربما حجوا واعتمروا، موضحاً أنهم كالحرباء يتلونون بألف لون، فهم يأتونكم من بوابة سماحة الدين، وباسم تجديد الدين. لن ينادوا بفصل الدين عن الحياة/ الدولة جهاراً نهاراً، ولتعرفنهم في لحن القول. يتساءل أبو مساعد: إذا كان هؤلاء هم العلمانيون، إذن لم يصلون ويعبدون الله؟ وإذا كانوا لايفصحون عن حقيقتهم، فكيف عرف الخطيب أنهم علمانيون؟ إذن هم علمانيون بالكمون فقط. بالقوة كما يقول الفلاسفة!

صالح وهو خريج كلية الشريعة يتقدم جماعة المسجد في الصلاة أحياناً، لم يحتمل السكوت حينما كرر الخطيب للمرة الثانية ذكر أوصافه. لقد كاد في الأخيرة أن ينطق اسمه واحداً من الدعاة إلى إفساد المرأة وتحريرها من (العفة). قال: لقد انكسرت وقلت سيدكرني لا محالة. ولكنه

الموروثة ويحافظ على عدد من الشعائر الدينية ولكنه ليس متديناً لأنه لا يشعر في نظره بأن الرب كلفه بأداء الفرائض والشعائر الدينية). وينقل عن أحد العلمانيين اليهود: (نحن يهود علمانيون ليس لأننا فاسقون، طائشون أو نستهين بالآباء، بل لأن هذا وعينا، وبسبب هذا الوعي فنحن غير شركاء للمتدينين في الإيمان الديني، ودون أن نمس المؤمنين فإن سماننا خالية، ومن المستحيل ملؤها سواء عن طريق الصراخ أو عن طريق الوعظ بالأخلاقيات، فكل المسؤولية عن الحياة ملقاة علينا ولم تفرض من السماء).

ويذكر أبو غدير تعليق الأديب الإسرائيلي المعاصر دافيد جروسمان، والذي يعرف العلمانية بأنها (تستلزم عدم وجود مثل هذه الازدواجية). أي أن يكون الواحد علمانياً ويكون في الوقت ذاته مرتبطاً ببعض الشعائر الدينية وإن اعتقد عدم فرضيتها.

هل هناك علمانيون في السعودية؟

إن في كل مجتمع مهما بلغت محافظته الدينية من يؤمنون بأفكار مخالفة للسائد، قد تكون جذرية وقد تكون دون ذلك بمراتب، ومهما كان أساس تلك التوجهات تفسيراً أو إعادة تأويل للتراث، أو من أرضية فلسفية تتجاوز الثقافة التقليدية الضاربة الجذور. هذه قضية متفق عليها. ولكن السؤال ينبغي أن يطرح كالتالي: هل كل أو غالبية من وصموا بالعلمانية كانوا كذلك؟ مصطلح ومفهوم (العلمانية) ملتبس وعائم، وهذه مسألة لن نعرض لها، فما يهمنا هو أن كثيراً ممن يتحدثون عن مفهوم محدد للعلمانية، لم يراعوا ذلك

الجميع كان متفاجئاً. فتواجد أستاذ الأدب بين ضيوف الحفل بدا شيئاً استثنائياً. فأكثر من عقدين كان يتم التعامل معه بوصفه (علمانياً) أو (حداثياً). لهذا كان ما طاله من أذى ومن تشويه وتضييق حتى بين أقاربه ومن طلابه أمراً يبعث الرعب في كل من كان متابعاً للقصة منذ فصولها الأولى. صحيح أن هيئته ومظهره لم يطرأ عليهما تغيير يذكر، ولم يزل كما كان دائماً مواظباً على أداء الصلاة في وقتها وفي المسجد. ولكن ما هو أهم من ذلك أن أفكاره ومجمل قناعاته في القضايا الدينية والاجتماعية لم تتزحزح. لأنها باختصار لم تكن تختلف كثيراً عن أفكار مضيفه التي بدت اليوم أكثر عقلانية وواقعية. إذن فلم جرى ماجرى؟ هل أراد مضيفه أن يكفر عن سنوات من التهيب والتأليب كان أحد أشهر موقديها ومحرقى البخور فيها. لقد تبسم أحد الحضور وقال: سبحان الله. أخيراً التقى (العربان)!

يذكر الدكتور محمد محمود أبو غدير أستاذ الأدب العبري والدراسات الإسرائيلية أن المجتمع الإسرائيلي يجتاز أزمة هوية شديدة مع ضعف إمكانات إيجاد لغة مشتركة بين المتدينين والعلمانيين، خاصة وأن الغالبية العلمانية سواء منها من ينتمي إلى اليمين أو اليسار بدأت تعبر عن رفض صريح للابتزاز الذي يقوم به المتدينون لموارد الدولة.

ومع كل هذا الاحتراب الداخلي إلا أن أبو غدير ينقل لتحديد مفهوم العلماني والمتدين في المجتمع الإسرائيلي أكثر من تعريف، فالإنسان العلماني العادي في رأي البروفيسور يشيعاهو ليغمان الأستاذ في قسم علوم السياسة في جامعة بار إيلان (هو شخص لديه ارتباط ببعض التقاليد

فضل أن يصفني بالحثالة. لكنني لم أسكت، فقد قدمت شكوى ضده.

صالح ذنبه عند هؤلاء أنه تحدث يوماً في مجلس عام أن للمرأة حقاً بأن تستخرج بطاقة شخصية. قبل يومين فقط منحت السعودية مهلة ثلاث سنوات لاستبدال البطاقة إلزامياً بحفيظة النفوس، وقبل أسابيع قال له مالك الشركة التي يعمل بها. أتاني مجموعة من المطاوعة، وقالوا لي: كيف توظف مثل هذا؟ ألا تعلم أنه صديق لتركي الحمد؟

ثنائية الإسلامي / العلماني

في الفترة الأخيرة وبعد تفجيرات ١٢ مايو توافد على السعودية عدد من الصحفيين والباحثين الأجانب. كثيراً ما طرح في اللقاءات التي أجروها التساؤل حول طبيعة العلاقة بين (المتدينين) الإسلاميين، وبين العلمانيين أو الليبراليين في السعودية، ومن حصيلة تلك الحوارات مع مجموعة من الكتاب والمثقفين اتضح لبعضهم أن ثمة خلطاً وتداخلاً، فمن ينادون بإيجاد مؤسسات المجتمع المدني تم تقديمهم على أنهم ليبراليون، ومن كانوا يطالبون بحقوق أكثر للمرأة من الجنسين احتسبوا علمانيين، ومن كانوا ينتقدون المناهج ألحقوا بمن سبق، والطريف في الأمر أن أحدهم ذكر لي أن بعض من تم لقائهم ممن لا ينتمون إلى فئة محددة جرى اعتبار مظهرهم الخارجي (توفير اللحية أو حلقتها) هو الفيصل في الأمر. وعندما تتفق الرؤية (المحافظة دينياً واجتماعياً مع المطالبة بشيء من التحديث السياسي) يجري تصنيف الملتهجين بالإصلاحيين، والطيقيين بالوطنيين، وأحياناً يكون الشخص ممثلاً لأكثر من توجه، فربما قدم نفسه باعتباره إسلامياً، وبعد شهر أو سنة يقدم نفسه باعتباره ليبرالياً. وربما كان في وقت واحد ممثلاً لتوجهين أو أكثر حسب الطلب. أحدهم قدم نفسه أكثر من مرة باعتباره ممثلاً للوسطية، ولكنه في الوقت نفسه كتب مدافعاً عن القاعدة وزعيمها! في الآن ذاته طرح نفسه باعتباره إصلاحياً. وفي صحيفة محلية دفع أحدهم عن نفسه

تهمة (البلرلة) السائبة موضحاً أنه ليبرالي، ولكن وفق الكتاب والسنة! إن شح الألقاب والنياشين فيما سبق أعقبه فترة انتعاش وطفرة، (وما بعنا بالكوم إلا اليوم).

وفي الوقت الذي كان أحدهم يلهث خلف الصحفيين الأجانب بوصفه -كما يرى نفسه- (علمانياً جلدًا)، وعلى الأجانب أن يدركوا أهميته وأنه مستعد لأن يكشف المستور وأن يقول مالم يقله أحد، مفضلاً أن لا يذكر اسمه الصريح عند النشر! تبدو عدم الثقة والتردد والتناقض حينما أبدا أحدهم تخوفه من أن تطاله أدعية العجائز وابتهاالاتهن جراء مقالاته التي ينشرها منتقداً فيها المناهج التعليمية.

إن وصم إنسان ما بالعلمانية.. أو بالحدثية لم تكن آثاره السلبية دينياً واجتماعياً محصورة بمن كانوا يوصمون بها -بحق أو بباطل- في مجتمع ترفض ثقافته هذه القسمة باعتبار المنتمين إليها هم بالضرورة معادون للدين وللقرآن والرسول وثوابت الأمة، وباعتبار أن السماح بهذا التنوع ليس إلا انحرافاً وخرقاً لتعاليم الشريعة، وتمهيداً لنشر الفساد في الأرض، بل لقد كان لها نتائجها المؤسفة حتى لدى من كانوا يقدمون أنفسهم ممثلين لها.

لقد بلغ الحال أن اتخذها البعض مباحة (وتشخيصاً)، فضلاً عن أن كثيراً من أولئك الطيبين لا يعون الأبعاد الفلسفية والفكرية لما يدعون، ولا يدركون أيضاً الثمن الباهض الذي يمكن أن يدفعوه جراء تشبعهم بتلك الأوصاف أمام وسائل الإعلام العربية والأجنبية، حتى إذا ما ذاق الواحد منهم مسا من أذى انقلب الأمر رأساً على عقب، وأخذوا يؤكدون مدى تمسكهم بثوابت دينهم الذي لم يبارحوا أصلاً ولم يناقضوا أصوله، وربما بالغوا في ذلك حد الدفاع عن قضايا وأشخاص لا تكسبهم احترام القارئ بقدر ماتحملة على الاعتقاد بأنهم كاذبون، يلبسون لكل يوم لبوسه. مع إيماني العميق أنه لم يكتب حتى الآن في مطبوعة سعودية ولم يطرح يوماً في وسيلة إعلامية رسمية ما هو دعوة إلى العلمانية، أو يصادم صراحة الثوابت الدينية. لقد بلغ الحال من الفظاعة أن يدخل معلم

الدين الحافظ للقرآن العالم بالسنة عقب مقال نشره، فيقرأ على السبورة عبارات كتبها الطلبة الصغار تصفه بالعلماني، ويعود إلى بيته ليروي له ابنه ماتطلقه السنة المعلمين والطلاب عن أبيه من أوصاف، ثم تأتيه مكالمة مصحوبة بمؤثرات صوتية تبعث الهلع من أحد من يتصدرون للفتوى والتدريس تدعوه إلى التوبة والإنابة، ليكون ختام تلك المأساة بتكوين لجنة ثلاثية لاشأن لها إطلاقاً ولا تملك حق مساءلته. فيكون السؤال: لا تناقش. هل أنت نادم؟ هل أنت تائب؟ وينهال جوابه مفحماً رغم بساطته: (لم أكتب ما يتصادم مع ثوابت الإسلام، ولا مع التوجه الديني الرسمي للحكومة). صدقوني: لقد ارتبكوا ولم يحيروا جواباً. هكذا بكل سهولة. ثم أغلق الملف!

ثنائية الإسلامي / العلماني لها في مجتمعنا السعودي أحاديث وأسمار وملاحم، كان ضحاياها أشخاصاً مخلصين لأمتهم، وكتاباً حاديين على وطنهم، وآخرين ركعاً وسجداً يرجون رحمة ربهم ويخشون عذابه، ومنهم من فاضت روحه إلى بارئها تشكو مانالها من ظلم وقسوة ونبد وصقيع اغتراب جلل حياتهم لم يكونوا يبحثون عنه. وآخرون يراهنون على الزمن.. مؤمنين أن مانعجز عن قوله، أو نخشى ردة الفعل الصاعقة تجاهه؛ ماعلينا إلا أن نكرره، ونلج عليه.. ليكون يوماً واقعاً مفروضاً يرغم الآخرين على التعايش معه. فالحريرات لا توهب. وإنما تؤخذ غلاباً.

كم كان مفارقة أن يلتقي اثنان ضدان لا يجتمعان، كان احدهما يرى الآخر والياً فقيهاً جديداً، والثاني ينظر إليه باعتباره رأس حربية للعلمانيين، مارسا تجاه بعضهما البعض التآليب المتبادل. أحدهما راهن على سطوة المجتمع المتدين، والآخر على سلطة المعرفة ومغازلة السياسة. خسر الأخير المعركة كما بدا للبعض، ومضت السنوات بعد هدنة كلحم على وضم. جمعهما مجلس بعد تلك الأيام الخوالي، ليعلنها الشيخ المهزوم: هذا زمانك إني قد مضى زمني.

عن صحيفة الرياض، ٣١/٧/٢٠٠٣

أولوية الأمن والخيارات المؤجلة

فؤاد إبراهيم

وهيبة، وأخيراً مصداقية الدولة. وكان إنتقال التخاصم الداخلي بين المجتمع والسلطة الى مرحلة شهر السلاح كلغة تعبير عن الاحتجاج السياسي وتفشي ظاهرة العنف في شكلها الانتحاري اللانموذجي يشكل انزلاقاً مفرزاً نحو السقوط في دوامة الثأر والثأر المضاد. وبقدر ما يمثل طغيان نزعة العنف الجامحة كوسيلة للتخاطب بين المجتمع والسلطة تحريفاً متعمداً لرسالة الإصلاح، فإن ثمة تواطئاً بين الضالعين في حلبة العنف، وبوجه خاص بين الجماعات الارهابية المحلية المولد والتوجيه والتمويل من جهة والسلطات الأمنية من جهة أخرى على تعميم هذه الوسيلة، نبذاً للأصوات الراشدة. وهذا التواطؤ يجسد رغبة متناقضة مؤسسة على منطلقين متناقزين، فالجماعات الارهابية بنزوعها الاستصالي ترى الحل على طريقها، عبر إزالة خصمها - السلطة وورثة تركته السياسية، وإن تبطن هذا الحل إقصاءً إجمالياً لكافة القوى الإجتماعية والسياسية الأخرى. السلطات الأمنية، هي الأخرى، بحكم تكوينها والوظيفة المنوطة بها تنزع نحو إنتاج حلول على طريقها، تكون متطابقة مع أصول التنشئة السائدة في المؤسسات الأمنية، وإن أفضت الى تهزيل الحلول السياسية والارادة العليا للدولة معاً، فضلاً عن معاكسة التيار العام، المناهض للحلول الأمنية.

ثمة ما يدعوا للجدل بأن الدولة عثرت في تفجيرات الرياض على مجال تسعيد به وعبره هيبته المحطمة من خلال تمسرح واسع النطاق للنشاط الأمني. وهو حدث يحمل بداخله جرعة إستغلال كافية من قبل الدولة كيما تكبح بها مسار التغيير الديمقراطي، فحين يكون (أمن الوطن) مكشوفاً أمام مخاطر مصيرية، تصبح إرادة التعطيل مشروعة ويجب أن تحظى بالدعم الرسمي والشعبي، هكذا هو إملاء المنطق السياسي المسود عبر شبكة التحالفات الداخلية، وهو أيضاً أحد المتطلبات الأساسية المراد إبرازها عند منافذ العبور الى المراكز العليا، بل وشرط رئيسي للتركية. إستعادة هيبة الدولة يلتقي مع النزوع الخانق لدى السلطات الأمنية من أجل استرداد مجدها القمعي المهترى، متمظهراً في صور فشل مثيرة للسخرية، عبر سلسلة مواجهات مسلحة على امتداد الجغرافيا السعودية. فالخيار الأمني، لهذا السبب

دعاة الإصلاح يخضعون لمحاسبة الضمير الوطني، بكل عناوينه المنذرة والمحفزة كالحفاظ على الوحدة الوطنية، والتلاحم بين الشعب والقيادة، ومحاربة الارهاب، ومواجهة التحديات المصيرية والمخاطر المحدقة بالأمن العام وباقي قائمة المفردات التي يراد منها إطفاء مكائن الإصلاح السياسي، وتشغيل محركات الولاء للدولة وإعادة تصفيف القوى الاجتماعية والسياسية في مسعى لتحقيق أكبر إصطفاف شعبي ممكن للسلطة.. في غمرة الترتيبات اللغوية لمرحلة (الاستثنائية المفتعلة) في أوضاع هذا البلد، تعاد صياغة أولويات الدولة، ويعاد في ضوء تلك الصياغة إحضار أولوية الأمن، بما تمثله من (مخرج شرعي) يرحل المسؤوليات الوطنية الأخرى، ويخفي الى أمد مفتوح فورة التذمرات الشعبية إزاء أوضاع عاصرة. مفردات الخطاب السياسي الحالي مستمدة من نفس اللغة المدقعة، ولكنها مازالت تحتفظ بمفعول سحري في تحفيز مشاعر خاصة تولدها أجواء ذلك الخطاب الذي يجعل متلقيه أسرى للاحاساس العميق بالتقصير فيما لو تباطأوا عن الامتثال لإملاءاته العملية، فهذا الخطاب يجعل المنخرطين في الشأن العام وأصحاب الموقف جميعاً أمام مسؤولية وطنية حديّة، فإما أن يكونوا مع الارهاب أو مع الحكومة. هكذا تصنعت الحكمة السياسية بعد الحادي عشر من سبتمبر، وليس هناك معسكر ثالث يمكن لغيرهم أن يسلكوه.

وعلى أية حال، فإن هذا الخطاب يعجز عن إخفاء الحقائق الكبرى، فثمة أوضاع سياسية وأمنية مستجدة جلبت معها معادلة جديدة وإقاعاً مختلفاً، يكاد يحمو بداخله ماضياً مزدهراً. فتفجيرات الرياض في الثاني عشر من مايو الماضي مثلت علامة فارقة في مسار الدولة، كانت كفيلاً بتغيير الصورة النمطية المنتجة من قبل الدولة ذاتها، تلك الصورة كما أوحث لفترة طويلة بإستتباب الأمن، تزخمها وتؤكد صدقيتها الوثيرة المتصاعدة للأحوال الاقتصادية حتى أواخر الثمانينات. ظروف التسعينيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية رهنت الدولة الى تقلبات داخلية مفاجئة أمنية وسياسية، قربت معها حدود المواجهة بين المجتمع والسلطة، كرد فعل على إخفقات الأخيرة المتكررة في الايفاء بالحدود الدنيا من حاجات الرعية، قد تنذر بتآكل مشروعية،

يقدم عامل الزمن مرة أخرى خدمة جلييلة للقيادة السياسية في المملكة، فمغناطيسية الإصلاح السياسي قد فقدت جزءاً كبيراً من تأثيرها بفعل حوادث أخرى لاحقة نهبت رصيماً كبيراً من الاهتمام الرسمي والى حد ما الشعبي واكتسبت أهمية خاصة، حقيقية تارة ومفتعلة تارة أخرى.

وغيره، شديد الاغراء للدولة كونه ينسجم مع طبيعة الحلول التي تنتجها لمشكلاتها الداخلية، ولأن الدولة ذات الطابع التسلسلي تؤكد ذاتها ومصداقيتها، في الغالب، من خلال الاستعمال المفرط لوسائل القمع، والحضور الأمني الكثيف. الدولة السعودية، كباقي الدول الشمولية في منطقة الشرق الأوسط، تميل الى تسوية مشكلاتها عن طريق أحد الخيارين أو بهما معاً: التأجيل أو الإخماد التام والذي غالباً ما يتم بالتصفية الشاملة.

ربما لم يأت يوم يكون فيه الخيار الأمني مدعوماً محلياً ودولياً كما هو الحال هذه الأيام، فالطلب المتنامي على السهم الأمني رغم ما يحمله من مؤشرات إرتكاس الدولة، إلا أنه يعكس إيجاباً إحتزالياً ضارياً فيها يرجع، كما في سابق عهدها، إرتجاجات الداخل (السياسية والاقتصادية والإجتماعية) الى عوامل أمنية محضة، وبالتالي فإن الهيبة التي كان يتكفل الجهاز الأمني بسطوته المعهودة في أزمان سابقة بإنتاجها وصيانتها سيضطلع بمهمة تركيبها ثانية.

هذه المهمة توفر مبررات الاستنزاف المالي وامتصاص خريزة الدولة من قبل طبقة المنتفعين تحت مسمى توفير لوجستيات البرامج الأمنية المتكفلة ببناء هيبة الدولة، وسيصبح الافراط في الانفاق من المال العام، وتشديد الاجراءات الأمنية، وخرق الحقوق الفردية، وانتهاك الحريات العامة، أي بكلمة تغول الجهاز الأمني وتورمه مباحاً بل ومباركاً من القيادة السياسية ومن الطاقم المتعلق حول موائد الدولة.

إن ثمة تفسيراً براغماتياً يعزز النزعة الأمنية في مواجهة مشكلات ذات جوهر غير أمني، وبطبيعة الحال، فإن الانفجارات قادرة على إيصال صوتها المدوي للأعلى بقوة تفوق بأضعاف الصوت المنطلق من حناجر المصلحين، وهذا يفسر جزئياً على الأقل سر اختطاف العمل التفجيري إهتمام الحكومة. ولكن ما يلزم إلفات الانتباه إليه أن هذا الإهتمام لم يولده التفجير ذاته، بل هو في حقيقة الأمر يستجيب معه ويلتقي به ويحفز نشاطه.

الخيار الأمني، من جهة ثانية، يغري أيضاً الولايات المتحدة، فهي تود رؤية إستجابة عملية من حلفائها لرغبتها الجامحة نحو الانخراط الكثيف في الحرب على الإرهاب، وهذا وحده الكفيل بإرجاء العقاب الديمقراطي المقترن بردود أفعال الحلفاء إزاء الشروط الأميركية. فهكذا تقتضي سخرية السياسة، إذ تتحول الديمقراطية الى عقاب أميركي وأن تصبح الديمقراطية أداة ابتزاز سياسية، فالادارة

الأميركية باتت تدرك تماماً بأن الاستبداد يمثل الضامن لمأربها الحيوية في الشرق الأوسط، وأن التلويح بالديمقراطية يحقق وحده أرباحاً أكبر من إقرارها.

تماماً على طريقة الادارة الأميركية، فإن الحكومة السعودية نالت نعت (الضحية) بعد تفجيرات الرياض، سواء على المستوى المحلي، حيث كانت القوى الوطنية والليبرالية والدينية غير السلفية تحمّل فيما قبل تلك الحوادث الحكومة مسؤولية انتاج التطرف وثقافة الارهاب عبر مناهجها التعليمية والسماح لتمدد تيار التشدد داخل البلد، وعلى المستوى الخارجي، حيث مازالت كتلة الاتهامات تتجه بكثافة عالية نحو الحكومة السعودية بتورطها في تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر.

الخروج من تفجيرات الرياض بعنوان الضحية قد حقق فصلاً بين الحكومة والجماعات الارهابية، وهو فصل لم تستطع الحكومة السعودية إقناع الرأي العام الأميركي به عبر حملة علاقات عامة واسعة النطاق داخل الولايات المتحدة، فقد إنتقلت الحكومة عقب تفجيرات الرياض الى مصاف الضحايا الآخرين، ويحق لها حينئذ أن تدافع عن نفسها بالطريقة التي تراها، وبالتالي فإن (الاستثنائية) تصبح قاعدة ممتدة الأجل. هذه الاستثنائية تشبه الى حد كبير حالة طوارئ غير معلنة ترفع العتب عن الدولة وتمحو الى حين أوزارها في تفشي ظاهرة البطالة، وتضخم الدين العام، وإنهيار المداخل الفردية، وانتشار الفقر والجريمة، وانسداد أفق التنمية الشاملة، وبلوغ الفساد الإداري والمالي مستوى غير مسبوق من التوحش والفحش. ومن جهة أخرى، فهذه الاستثنائية تمد الدولة بأعدار لا حصر لها في تعطيل مسار التغيير السياسي في الدولة بذريعة الخطر المتربص بالأمن الوطني.

تحت طائل الاستثنائية هذه، سيغدو الاصلاح في إتجاهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية خياراً مؤجلاً، فحين يتعلق الأمر بمصير الدولة يصبح الحديث عن إصلاح مهما كان شكله وإتجاهه ممقوتاً، كالذي يطلب من شخص يرقد في غرفة الرعاية المكثفة الايذاء بالدين المترتب عليه.

نعود هنا للحديث عن الدور السياسي لعامل الزمن، فالمملكة تستمد جزءاً كبيراً من قوتها من خلال تفويض الزمن مهمة تسوية مشكلاتها، وخصوصاً حين يتصل القرار بموضوعات شديدة الحساسية، فكيف إذا كان في جعبة هذا الزمن تباشير تغني عن المجازفة بصناعة قرار قد يجلب الندم عليه في قادم الأيام.

فيما يتصل بالإصلاح السياسي، ترمق

الحكومة السعودية تطورات مستقبلية هامة ترفع عن كاهلها ضغوطاً منهكة لوضعها المحلي. وهناك حدثان شديداً الأهمية بالنسبة للمملكة:

الأول: الانتخابات الأميركية عام ٢٠٠٤: فرغم أن العلاقات السعودية - الأميركية خلال الفترة الديمقراطية لم تكن مرضية ومستقرة، فيما كان الانسجام ينعقد على الدوام مع الادارة الجمهورية التي غالباً ما تضم شخصيات لها مصالح إقتصادية ونفطية تحديداً مع المملكة، إلا أن الادارة الحالية الجمهورية مثلت إستثناءً شديد الاخلال بالمعادلة التقليدية، نتيجة الحوادث المصاحبة لها. فزلزال الحادي عشر من سبتمبر بكونه أسوأ طالع بالنسبة لإدارة بوش، يعتبر حدثاً جمهورياً، وإن العقاب الناشئ عنه هو الآخر جمهوري، ومن جهة ثانية، فإن السعودية مثلت دور البطولة في قصة سبتمبر، ونالت بسببه العقاب الجمهوري. هذا العقاب تضمن تلوياً متكرراً بتقسيم المملكة، واحتلال آبار النفط، وإزالة العائلة المالكة، وتضمن أيضاً تشديد الضغوط على الحكومة السعودية من أجل الانتقال الى الديمقراطية. لم يكن بالإمكان حمل أجزاء العقاب على المعنى السياسي في حينه، حيث كانت جروح سبتمبر ساخنة، وأن الانفعالات النفسية كانت سيدة الموقف.

وعلى أية حال، فإن هاجس التغيير في تركيب السلطة السعودية كان ومازال شديد السطوة، رغم التطمينات الصادرة عن مصادر متعددة في الادارة الأميركية للقيادة السعودية بأن ليس ثمة ما يدعو للقلق. وفيما كان التلويح بالديمقراطية يصدر غالباً من إدارة ديمقراطية. أصبح الأمر معكوساً، فهناك ثمة تعويل سعودي على وصول إدارة ديمقراطية تزيح شبح التغيير وتعيد الصفاء الى العلاقات العكرة مع الولايات المتحدة، وتسحب جزءاً كبيراً من الرصيد الاستراتيجي في الخارج، لجهة ترميم البنى الاقتصادية والاجتماعية في الداخل، بما يمنح دولاً مثل السعودية إحساساً بالأطمئنان من أن تركة سبتمبر قد تم تقسيمها وأسدل الستار عليها.

الثاني، فشل الدور الأميركي في العراق: لقد عني إسقاط النظام العراقي بالنسبة للسعودية بداية تغيير حاسم وشامل لوجه المنطقة ونظامها الأقليمي، وإن الخروج من الوحل العراقي بسلام يعني الانتقال الى مواقع أخرى قد تكون سهلة الهضم. الانغماس في المأزق العراقي يمثل إذن تأجيلاً آخر وربما إنفراجاً للمملكة التي باتت أطراف عديدة بدائلها رسمية وشعبية ترقب عن كثب حركة كفتي الميزان السياسي في هذه البقعة الاستراتيجية من أجل تحديد وصياغة مواقفها السياسية وربما خطابها الايديولوجي القادم.

تصورات خاطئة في مسيرة الإصلاحيين

الجمود السياسي في المملكة وتوجهات المستقبل

حمزة الحسن

الى ذلك، أن بعض الإصلاحيين على الأقل، تشجعوا في التفاؤل إزاء هامش الحرية الذي توسع في الصحافة المحلية وانعكس على أجهزة الإعلام الرسمية. الإغراق في التفاؤل كان ناتجاً عن مسألتين أساسيتين هما: عدم وضوح الرؤية العلمية لفلسفة التغيير الاجتماعي، فكثير من النخب في المملكة حديثة عهد بالسياسة وتعاطي شؤونها بعمق، وأحاديث الإصلاح جديدة ولم تخرج عن إطارها النخبوي، مع أنها توسعت في العامين الماضيين كثيراً. وعدم الوضوح هذا، جعل الكثيرين غير قادرين على فهم طبيعة الحراك الاجتماعي والسياسي الداخلي، وكيفية تفعيله واستثارته، مما أدى الى تقديم تحليلات مبسطة في كيفية البدء بالتغيير ووسائله والخطوات العملية والعلمية المدروسة لتحقيقه، وبالتالي جعل الكثيرين يقعون في مصيدة التفاؤل بالخير، والإعتماد على حسن النوايا، وتضخيم ما لا يجب تضخيمه، وتقليل ما لا يمكن الإستهانة به، وتالياً الإعتماد والوثوق في الطول السهلة التي لا تكلف شيئاً كثيراً. أما السبب الآخر الذي أدى الى التفاؤل المفرط في إمكانية قيام إصلاحات سياسية بالسرعة التي يعتقد أن تفرضها الأحداث، فهو غياب الإدراك الواعي بألية صنع القرار بين أمراء العائلة المالكة، وكذلك الضبابية في فهم السياسة الدولية، والحدود التي تقف عند تخومها الضغوط الخارجية. حسب أحد المثقفين الذين أفرطوا في الآمال، فإنه رأى بأن ولي العهد مادام مقتنعاً - حسب ما أعلن بصريح القول - بضرورة الإصلاحات، فإنه لن يكون هناك حائل دون تحققها في أقرب فرصة

تقف النخب تلك في حيرة من أمرها إزاء الخطوات اللازم اتخاذها لتحفيز الوضع السياسي المحلي والبدء بمسيرة الإصلاح التي طال انتظارها. وربما يعود السبب في تلك الحيرة الى ثلاثة أمور أساسية:

فلسفة الإصلاح من أعلى

الأول: إن خيارات كثير من الإصلاحيين، وفي مقدمتهم الموقعون على وثيقة الرؤية، تلك العريضة التي قدمت لولي العهد في يناير ٢٠٠٣، كانت ولا تزال قائمة على فلسفة (الإصلاح من الأعلى). وكان هناك شعور مبالغ فيه من أن العائلة المالكة بعدما أصابها ما أصابها، سواء في علاقاتها الخارجية مع الغرب (وبالخصوص مع أميركا) وكذلك في علاقاتها مع شرائح كانت الى وقت قريب شديدة الولاء لها تحولت الى عداء مطلق وعنفي (ونقصد بذلك التيار السلفي)، قد اقتنعت بأن لا مفر من الإصلاحات، وقد اقتنص بعض المثقفين والإصلاحيين الإشارات (الذكية) لأمراء كبار ومسؤولين في العائلة المالكة لتؤسس عليها جملة من التحليلات الخاطئة. من تلك الإشارات: استقبال ولي العهد لموقعي وثيقة الرؤية وتصريحه لهم بأنه مقتنع بكل ما جاء فيها؛ بل أنه يعمل جاهداً لتطبيق ما جاء في الوثيقة. ومن الإشارات تصريحات لتركي الفيصل رئيس الاستخبارات السابق المتكررة حول الإصلاحات، وكذلك أخيه سعود الفيصل، وزير الخارجية، الذي تحدث مراراً عن الأمر أمام المسؤولين الأجانب وأعضاء من الكونغرس الأميركي. ويضاف

هناك شبه إجماع بين النخب السياسية والمثقفة في المملكة بأن الإصلاحات السياسية قد دخلت مرحلة الجمود منذ تفجيرات ١٢ مايو في الرياض، بحيث أصبحت الأولوية للوضع الأمني الذي يمكن للعائلة المالكة عبره تحقيق بعض الإستحقاقات الأميركية، وتحشيد الداخل خلفها ضد التطرف السلفي المتصاعد. في هذه المقالة محاولة لتلمس الأوضاع للخروج من مأزق الإضطراب الأمني وتفعيل الحراك الاجتماعي والسياسي.

زمنية!

غاب عن الكثير من الإصلاحيين، أن العائلة المالكة متمرسّة في فنون السياسة المحلية والتلاعب بالقوى الداخلية، وغاب عنهم أيضاً أن صناعة القرار في الوقت الحالي مشتركة بين قوى متخالفة تتفق على بقاء السلطة واحدة موحدة، وغاب عنهم، أن التيار الأعظم داخل العائلة المالكة - إذا افترضنا وجود دعاة للإصلاح بين الأمراء لازلنا نجهلهم! - معادٍ للإصلاحات وبشدة، ويرى أنها بداية لنهاية حكم آل سعود، وبالتالي فإن قراراً موحداً يصدر بالموافقة من النافذين الكبار بين العائلة المالكة على عملية الإصلاح، لن يأت طواعية، بل قد نجازف بالقول إنه لن يأت إلا في ظروف شديدة الحلكة والسواد، خاصة وأن الأمراء مقتنعون - بصدق - بأنهم مرّوا بموجات مختلفة خلال العقود الماضية من التحديات السياسية والأيدولوجية، وقد ثبتوا واستطاعوا تجاوزها. فلماذا لا تكون هذه الحالة مشابهة لتلك؟! ولماذا يكون خيارهم الوحيد هو: التنازل والإصلاح؟! فقد يكون الأمر - كما قال الأمير نايف وزير الداخلية - بما يفيد أن المسألة تحتاج إلى صبر من القيادة في مواجهة الضغوط، فما النصر إلا صبر ساعة!

الأنظمة المحافظة، وخاصة الملكية منها، لا تتخذ قرارات الإصلاح طواعية، بل تجبر عليها. ومسألة (الإصلاح من أعلى) ضمن فلسفة استشعار الحكم لمشاكله والتنازل بسرعة حفاظاً على الحكم، هذه المسألة لا تتم بدون ضغوط داخلية حقيقية، على النحو الذي شهدناه في الأردن، وفي البحرين. وفيما يتعلق بالمملكة، فإن قيادتها التي تتمسك بروية شديدة الإنغلاق للذات وترى في الحكم (تملكاً) وفي الشعب (رعياً) لها قدرة أكبر من غيرها من الدولة الملكية المحافظة في مقاومة التغيير، فهي لا تستشعر الخطر سريعاً وتخلق في الأوهام اعتماداً على قوى الذات المتضخمة، وعلى تقدير سيء لمكامن الخطر الآتي من (الرعية).. وهذا التحليل - إن صدق - يضيف عبئاً كبيراً على

الإصلاحيين، ويستحثهم على المزيد من ممارسة الضغوط حتى تقتنع العائلة المالكة بأن لا مفرّ من التغيير والإصلاح والتنازل، ولو كان تدريجياً. لا يمكن أن تكون فلسفة الإصلاح من أعلى دون توفير الحدود المعقولة من الضغط من الأدنى. ولذا فإن الـ (فلسفة) الكامنة خلف تقديم العرائض إلى المسؤولين وانتظار الإصلاح، لن تجدي كثيراً، وجل ما يحصل عليه الإصلاحيون هو (وعود) تقدّم من أجل امتصاص شحنات الضغوط والإنفعالات.

الرهان على الضغوط الخارجية

الثاني: راهن دعاة الإصلاح في المملكة على توافر ضغوط خارجية، خاصة بعد الشرخ في العلاقات السعودية الأميركية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ذلك الشرخ أدّى إلى تحوّل الحليف الأميركي إلى مهدد - بالسرّ أو بالعلن للعائلة المالكة بالإزاحة، وللمملكة كوطن بالتقسيم. ومع أن الضغوط كانت حقيقية وقوية، والمطالب الأميركية حادة في بدايتها وعنيفة متبجّحة، إلا أن الأمراء استطاعوا - خاصة بعد انفجارات مايو الماضي في الرياض - امتصاص فائض النعمة الأميركي، حيث وفّرت تلك التفجيرات فرصة العمر للعائلة المالكة لضرب الجزء العنفي من التيار السلفي، كما وفّرت الغطاء الشعبي وأرضت الحليف الأميركي، من جهة ممارسة العنف المضاد ضد السلفيين وتقليم أظافرهم.

رهان العائلة المالكة قائم اليوم على إرضاء الأميركيين بشأن التعاون فيما يسمى بمكافحة الإرهاب، وضمن حدود لا تمسّ جوهر أزمة الدولة وعلاقتها بالتيار السلفي - الوهابي. أما الإصلاحات فموجّلة إن لم يكن ملغاة من القاموس السعودي ما لم تحدث تطورات تعيد الاعتبار إلى موضوع الإصلاحات السياسية.

إلا أن الرهان على الضغط الأميركي على العائلة المالكة، وتهديدها في الصميم، لم يكن مستنداً على أرضية صلبة بما فيها

الكفاية. فالأميركيون - وحسب أولوياتهم - كانوا يرون فيما يبدو في تهديد العائلة المالكة (تكتيكاً) لاستحلاب المزيد من التنازلات السعودية في ميادين شتى، وقد فهم الأمراء ذلك، وقدم الأمير عبد الله مبادرة الصلح والإعتراف بإسرائيل، كما قدّموا تنازلات بشأن الحرب على العراق، وتالياً في الحرب على الإرهاب والتعاون المفتوح مع فرق الإف بي آي والسبي أي أيه الأميركية التي فتحت مكاتبها في الرياض في الآونة الأخيرة. ربما لازال جناح الصقور الذي صدرت منه تهديدات التقسيم وتمزيق ملك آل سعود متشبّثاً بخطته، ولكنه اليوم في وضع ضعيف بسبب تراجع الوضع الأمني في العراق والمقاومة المتنامية هناك للإحتلال. ومن هنا فإن الرهان على ضغوط أميركية - بريطانية بالحدّ الذي يجبر الأمراء على تغيير سياساتهم الداخلية ليس له ما يبرره.

لكن هذا الوضع قابل للتغيير، فحتى الآن يبدو الموقف من العائلة المالكة غير مستقر، وقد سمع الوفد السعودي الذي زار لندن في حملة علاقات عامة في يونيو الماضي كلاماً من وزارة الخارجية البريطانية يفيد بالتالي: إن العائلة المالكة هي سبب المشاكل في السعودية وفي غيرها، وأن الحكومة البريطانية تتوقع أن يزول الحكم السعودي خلال سنوات خمس، وأن الأمراء أبدوا ضعفاً غير متوقع في مواجهة التيار السلفي المتشدد في الداخل. وقد أشار الوفد في تقريره لهذا الإنطباع أو التهديد البريطاني، الأمر الذي دفع بولي العهد لاستدعاء بعض الأعضاء للتأكد من حقيقة ما أبلغتهم وزارة الخارجية البريطانية به، ثم فعل الأمير نايف ذات الأمر، وألقى محاضرة عليهم في الإستقرار وسوء تقدير الغرب لما يجري في البلاد!

ملخص القول هنا، إن الرهان على ضغوط الخارج يجب أن يحسب بدقة، وأن لا يُبالغ فيه، فحتى الآن لا تعدو المسائل تهديدات (تكتيكية) غريبة، وحتى الآن فإن مسؤولي الإدارة الأميركية يعتقدون

بوجهة نظر الأمراء، بأنه لا بديل لهم إلا المزيد من التطرف ووصول القوى المتشددة الى سدة الحكم. ولهذا، وبغض النظر عن مزاعم المسؤولين السعوديين، فإن تصور الوضع بالنسبة للإدارة الأميركية (بين جناح ما يسمى بالإعتدال في الخارجية) ينزع الى مساندة العائلة المالكة من جهة، وحثها على إجراء بعض الإصلاحات السياسية، وفتح النوافذ لقيام مؤسسات المجتمع المدني، وقد استجاب الأمراء السعوديون لموضوع مؤسسات المجتمع المدني ضمن أدنى الحدود واستخدموا طرقاً التفاضلية لإفراجها من محتواها (هيئة تدافع عن حقوق الإنسان، هيئة الصحفيين، بوابر القبول بتأسيس نقابة للعامل، الخ..).

الجدور الشعبية لحركة الإصلاح

الثالث: حتى الوقت الراهن، فإن الدفع باتجاه الإصلاح يأتي من أفراد متوزعي المشارب والاتجاهات الفكرية والسياسية. ولم يستطع مقدمو (وثيقة الرؤية) من تشكيل أنفسهم بصورة تنظيمية تعطي دفعا وزخما للمطالب التي يؤمن بها أغلبية الشعب السعودي. كما لم ينجحوا في إضافة أعمال تصب في اتجاه الضغط.

جذر المشكلة هنا، هو أن النخبة التي لا تستطيع تحريك الشارع معها، لن تكون قادرة على فرض مطالبها. ومشكلة الإصلاحيين في الإجمال، أنهم يتحركون فرادى وليس ضمن تنظيمات وتشكيلات، وهم - بصورة أو أخرى - وإن عبروا عن نبض الشارع، فإنهم غير لصيقيين به، ولا يمتلكون أدوات الحشد لتحريكه. هناك جهتان فقط لديهما القدرة على حشد الشارع (جزئياً) وتحريكه باتجاه الأهداف السياسية: السلفيون في وسط المملكة، والذي ينتظمون في عدة جماعات وتوجهات، ولديهم المنابر والشخصيات لتأجيج الشارع باتجاه أهدافهم الخاصة؛ والشيعية الذين تمرسوا في تأسيس التنظيمات والإستفادة من المنابر المتاحة

إجتماعياً ودينيًا. وإذا كان السلفيون قد نأوا بأنفسهم عن طريق الإصلاحات فرفضوا الإنضواء تحت وثيقة الرؤية، واختطوا منهجاً منفرداً لأنفسهم لتحقيق غاياتهم (العقدية) والسياسية، فإن القوى الشيعية الليبرالية والدينية وجدت في وثيقة الرؤية حلاً وطنياً لمشاكل البلاد، وهم يعتبرون أنفسهم جزءاً من الحراك السياسي والإجتماعي، ولديهم الإستعداد - فيما يبدو - لأن يتحولوا الى رصيد قوي لقوى الإصلاح الوطني.

بيد أن التواصل مع الشارع السعودي بحاجة الى جهود مكثفة أكبر من هذا بكثير، ويفترض بالإصلاحيين أن يفكروا كثيراً في كيفية تحويل (فعل وحركة النخبة) الى فعل وحركة جماهيرية ضاغطة، مستثمرة الأوضاع الشاذة والبائسة في الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية وهي ضاغطة بشكل شديد على المواطن العادي. يجب أن تكون هناك أطر عريضة لتوجيه السخط المحلي والشعبي العام في اتجاهاته الصحيحة، بحيث يتحول المواطن من دور المتفرج الى دور المشارك. ومما لا شك فيه أن هناك رغبة عارمة لم تستطع النخبة الإصلاحية من إيجاد قنوات - ولو فضفاضة - لاستيعابها ضمن تطوير حركة الشارع بإتجاه المطالب العليا.

يفترض هنا أيضاً، أن تولى أهمية لهذا العنصر المهم، فإذا كانت الظروف الداخلية ناضجة باتجاه التغيير، ونظنتها كذلك منذ زمن، فإن الرهان الحقيقي على فعل الداخل، أي على حركة النخبة والشارع من ورائها، أما الضغط الخارجي - إن وجد - فإنه ملحق بها، ونظن أنه لن يأتي بدون فعل حقيقي داخلي. ومن المؤسف له حقاً، إن النخبة في المملكة لاتزال دون نظيراتها في البلدان المجاورة سواء من حيث تبني المشروع الإصلاحي، أو في التنظير له والدفاع عنه وتحمل الثمن المترتب على ذلك، من اعتقال وفصل من العمل ومنع من السفر.

في ظل انغلاق الآفاق أمام دعاة الإصلاح، كيف يؤسس الإصلاحيون رؤية

جديدة للمستقبل؟

أولاً - تستطيع العائلة المالكة أن تخفف من الضغوط الخارجية عليها، ولكنها لا تستطيع تفاديها بمجرد أن الضغوط الخارجية انتهت. فالمسألة اليوم تختلف عن التسعينيات والسبعينيات وما قبلها.. فالوضع الداخلي يمر بمنحدرات خطيرة، وبدون إصلاحه لا يمكن للوضع السياسي أن يكون مستقراً. بالطبع، فإن العائلة المالكة هذه المرة بإمكانها التأجيل الى حين، أشهر مثلاً، ولكنها لن تستطيع الإستمرار بدون كلفة أمنية عالية واضطراب متصاعد وشرعية تتناقص يوماً بعد آخر. يجب أن يعاد للبعد الداخلي والمشكل المحلي دوره المركزي في الإنطلاق نحو عملية التغيير، وكذلك الإهتمام بحركة الشارع وحشدها.

ثانياً - إن الأوضاع الأمنية غير المستقرة حالياً، ستستمر حتى وإن بدا أن العائلة المالكة قد أخذت زمام المبادرة في مواجهة معاقل العنف وبمباركة شعبية الى حد ما. ذلك أن جماعات العنف ستعيد على الأرجح تواصلها التنظيمي وترتيب صفوفها للرد على العنف السلطوي. ومن هنا، فإن الإختباء الرسمي وراء مواجهة العنف وتعطيل مفاعيل الإصلاح السياسي الذي يوفر حلاً دائماً للعنف لن يستمر سواء انتهى العنف، أم استمر، إذ سيطالب الجمهور بحلول أخرى غير أمنية طالما سطرها مثقفون على صفحات الجرائد.

ثالثاً - إن القوى السياسية الوطنية مطالبة اليوم بأخذ زمام المبادرة، وممارسة وسائل ضغط جديدة، بعد أن مضت نحو ثمانية أشهر أو أكثر على تقديم وثيقة الرؤية. هناك أمور مسكوت عنها، مثل الإعتصامات والمظاهرات والإحتجاجات العلنية، وهذه يجب النظر إليها من جديد على أنها واحدة من وسائل الضغط، والبحث عن إمكانية تنفيذها. إن موقعي وثيقة الرؤية مطالبون اليوم بأن يتحولوا الى مركز للنشاط والمرجعية السياسية، وهذا لن يتم بدون تبلور قيادة وطنية للإصلاح من بين صفوفهم.

أضواء حول تعيين سعود بن نايف سفيراً في مدريد

سعودة داخل السعودية للجهاز الدبلوماسي!

هو أهم من هذا كله، هو أن الأمراء وفي سباقهم وتنافسهم المحموم على السلطة بدأوا بتوسيع دائرة المناصب التي يشغرونها، فالوزارات ووكالات الوزارات والمؤسسات المنفصلة عن جسد الوزارة إضافة إلى المناصب العسكرية الكبيرة والاستخباراتية، فضلاً عن وزارات السيادة.. كل هذا لم يعد كافياً لاستيعاب طموحات الأجيال الجديدة من الأمراء، ولا حصر اللعبة التنافسية ضمن حدودها القديمة بل توسيعها إلى هامش المؤسسات والمواقع التي عادة ما يتولاها العامة.

في الخمسينيات كان السفير الوحيد من العائلة المالكة هو طلال بن عبدالعزيز الذي ضاقت زوجته إبنة منى الصلح بالبقاء في الرياض، ومنذ ذلك الحين وحتى الثمانينات لم يعين أمير في سفارة، إلى أن جاء بندر، وهامم الأمراء اليوم يوسعون دائرة التعيين في الجهاز الدبلوماسي من بين صفوفهم، وكأنها (سعودة داخل السعودية)؛ أو تهيئة لمن يسمون بأعضاء (الجيل الثالث) لتولي السلطة في قادم السنين.

بقي أن نعرف أن الأمير سعود وهو في منصبه كنائب أمير الشرقية اصطدم مراراً مع الأمير محمد بن فهد، وقد قام الأخير بتقليص صلاحياته الأمر الذي دفعه للمطالبة بنقله من موقعه، تماماً مثلما حدث مع الراحل الأمير فهد بن سلمان. وينبغي التذكير هنا بأن الأمير سعود عُرف بالغلظة، وبالطائفية المكشوفة، فكثير من القرارات الباطشة لا يمررها إلا هو، وكأنه يقوم بنسخ سياسة أبيه في وزارة الداخلية من محاباة للتيار السلفي، واضطهاد للمواطنين المختلفين في المذهب.

وفي الجملة، إن تعيين سعود بن نايف، يعطي مؤشراً بأن البلاد لا تسير في طريق الإصلاح، بل هي أبعد ما تكون عنه، وإن تضخم دور العائلة المالكة في إدارة الدولة وشؤونها، يأتي عكس ما تسعى القوى الإصلاحية في المملكة إليه.

ليكون سفيراً لبلاده في لندن، والتي بدت وكأنها أكثر استيعاباً للموقف السعودي، وأقل تهوراً في الظهور بمظهر المهذب لحكم العائلة المالكة. ولأنه كان من الصعب على السفير غازي القصيبي أن يتنازل عن معقله في لندن إلى سفارة أدنى، ولأنه كان يفضل الإستقالة عن الانتقال إلى سفارة أخرى (في ألمانيا أو غيرها) كما عرض عليه ذلك فعلاً، اضطر الأمراء إلى إعادته إلى الوزارة كوزير للمياه، ومن ثم إضافة الكهرباء إليها.

يحاول الأمير تركي الفيصل، رئيس الإستخبارات السعودية السابق، أن يضيف روحاً جديدة للعلاقات السعودية - البريطانية، والعمل على نمط ابن عمه بندر بن سلطان في واشنطن: حملات علاقات عامة واسعة للتصدي لمحاولة ما يسمونه بـ (تشويبه) صورة المملكة في الخارج. وتأسيس لوبيات من المنتفعين من رجال السياسة القدامى والحديثين، والتقرب من النخبة صانعة القرار، كمراكز الدراسات وغيرها، إضافة إلى الصحافة والصحافيين المعنيين بتوجيه الرأي العام المحلي. ويضاف إلى ذلك كله، إغراء بعض الشركات البريطانية وتحويل بعض المشاريع إليها، وتفعيل دورها سياسياً ضمن اللوبي المراد صناعته.

قد نفهم السر وراء تعيين أمراء من ذوي الوزن الثقيل في سفارات المملكة الرئيسية في واشنطن ولندن، نظراً لأن السياسة لدى الأمراء قائمة على العلاقات الخاصة والمشاريع السريّة. لكن ما أثار الدهشة مؤخراً هو تعيين سعود بن نايف، ابن وزير الداخلية، والذي يتولى نائب أمير المنطقة الشرقية، في منصب سفير المملكة في مدريد، والتي لا توجد بينها وبين المملكة علاقات استراتيجية تؤثر في صناعة القرار أو تهدد بنيان الدولة!

قيل أن الأمير عبد الله بن عبد العزيز حاول ولم يفلح حتى الآن في منع تعيين الأمير سعود بن نايف في المنصب، لكن ما

حين عين الأمير بندر بن سلطان سفيراً في واشنطن في بداية الثمانينيات أعطى دفعة قوية للعلاقات السعودية - الأميركية، فقد كان الأمير - خريج أميركا - وبما يمتلك من مواهب وصلاحيات واسعة، الرجل المناسب للعائلة المالكة في إضفاء الصفة الحميمية على العلاقات الخاصة مع واشنطن، وكذلك في حفظ أسرار تلك العلاقات مما لا يجوز لسفير من العامة الإطلاع عليها، فضلاً عن تنفيذها. وفعلاً، استطاع الأمير بندر تشكيل ما سُمي بـ (اللوبي السعودي) في واشنطن، حسب تعبير الصهيوني ستيفن إمرسون، وضع قبالة (اللوبي الصهيوني) واستطاع أن يحقق بعض المكاسب بالإعتماد على الشركات الأميركية الفاعلة في السعودية، النفطية وغير النفطية، خاصة وأن حقبة الثمانينيات شهدت أوج (الإلتحام) في السياستين السعودية والأميركية، سواء بشأن إيران، أو الحرب العراقية الإيرانية، أو شؤون النفط، أو الحرب في أفغانستان في مواجهة ما أُسمي بالشوعية، أو مواجهة الأخيرة في نقاط أخرى من العالم، والتي تجلت في تمويل مرتزقة الكونترا. لهذا كله، كان المسار في العلاقات السعودية الأميركية دافئاً حميمياً طيلة فترة الثمانينات قبل أن تنقلب بعيد الغزو العراقي للكويت، أو على الأقل تتضرر بذلك وقبلها بسقوط الإتحاد السوفياتي الذي قلص من مساحة المشترك بين السعوديين والأميركيين. وحين جاءت أحداث سبتمبر ٢٠٠١، بدأ أن زخم العلاقات السياسية المشخصة في الأمير قد وصلت إلى مستوى الحضيض، مع أن السعوديين كانوا على الدوام يراهنون على علاقات طيبة مع الحزب الجمهوري المحافظ.

هنا، اكتشف السعوديون بأنهم في حاجة ماسة إلى جناح أقل راديكالية يستطيع التأثير على سياسات واشنطن التي كشفت عن ضيق واسع في صدور رجالها، فما كان منهم إلا تعيين أميراً آخر، وهو تركي الفيصل

المشترك بين السعوديين والأميركيين: مواجهة العنف أولاً

رؤية أميركية مرتبكة للإصلاح السياسي في السعودية

مرتضى السيد

والمصالح الغربية. ونتيجة لذلك، بقيت أنظمتنا العربية متهورة في قمعها واستبدادها وفسادها، اعتماداً على ما توفره المظلة الغربية من حماية وتغطية. في الحالة السعودية، لم يطرح في الدوائر الغربية صانعة القرار، موضوع التغيير والإصلاح - وبجدية - إلا مؤخراً، أي بعد أحداث نيويورك، وفي مواجهة ما أسمى بالراديكالية الإسلامية، وكان لا بد من مناقشة وضع التيار الديني في المملكة ودوره في صناعة القرار، ومستقبله ضمن العملية التغييرية، وفي سياق الرؤية العامة لمستقبل المملكة التي نظر إليها الغربيون بأنها (شيطان) يجب شطبه وإلغاؤه، أو تدجينه بالأداة الديمقراطية إن أمكن.

مواجهة التطرف الديني السلفي

حين ووجهت الإدارة الأميركية بأحداث سبتمبر، رأت أن الوقت قد حان لتغيير المملكة الحليفة، من باب الدفاع عن النفس - رغبة واضطراباً - بعد أن كان (الإسلام السعودي) النموذج الذي روجت له وامتدحته لعقود طويلة، إما مقابل الإيديولوجيات القومية - الناصرية تحديداً - أو مقابل الإسلام الشيعي الإيراني المعادي في تكوينه للغرب والولايات المتحدة وإسرائيل بشكل خاص. الرأي الأول الذي جرّبه الأميركيون، هو محاولة الفصل بين الوهابية وآل سعود. وهو رأي يستهوي الكثير من الليبراليين داخل المملكة، ويقوم على أساس أن الوهابية - بما تمثله من مؤسسات ومراكز قوى هائلة داخل الدولة - أضحت عبئاً على صانع القرار السياسي، وعلى المجتمع السعودي نفسه؛ وأن في إزاحتها أو فصلها عن الدولة، إضعاف لها، وتوسيع هامش حرية الحركة السياسية لصانع القرار والمواطن على حد سواء. وجاءت الضغوط الكبيرة على العائلة المالكة،

يزعم دعاة الاستبداد بأن الديمقراطية واحترام حقوق المواطن والقبول بالتعددية تؤدي - في غياب مؤسسات المجتمع المدني - إلى وصول (الإسلاميين) إلى الحكم.. وهذا السبب وحده كافٍ - من وجهة نظرهم - للمضي في سياسة القمع والديكتاتورية. ومثل هذه المقولة تتقوّل في كل بلد بشكل مختلف، وتتغير بتغير الزمان وتبدّل الخطر. فالديمقراطية كانت مرفوضة عند الغرب إبان الحرب الباردة، لأنها تأتي بالشيوعيين، مثلما أتت - كما يقولون - بسلفادور اللندي وغيره في دول أميركا اللاتينية والوسطى.

المهم، هو أن مهندسي الحريات والديمقراطية في الغرب، لا يريدون أن تستخدم الآلة التي ابتدعوها (وهي الديمقراطية) لوصول جماعات لا يرغبون في الوصول إليها، إما لسياساتها الاقتصادية التي تضر بمصالحهم، أو لسبب تكوين هذه الجماعات الأيديولوجية. ومن هنا، كان لا بد أن نصل إلى المفارقة العجيبة والغريبة، وهي أن دول الغرب الديمقراطية، أصبحت أكثر عداءً للديمقراطية من غيرها، وأنها أكثر من دعم الأنظمة المستبدة في دول العالم الثالث. بمعنى آخر، أن الدعوة إلى الديمقراطية لن تكون مقبولة إلا إذا جاءت ضمن نطاق وفي سياق المصالح الغربية، وضمن الإستراتيجية الغربية وصراعها الكوني، أولاً مع الشيوعية، وثانياً مع ما سُمي بالخطر الإسلامي، أو الإرهاب والأصولية الإسلامية. فالديمقراطية مقبولة ما لم يكن فيها (إسلاميون) فائزون، أو - أحياناً - بين الفائزين.

وبالطبع، فإن الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة والغرب - خاصة في المنطقة العربية - ومن ورائهم بعض غلاة العلمانية، يحاولون ترسيخ فكرة أن زوال الأنظمة القائمة وفق عملية ديمقراطية لن يكون في صالح الغرب، وبالتالي فإن الإبقاء عليهم، يمثل إبقاءً للحصون الأولى المتقدّمة له، باعتبار أن البدائل (كلّها) لن تكون أفضل مما هو موجود في خدمة السياسة

يزعم دعاة الاستبداد بأن الديمقراطية واحترام حقوق المواطن والقبول بالتعددية تؤدي - في غياب مؤسسات المجتمع المدني - إلى وصول (الإسلاميين) إلى الحكم.. وهذا السبب وحده كافٍ - من وجهة نظرهم - للمضي في سياسة القمع والديكتاتورية. ومثل هذه المقولة تتقوّل في كل بلد بشكل مختلف، وتتغير بتغير الزمان وتبدّل الخطر. فالديمقراطية كانت مرفوضة عند الغرب إبان الحرب الباردة، لأنها تأتي بالشيوعيين، مثلما أتت - كما يقولون - بسلفادور اللندي وغيره في دول أميركا اللاتينية والوسطى.

داخلية وخارجية، بهذا الإتجاه، ولكن المسؤولين، وخصوصاً الجناح السديري، بدأ وقد استوعب تجربة وتاريخ المملكة، أن فصل الوهابية عن آل سعود، يشبه الى حد بعيد فصل التوأمتين الإيرانيتين، فنسبة النجاح قليلة، واحتمالات موتها معاً - آل سعود والوهابية - أمرٌ محتمل الى أبعد الحدود! ولهذا لم تنسق العائلة المالكة في مواجهة شاملة مع الوهابية أو حتى تسعى لتقليص نفوذها، بعكس ما يتراءى ظاهرياً، فإن العائلة المالكة إن أخذت من مواقع المؤسسة الدينية من جانب، فإنها منحتهم إياها أو نظيرها من جانب آخر؛ ولعل ما يعكس واقع السياسة السعودية هو الإعلام السعودي نفسه الذي زيد من جرعاته (السلفية) حتى فاقت حد الإمتلاء.

استطاع المسؤولون السعوديون مواجهة الضغوط بإقصاء الوهابية، وتساهلوا في تقديم بعض التنازلات - الشكلية حتى الآن - في موضوع المناهج والجمعيات الخيرية، دون التفريط في أصل العلاقة والتحالف الوهابي - السعودي الذي خدم الطرفين منذ أن قامت الدولة السعودية الحديثة، بل حتى قبل قيامها. ومن هنا، لا يمكن للمسؤولين السعوديين المجازفة بفصل التوأمتين عن بعضهما نصره - (الدولة وآل سعود)، وإن كان قلة من السلفيين يرون ضرورة الفصل انتصاراً للمذهب. إن التيار العام في الجانبين يرى استمرار التحالف، وهناك إدراك كاف من كليهما بأن القطيعة ستضرّ بهما معاً، مهما كان رأي كل طرف في الآخر. الأمر الذي يمكن التنازل بشأنه هو تعديل طفيف في موازين القوى بين الطرفين يتناسب مع حجم التغيرات الداخلية والإقليمية والتحديات التي تواجهها المملكة.

هناك رأي آخر معاكس يلاقي صدقاً بين أعضاء الكونغرس وفي مؤسستي الدفاع والأمن القومي، ويقوم على عدم الفصل بين آل سعود والمؤسسة الدينية الوهابية، وتحليل هذا الجناح يميل الى الإقتناع بأن السياسة والدين في السعودية لا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن تحميل المؤسسة الدينية وحدها وزر أحداث سبتمبر وانتشار العنف في كل أصقاع العالم. ومن هنا كانت هناك مقترحات راديكالية من هذا الجناح، تقوم على إضعاف - إن لم يكن إزالة - الحكم السعودي برمته، وكذلك تقسيم السعودية الى ثلاث دول، تحيد الخطر القادم من وسط الجزيرة العربية (نجد). وفي هذا السياق جاءت أقوال ريتشارد بيرل شبه العلنية بأن أيام العائلة المالكة باتت معدودة.

وهناك - أيضاً - الكثير من الكتاب والمحللين الغربيين الذين لهم ميولهم السياسية المعروفة، ممن يعتقدون بهذه الآراء، لعلّ آخرهم روبرت بئير صاحب الدراسة المشهورة: سقوط البيت السعودي، *The Fall of the House of Saud* والذي نشر في يوليو الماضي كتاباً بعنوان النوم مع الشيطان *Sleeping with the Devil* كرس فيه نظرية التآمر بين الوهابية وآل سعود ضد أميركا ومصالحها وتاليا ضرورة التخلص منهما معاً.

الرجل الديمقراطي

وهو حلٌ بدأ مهماً في تجفيف مصادر العنف الآتية من السعودية. فالقناعة المشتركة بين أقطاب السياسة الأميركية بكل أجنحتها وألوانها ترى أن الأنظمة المستبدّة في الشرق الأوسط بطبعها مولدة للعنف، وقد كان هذا العنف فيما مضى قابلاً للإحتواء داخلياً، ولكن شدة القمع والقسوة نثرته في كل أنحاء العالم. ولذلك أصبح العنف خارج حدود السيطرة (القطرية) وإن كان يستقي أسبابه وتمتد جذوره من (القطرية) نفسها. لذلك جاءت مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، والتي تهتم بتشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط، خاصة في السعودية، على أمل أن تغيّر المبادرة من المناخ المفرّخ للعنف.

لكن الإدارة الأميركية - وفيما يتعلق بالشأن السعودي على الأقل - اصطدمت بمسألتين خطيرتين جعلتا من مشروع الديمقراطية ضئيل القيمة:

الأولى - هي أن الولايات المتحدة، كانت تحتّ على استخدام المزيد من العنف، أو المزيد من التضييق على مصادر التمويل والفكر الذي تعتقد أنه يفرز العنف، دون النظر الى طبيعة ظروف الدولة السعودية نفسها؛ وهي بهذا أصبحت داعماً لمشروع (القمع والإستبداد) الرسمي قبل أن تدعم مشروع الديمقراطية. بل أن المسؤولين السعوديين وكلما تحدثوا عن (خصوصية) المجتمع السعودي، ردّ الأميركيون بالمزيد من المطالب التي لا يمكن أن تتحقق دون أن تثير المزيد من النقمة الداخلية، والمزيد من العنف والعنف المضاد. وكما قلنا، فإن الأولوية الأميركية لم تكن يوماً تميل الى الديمقراطية، وهي هنا بدت كحلّ لأزمة، ولكنها وضعت في سياق تشجيع العنف السلطوي، ليس المتوازي مع الديمقراطية بل

سابقاً لها. بمعنى أن الإدارة الأميركية تحتّ بشكل آني وسريع على استخدام سلطات الدولة كحلّ لغائلة العنف والتطرف، ولكنها لم ترفق هذا التحريض بشيء ما يشبه (الجزرة) ويعطي أملاً بتغيير سياسي إصلاحي. الذي حدث عكس هذا تماماً، ففي حمى الإنشغال بمكافحة العنف الداخلي بعد تفجيرات ١٢ مايو الماضي في الرياض، رأّت واشنطن وحليفاتها الغربيات، أن وقت الحديث عن الديمقراطية والدفع باتجاهها لم يحن أوانه، بل يجب السكوت ريثما تقوم الحكومة السعودية بتصفية جيوب السلفية العنيفة، وهو أمرٌ لا يبدو أنه سيحدث على وجه اليقين، وقد يستمر الإضطراب الى وقت طويل قادم.

الثانية - أن الغرب لا يرى سوى لاعبين سياسيين أساسيين: السلفيون وآل سعود. وبمعادلة بسيطة، وحسابات مغلوطة، رأى أن إضعاف العائلة المالكة فيه تعزيز لدور السلفية وزيادة في سيطرتها على مقدرات الدولة. وبغض النظر عن أدوات الصراع (العنفي عبر المواجهة المسلحة، أو السياسي عبر صناديق الإقتراع) فإن الدوائر الأميركية لا شك ستحتاج لصالح العائلة المالكة، التي تريد تأجيل الإصلاح السياسي معتمدة على دعاوى نفوذ السلفية المتطرفة، وأن رجال الحكم الحاليين أفضل من ديمقراطية تأتي بالمتشددين.

هنا، تبدو الديمقراطية، من جهتي النظر الرسمية الأميركية والسعودية ليست حلاً في مواجهة المتطرفين والتطرف، أو على الأقل لا تحتلّ أولوية في الأجندة السياسية.

الديمقراطية عدو أميركا، والسلفيين وآل سعود

هل يصل السلفيون الى الحكم؟ بل هل يصل المتشددون إليه ويقصون آل سعود الى الأبد؟ هل مخاوف الغرب في محلها، وهل كتب على السعودية أن تكون أمام خيارين لا ثالث لهما: الإستبداد الديني السلفي، أو الإستبداد السياسي السعودي؟

ينبغي التشديد على أمور عدة قد تفوت المراقب السياسي لحركة التغيير في المملكة: أولاً - إن الإسلاميين (السلفيين) هم في الأصل جزء من المؤسسة الرسمية السياسية؛ فبعكس التيارات الإسلامية في الدول الأخرى الشرق أوسطية، فإن السلفيين جزءٌ من النظام السياسي القائم؛ وما تشهده المملكة يمثل

تزاوجاً للإستبداد الديني والسياسي معاً. إن السلفيين جزءٌ فاعل في صناعة القرار، أو التأثير عليه، وهم لا يحتاجون إلى شرعنة لإدخالهم اللعبة السياسية، بقدر ما يشرعون الوضع السياسي القائم على المذهبية السلفية. ومن هنا تتضح الكذبة الكبيرة المتخفية وراء: هل يصل السلفيون إلى الحكم؟ إذ أنهم فعلاً مشاركون أساسيون - وليسوا ثانويين - فيه. بيد أن السؤال المطروح لا يتعلق بإشراكهم، بل بحجم حصتهم؛ فهل يميل (السلفيون) كتيار إلى الإستفراد بالسلطة وإقصاء العائلة المالكة؟.

أحسب - فيما عدا فئة قليلة تمارس العنف المسلح - فإن أكثرية السلفيين يرون أن مصير الدعوة السلفية (الوهابية) مرتبط بمصير آل سعود. جل ما يريدونه، هو (إعادة التوازن) للتحالف الإستراتيجي بين المتحالفين، بحيث تمنح المزيد من السلطة للتيار الوهابي في تقرير مصير الدولة، بل والشكل الذي تأخذه، عبر مراجعة لاستراتيجياتها من جديد. ما نشهده اليوم بل ما شهدناه منذ مطلع التسعينيات، أي بعد الغزو العراقي للكويت، من محاولات سلفية سياسية، تمثل تعبيرات سياسية عن الحاجة إلى مراجعة التحالف التاريخي بين الوهابية وآل سعود.. ذلك التحالف الذي أثبت قدرة مدهشة على الإستمرار، رغم كبواته المتكررة، وفشله في استيعاب الأفكار والوجوه والتوجهات الجديدة سواء بين السلفيين أنفسهم أو في إطار المملكة كلها.

في البلاد العربية الأخرى، يدور النقاش حول شرعنة الحركات الإسلامية لتعمل تحت مظلة القانون، كما في مصر - الإخوان المسلمون وغيرهم -؛ وفي المملكة يدور الجدل حول شرعنة التوجهات الإسلامية غير السلفية، أما السلفية نفسها، فهي شريك يبحث عن دور أكبر، أو يحاول استعادة دور يعتقد أنه خسره لصالح السلطة السياسية الممثلة في العائلة المالكة. لذا فإن من الخطأ بمكان الحديث عن مسألة الديمقراطية كنقطة افتراق بين السلفيين والعائلة المالكة، لأنها - أي الديمقراطية - ليست مدار الخلاف بين المتحالفين، فكلاهما يرفضها، لأسباب سياسية مصلحية، قبل أن يلقي عليها غشاء الدين والتراث والمزاعم بالخصوصية السعودية.

ثانياً - أما إذا فرض التغيير والإصلاح على المتحالفين القابضين على السلطة اليوم، بضغط داخلي في الأساس، فإنه سيكون ضد

مصلحتهما معاً، لأنه سيدخل لابعين جدد إلى الساحة السياسية يرفض القائمون الحاليون عليها إشراكهم فيها. من باب المبالغة الشديدة والجهل الكبير القول بأن السلفيين سيحتلون مقاعد البرلمان في أول انتخابات تجري في البلاد. ويعود الجهل والمبالغة إلى حقيقة أن التيار السلفي يعتمد على أرضية مناطقية (نجد) لا تمثل أكثر من ربع سكان المملكة نفسها. وحتى بين سكان نجد، فإن تياراً عريضاً لا يرى في التيار السلفي مثلاً له، ومن هنا ستكون حصة التيار السلفي وفي أفضل الفروض لا تزيد عن ١٥٪ من الأصوات. وهذا يهدينا إلى حقيقة أن التيار السلفي يتمتع اليوم بحصة تفوق حجمه الحقيقي، وأنه لا يعبر عن التيار العريض في المملكة، وأن علو صوته لا يعود إلى قوة ذاتية بالضرورة، بقدر ما يعود إلى حجم السلطة التي منحها العائلة المالكة إيّاه، والتي تزيد في ظهوره إلى الواجهة السياسية والاجتماعية، خاصة مع قمعه بسُلطان الدولة وجبروتها وبإسم الدين الأصوات المخالفة له. وسيتبدد الكثير من هذا السلطان في أول انتخابات تقوم في المملكة.

إن تعاطف الشارع العربي مع كثير من الحركات الإسلامية، يعود إلى عدم مصداقية الحكومات القائمة، وإلى تجبرها وظلمها لتلك الحركات وقمعها دونما مبررات، وإبعادها حتى عن الطرق السلمية للتعبير عن رأيها والوصول إلى جمهورها. وهذا التعاطف المركب على بغض السلطات القائمة، وعلى ما يمكن تسميته بـ (مظلومية) تلك الحركات، كونها الأكثر تعرضاً للقمع والإضطهاد، هو الذي يولد لها شعبية مخيفة من أن أول انتخابات - على الأقل - قد تؤدي إلى حيازتهم مقاعد كثيرة في البرلمان. وفضلاً عن هذا، فإن العملية الديمقراطية حين تبدأ، فإن الحركات الإسلامية تمتاز عن غيرها بوجود مؤسسات دينية تستطيع من خلالها حشد الأتباع، كما أن لديها قدرة فائقة على استخدام خطاب ديني - سياسي مبسّط للجمهور، له مقبولية واستيعاب وتأثير على الشارع.

لكن الحالة السعودية الدينية مختلفة تماماً، فبسبب الإنقسام المذهبي الحاد، وغياب خطاب إسلامي جامع، وقف تأثير كل مذهب عند حدود أتباعه، سواء في الحجاز أو الجنوب أو الشرق، وهذا يضع حدوداً للعبة السياسية الداخلية، مهما بالغ البعض في النفع فيها. ثم إن التيار السلفي، يعتبر - بنظر الأكثرية - حليفاً للعائلة المالكة، وليس معادياً لها، وبالتالي

فهو مستهدف من الخصوم بقدر استهداف رجال الحكم أنفسهم، واليوم يشن بتصرفاتهم مثلما يشن بأفعال الأمراء؛ وعلى هذا الأساس لن تكون هنالك ميزة إنتخابية للتيار السلفي، فهو سيأتي إلى جمهور له موقف مسبق منه، كيف لا وقد جربته على مدى عقود طويلة، وتمت تعبئته ضد التصرفات الخاطئة الكثيرة التي ارتكبها. كما أن الأصوات التي أحمدها رجال الحكم لصالح السلفية ستظهر على السطح، وستخلق منابر جديدة تناقش المنابر السلفية، سواء كانت تلك المنابر دينية غير سلفية أم مؤسسات مجتمع مدني تستطيع التعويض عما هو (سلفي).

وفي الجملة، فإن ما يهدد به من طوفان سلفي سينتج عن الإنتخابات أو البدء باللعبة الديمقراطية ناتج في أحسن الحالات عن قراءة مغلوطة للخارطة السياسية والاجتماعية والدينية في المملكة، وفي أسوأها ناتج عن تعمّد وتضليل تقوم به العائلة المالكة لإعادة تسويق نفسها سياسياً لدى الغربيين بالدرجة الأولى.

ثالثاً - هناك إرتباك لدى الإدارة الأميركية في كيفية الدفع بعملية التغيير السياسي في السعودية، فهي تريد ابتداءً ضرب التيار السلفي، العنفي على الأقل؛ وهي ثانية تريد خفض دور المؤسسة الدينية في الدولة؛ وهي تريد ثالثاً بعض الحريات التي يستفيد منها الجميع - دون السلفيين! - وهذا غير ممكن بالطبع، ورابعاً تريد البدء بإيجاد مؤسسات المجتمع المدني توازي المؤسسة الدينية الرسمية، دون لحاظ أن تلك المؤسسات لا يمكن أن تظهر بدون قرار رسمي من أعلى المستويات، وهو غير متوفر حالياً، وأخيراً - وبعد أن يتحقق كل هذا - تريد الإنتخابات التي تأتي تفصيلاً ضمن المواصفات الأميركية؛ ترى أي أحمق يعتقد بأن هذا سيحدث ودونما أولويات محدّدة، ومع وجود ممانعة عنيفة من العائلة المالكة؟!

يوازي هذا وجود إرتباك مماثل لدى النخب الإصلاحية في البلاد، فهي حتى الآن لا تعرف الطريق إلى التغيير السياسي، والأمال معلقة على أن تدرك العائلة المالكة واقع البلاد والتغيير الجوهري الذي طرأ عليها وعلى علاقات العائلة المالكة بالأميركيين لكي تشرع في التغيير الحافظ على الدولة متماسكة. لكن البدائل التي لدى هؤلاء الإصلاحيين باهظة الثمن، يبدو أن القليل منهم مستعدّ لدفعها.

في الأوراق الـ ٢٨ السرية في تقرير الكونغرس الأمريكي

مأزق جديد للعائلة السعودية الحاكمة

ناجي حسن عبد الرزاق

أجرى الكونغرس الأمريكي تحقيقاً موسعاً ساهمت في إعداده لجنة مخابرات مشتركة من مجلسي النواب والشيوخ وصدر على شكل تقرير في الرابع والعشرين من يوليو الماضي، وتضمن ٩٠٠ صفحة تتحدث عن الهجمات الإرهابية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وعن الجهات المسؤولة عنها والممولة لها. إلا أن ٢٨ صفحة ظلت سرية عن الإعلام لأنها، كما يصرح المسؤولون الأمريكيون، تمس الأمن القومي الأمريكي وتمس مجريات التحقيقات حول الإرهاب ومصادر تمويله. بينما لم تظمن الحكومة السعودية على ما يبدو من الصمت الأمريكي حيال ما تضمنته هذه الصفحات الـ ٢٨. وقد انعكس هذا على ردود فعل العائلة السعودية الحاكمة عبر سفيرها بندر بن سلطان في واشنطن: (... أن تلك الـ ٢٨ صفحة الخالية يتم استخدامها من قبل البعض للأساءة والافتراء على بلادنا وشعبنا) (١) وتبع ذلك تصريح والده الأمير سلطان: (نحن واثقون من أنفسنا والجو واسع مادامت الأمور كلاماً في كلام أما إذا تعدى الوضع الكلام فسيكون لنا رأي في وقتها) (٢)، ثم جاءت زيارة الأمير سعود الفيصل للولايات المتحدة الأمريكية بهدف الطلب من الحكومة الأمريكية رسمياً للكشف عما احتوته تلك الصفحات، إلا أن تصريح الفيصل الصحفي عبّر عن خيبة أمه إزاء هذا التقرير.

من الواضح أن العائلة السعودية تتخوف الأهداف غير المعلنة للولايات المتحدة والتي ربما تبيتها لها، إذ ربما تطال هذه الأهداف أمراء سعوديين، كالأمير سلطان وزير الدفاع والأمير نايف وزير الداخلية. ولو عدنا للوراء قليلاً حيث التصريحات النارية التي صرح بها السفير الأمريكي في الرياض الذي قال: (قررنا ان نعين الامير عبد الله ملكا، وقررنا ان نعين وليا للعهد.. إن ولي العهد لن يكون من الجيل الاول، وإنما من الجيل الثاني من الاسرة. فيكفي الجيل الاول ان يكون من بينهم ملك) (٣). وهذا يعني، حرمان الأمراء العجزة (كالأمير سلطان، ونايف، وسلمان) من أن يكون

أي منهم ملكاً بعد الأمير عبد الله. وربما هذا التصريح هو ما دفع الأمير سلطان، بعد صدور هذا التقرير، إلى التلويح بأنه سيكون للعائلة المالكة السعودية رأي آخر لو أتضح أن الأمريكيين ينوون فعلاً القيام بشيء يمس برتوكولات تنصيب الملك وولاية العهد في السعودية.

يبدو أن الأمراء السعوديين يعيشون الآن فترة مأزومة لاسيما أنهم معزولون عن دعم شعب شبه الجزيرة، ومتروكون يصارعون مصيرهم أمام التوجهات الأمريكية الجديدة. وهذا يذكرنا بعزلة نظام الحكم العراقي قبيل الإطاحة به. فهل هذا الاتجاه الأمريكي الجديد هو بداية لعزل الحكم السعودي عن بقية انصاره المحليين والعرب والعالميين؟

ليس هذا الافتراض بمستحيل ولكنه في نفس الوقت ليس أمراً حتمي الحدوث. ومع ذلك، ثمة حقيقة من الأولى للعائلة الحاكمة السعودية أن تدرجها جيداً وهي أنها معزولة عن الشعب. لقد جعل الأمراء السعوديون من أنفسهم كيانياً معزولاً عن شعب شبه الجزيرة الذي صار على استعداد للتخلي عنهم في محنتهم مع الثور الأمريكي. فهم غير مباليين بالمطالب الإصلاحية التي تنادي بها القوى الوطنية والشعبية في البلاد. ومع كل ما تمر به العربية السعودية من مأزق سياسية، إلا أن أمراءها يصرون على عدم التحرك نحو الإصلاحات الحقيقية.

هل من طريقة للخروج من المأزق؟ إن الاصرار على رفض إجراء تغييرات إصلاحية جوهرية في البلاد هو عامل كفيل بترك هذه العائلة ومصيرها مع الأمريكيين. بالطبع، لا يعني هذا بالضرورة تخلي الولايات المتحدة عن الأمراء السعوديين، وإنما قد تستخدم الأوراق الـ ٢٨ السرية في التقرير كأوراق ضغط لإجبار الأمراء السعوديين من الصف الأول على التخلي عن رغباتهم في الملك. فعليهم أن يتنازلوا عن أن يكون أي منهم ملكاً ويتفرغوا لحياتهم الخاصة. بل على الأمراء السعوديين اللاحقين

قبول الأجندة الأمريكية في الإرهاب والسلام الشرق أوسطي. عليهم أن يقبلوا بالإصلاحات التي تراها الولايات المتحدة مناسبة لمصالحها الاستراتيجية الجديدة. بطبيعة الحال ستكون هذه الأجندة صعبة القبول بسبب صعوبة تطبيقها على أرض الواقع في شبه الجزيرة العربية. إلا أن الاتهامات الأمريكية الإعلامية للعربية السعودية وتحديداً العائلة الحاكمة بتمويل الإرهابيين سيجعل أمراء هذه العائلة بدون استثناء يواجهون مأزقاً عصبياً لاسيما بعد إخفاء الحكومة الأمريكية لـ ٢٨ صفحة تسرب بأنها تتهم العربية السعودية بهذا التمويل. يعلم الأمريكيون بأن هؤلاء الأمراء لا ناصر لهم داخلياً أو شعبياً. فهم في هذا الحالة يماثلون عزلة نظام صدام حسين داخلياً. كما أن الآخرين لن يغامروا كثيراً بمصالحهم الاستراتيجية مع الولايات المتحدة لصالح حفنة من الأمراء الذين قد تكون فترات حكمهم مهزوزة ومضطربة. لذلك، فعلى الأغلب سوف يستجيب الأمراء إلى ما تتضمنه الأجندة الأمريكية في نهاية الأمر تلافياً لنتائج سلبية تتعلق بوجودهم كعائلة حاكمة.

يبدو أن عقارب الساعة السعودية بدأت تتوقف استعداداً للعد التنازلي، فمن المناسب أن تدرك القوى الوطنية في بلادنا أن الوقوف إلى جانب العائلة الحاكمة السعودية هو خطأ استراتيجي إذا ما أصرت على عدم الإصلاح الفعلي. بل على هذه القوى أن تتوثب عبر حركة سياسية نشطة وعلنية للمطالبة بإصلاحات سياسية وغير سياسية في البلاد وبصرف النظر عما يقوله الأمراء السعوديون. من المهم أن يدرك الأمريكيون وجود قوى سياسية فاعلة ولا يجوز تجاوزها، فربما تكون الأوراق الـ ٢٨ السرية بداية لتحول محتمل في طبيعة التغييرات داخل العربية السعودية.

(١) جريدة الشرق الأوسط - ٢٦/٧/٢٠٠٣

(٢) جريدة الرياض - ٢٨/٧/٢٠٠٣ م

(٣) جريدة القدس العربي - ٩/٧/٢٠٠٣

الأجندة السعودية في العراق

بين مشروعين ديني وسياسي

محمد الهويل

وجود آراء ومبادرات أهلية وفي الغالب من التيار الديني السلفي. فهناك رأي طموح لدى التيار الديني السلفي يجنح الى الفاعلية السياسية بخلاف النزوع المحافظ والميول الهادئة أو الخفية التي تنطوي عليها سريرة القيادة السعودية. هذا الرأي ينزح الى النفوذ داخل العراق في هذه المرحلة من أجل رسم شبكة تحالفات ومصالح ثابتة وإستراتيجية في هذا البلد تؤمّن طريقاً معبداً لنفوذ سعودي مستقبلي سياسي وديني. ورغم أن هذا الرأي يصطدم بالترتيبات السياسية والاستراتيجية الأميركية، وقد يفتح معركة جانبية مع القيادة السعودية التي كانت قد أبلغت أكثر من مرة بعدم الاقتراب من التراب العراقي، الا أن ثمة أطرافاً نافذة في العائلة المالكة تميل الى تشجيع بعض الجماعات التي تنعت نفسها بالجهادية للانخراط في أعمال مسلحة من أجل إبقاء الأوضاع مضطربة في العراق ومشاغلة القوات الأميركية للحيلولة دون تسوية سريعة للملف العراقي، وبالتالي الانتقال الى مواقع أخرى قد تكون السعودية إحداها إن لم يكن في مقدمتها.

في إستباق لكل المبادرات الأخرى، كانت المبادرة العنيفة أسرع في وصولها ودخولها الى العراق، فقد حسمت محطات التلفزة الفضائية العربية التكهانات حول وجود جماعات سعودية سلفية تنشط عسكرياً فضلاً عن نشاطها الدعوي التقليدي، بين فئات من الشعب العراقي. ففي المقابلة التي أجرتها مع (الجماعة السلفية المجاهدة في العراق)، بثت محطة (العربية) حواراً مع قادة الجماعة، وهم من مواطني السعودية كما تكشف لهجتهم بوضوح، وقد أعلنوا فيه عن تشكيل الجماعة وتوعدوا بشن حملات عسكرية ضد القوات الأميركية في العراق.

البيان الصادر في السادس والعشرين من يوليو الماضي عن قيادة كتائب مجاهدي الجماعة تضمن تقريراً تفصيلياً عن عمليات الجماعة داخل العراق، والتي شملت مديرية

ما بين هذه التطلعات المنقسمة، يشغل العراق في الوعي السعودي حيزاً فريداً لدوافع آنية ومستقبلية، فهو الجبهة التي قد تنفذ منها قوات التحالف لقلب المعادلة الإقليمية على رؤوس الأطراف الضالعة في تشكيلها، وهو - أي العراق - مصدر الخطر القريب فيما لو أنهت القوات الأميركية مهمتها بنجاح، بحسب ما ظهر في تقارير إستراتيجية أميركية وثيقة الصلة بمراكز القرار والتي تحدثت عن أن السعودية ستكون الهدف الثاني بعد العراق وهو ما تنبّه له أيضاً عدد من القيادات السياسية والدينية في السعودية، فالأخيرة تمثل هدفاً إستراتيجياً وضعه الصقور في الإدارة الأميركية سيجري التعامل معه فيما لو جرت تسوية أمور العراق. أما الدوافع المستقبلية، فإن العراق كان تاريخياً مصدر قلق للسعودية ليس بسبب أطماع سياسية واستراتيجية، ولكن بفعل دوره الثقافي والحضاري والمعرفي، وهو دور يحمل معه إنعكاسات سياسية جد هامة. العراق حال إستكمال شروط نهضته القادمة يكون قد أرسى معادلة جديدة، لن تكون بحال مورد إرتياح بالنسبة للقيادة السعودية، وبالتالي فإن إبقاء العراق منهكاً، هزيباً، فقيراً متأخراً سيبقي على معادلة إقليمية يتحقق فيها عنصر التفوق السعودي، أو على الأقل سيحقق إطمئناناً نسبياً لدى السعودية بدرجة أساسية، بعكس الكويت التي إستطاعت وبدرجة فريدة ونوعية أن تؤسس لعلاقة إستراتيجية مع العراق سواء مع قيادات المعارضة أو حتى مع الأغلبية العظمى من الشعب العراقي، وقد نجحت حتى الآن في صناعة مناخ من الثقة قابل للتطوير والتثمين في بناء علاقة إستراتيجية واضحة بين البلدين.

السؤال الآن، ماذا تحمل الجعبة السعودية من مبادرات حول العراق، أو حتى آراء يمكن الاعتماد عليها في صياغة مبادرات سعودية حول العراق القادم؟

حتى الآن، لم تطفح على السطح مبادرات رسمية، بل هناك أكثر من دليل ومؤشر على

في غمرة المجهودات الجبارة لإعادة صياغة العراق سياسياً وإجتماعياً وثقافياً وأدبياً بعد عقود من الإنزاف الشامل لرصيده الحضاري والتاريخي والانساني، يتطلع المجاورون له من أجل لعب دور ما في هذه المجهودات، بعضها بهدف إعانة العراق على النهوض ثانية والانطلاق نحو إستعادة مكانته التاريخية، وبعض آخر بهدف كبحه ودرء تأثيراته الثقافية والأدبية المشعة، وبعض ثالث بهدف إستغلاله والسيطرة عليه وهو مثنخ بجراحه العميقة.

شرطة، وقتل جنود أميركيين، ونصب كمائن لدوريات أميركية وتدميرها. كما تضمن البيان رسالة تطمين وتأكيد بما نصه: (وإن إخوانكم في الجماعة السلفية المجاهدة ليؤكدون لشعبهم العراقي المسلم ولكل أمتهم الاسلامية الكبيرة إنهم بوعدهم بوعدهم الله واثقين (=واتقون)، لا يخافون من وعد بوش وجنده وقواته.. وإننا بإذن الله مستمرين في جهاد أميركا الصليب والتلمود أميركا الكفر والطغيان..).

وقد أهدى أمير الجماعة، الذي يطلق على نفسه إسم أبو دجانة العراقي العمليات العسكرية الى (الشيخ الكبير عمر عبد الرحمن والشيوخ الشوامخ علي الخضير والشيخ ناصر الفهد والشيخ أبو محمد المقدسي والي شيخينا الكبار العظام عبد الله عزام والشيخ حمود العقلة.. والي كل الاكابر من العلماء الذين يدفعون ثمن وقوفهم في زمن القعود وثنم انتمائهم في زمن التخلي والي أبطال فلسطين المجاهدين والي أرض الامارة الاسلامية العائدة باذن الله عما قريب دولة وامارة اسلامية).

في سياق مواز، يتبنى إتجاه آخر إستراتيجية نفوذ واسعة النطاق، إستناداً على قراءة داخلية للخارطة الاجتماعية والاقتصادية والاثنية والدينية في العراق. مثال ذلك ما جاء في تقرير ميداني لعضو مؤسسة الحرمين الخيرية الدكتور سعود بن حسن مختار بعنوان (العراق آمال.. الطريق الى القدس) وهو عبارة عن ملاحظات تفصيلية لزيارتين الى العراق قام بها في الأيام الأخيرة للحرب في العراق أي في نهاية شهر محرم وربيع الثاني من هذا العام. فقد طاف الدكتور مختار خلال زيارته أرجاء العراق، واختلط بفئات إجتماعية متنوعة وتجوّل في الاسواق والشوارع والطرق والمنتديات العامة والأندية والمراكز الثقافية وتجاوز مع رجال الدين والعلماء وطلاب الجامعات بل حقق إختراقاً نفسياً فريداً بجلوسه مع بعض الشيوعيين!! حسب ما يفيد في تقريره المذكورة.

التقرير يشبه الى حد كبير المسح الميداني، الذي يؤسس لقراءة تشرحية للشعب العراقي، رغم ما بلغت إليه التقرير بوضوح وهو النزوع الايديولوجي الطاغوي لدى معد التقرير، يظهر ذلك أولاً في القراءة المنحازة لتاريخ العراق ورأسماله الرمزي. فقد رأى صاحب التقرير في حضور التاريخ التليد في العراق منبعثاً من مرقد معروف الكرخي، ومقبرة حرب والامام أبي حنيفة، وأحمد بن حنبل وسفيان

والحمّادان وابن مبارك، فيما توارت الكاظمية بشخصها الكثيف عن ناظره، ما يلقي ظللاً من الشك على دعوى طوفانه في أنحاء العراق. ثمة إلفاتة أخرى على المنزع الايديولوجي لصاحب التقرير هي ما تشي باستحواذ شعور مفرط بالتفوق والتميز، حيال العراق، المكتنز حضارياً ومعرفياً. فصاحب التقرير كان، بحسب فحوى التقرير، يدل العراقي، الخبير بأرضه وناسه والماسك على الجمر منذ قرون منذ أن دشّن الاستبداد قاعدة له في هذا البلد منذ بني أمية وحتى ديكتاتور العصر، على مواعيد الثورات ومواسم الحصاد الثوري، ومواقيت تفجّر البركان الثوري. يقال ذلك لمركز الانتفاضات الشعبية منذ كربلاء ومروراً بسلسلة ممتدة من الثورات وصولاً الى ثورة العشرين وشعبان وصفر، ويقال الى عراق علي والحسين، وقادة الثورة المتناسلين من بعدهما.

الباحث كما يكشف التقرير عنه يقصر مفهوم الثورة على القوات الأميركية، مسدلاً ستاراً سميكا على الشرخ النفسي العظيم الذي أحدثته تجربة الحكم الديكتاتوري، والتي خلقت إوضاعاً نفسية متناقضة تميل الى التوسل بالشيطان من أجل الخلاص من جزأ العراق. مفهوم الثورة لدى صاحب التقرير يبطن، كما يشير بوضوح في تقريره، إتهاماً للغالبية المفجوعة من الشعب العراقي، بالعمالة للأجنبي.. إتهام من شأنه توفير مبررات العمل الدؤوب من أجل اختراق مجاله الحيوي، والسيطرة على مصادر قوته.

ينزع صاحب التقرير الى إعتبار بداية التاريخ من لحظة تحوّل العراق الى مرحلة إستعادة الوعي. فقد أسقط الدكتور مختار من الذاكرة جزءاً ثقيلاً على الضمير الديني والانساني، أي يوم كان معد التقرير جزءاً من القطيع الخانع المتفرّج، ولأن الجزء المبتور من الذاكرة مصبوغ بالدم القاني الذي كان ينزف من أجساد الأطفال والنساء والشيوخ داخل زنازانات الطاغية، وعلى يد فرق الاعدام.. أي في يوم كانت حكومات الخليج تغدق المال والسلاح على هذا الطاغية كي يملأ العراق مقابر جماعية تضم أطفالاً لم يستكملوا بناء بيوتهم الترابية ولم ينهوا لعبة البلور المدور (الثيلة)، وتضم نساءً في عمر الورد قد دفنت بفساتين الزفاف، وشيوخاً يخر السقف لخشوعهم ووقار شيبتهم. هذا العراق الذي يكاد من فرط حزنه ينطق دماً على أيام مضت كانت فيها أموال الخليج تبني رمزاً للديكتاتورية العالمية في بلاد الرافدين، فيما كان ثوار

العراق يجوبون العالم بحثاً عن إذن تسمع وعينا ترى وقلبا يعي ما يدور بداخل السجن الكبير.

هذه الالفاتات تهيء تقديماً لقراءة محرّضة على عراق جاهز للابتزاز، عراق مازال مثلوماً مبعثراً، وعراق يكثر حوله الاخوة اللدودون. وكجزء من القراءة التحريضية والتحفيزية في أن، تضمن التقرير إشادة ضمنية بالانجاز العلمي للنظام البائد وحمل الحصار وحده مسئولية تردّي الاوضاع الصحية والمعيشية والصناعية والزراعية. تحدث معد التقرير كثيراً عن مآسي العراق الراهنة في نقص الغذاء والدواء والماء والكهرباء، بيد أن ثمة مفاجأة كان يخبئها التقرير وهي أن سرد قائمة المآسي تستهدف حشد طاقات الجمعيات الخيرية ذات الطابع التبشيري كيما تتركس جهوداً جبّارة من أجل العراق، وإدخاله ضمن أجندتها الدعوية، فالتبشير الديني لدى هذه الجمعيات تستدعي سيرة المنظمات المسيحية في أفريقيا، فهي ترى بأن رسالتها الدينية تمر عبر علب حليب الأطفال وإيصال الخبز والماء وتحسين الظروف المعيشية للشعب العراقي.

يشجع معد التقرير كثيراً على النفوذ الاقتصادي السعودي في العراق عبر الدخول في سوق العقار وسوق اللحوم والتموين الغذائي، بل ويدعو الى شراء المطابع، كيما تكون إنطلاقة لإعلام عربي أو أجنبي كيما حسب قوله (ندعو من خلاله أعداءنا ممن يمكن أن يجعل الله بيننا وبينهم مودة إذا دخلوا في الإسلام!) ويشير في ذلك الى جنود القوات الأميركية في العراق. كما يدعو أيضاً الى إحتضان أساتذة الجامعات في أقسام الجينات والهندسة الوراثية (والطاقة النووية) في مراكز بحثية وتجارية، وإستغلال الغاز والانهار.

بكلمة أخرى، أن صاحب التقرير يرى أن تركة العراق باتت عرضة للسيطرة، وأن هذا العراق بكل مرافقه وخيراته وثروته يمثل فرصة ذهبية من أجل السيطرة عليه قبل أن تلتئم جراحه ويستأسد مجدداً. يدعو الدكتور مختار الى تأسيس حضور كثيف ومفصلي داخل العراق كيما يلعب دوراً جوهرياً في توجيه السياسات العراقية المستقبلية، وإرساء معادلة إقتصادية وإجتماعية تعوّض الاختلالات الاثنية الدينية. فصاحب التقرير يتبنى فكرة التدخل المباشر في الشؤون العراقية القادمة، وهو أمر مازالت ترفضه القيادة السعودية، لأنه مكلف وأثمانه السياسية والأمنية باهظة، فضلاً من قناعة الحكومة بأن العراق لن يكون لقمة سائغة في

يوم ما، وأنه سيتحول الى عش زنابير إذا ما تعرض لهجوم من خارجه.

على أية حال، فإن صاحب التقرير وبدلاً من تحفيز الحكومة السعودية الى الوقوف بجانب الشعب العراقي من أجل النهوض بأرضه وحضارته واستعادة موقعه الريادي كي يحفظ جميل صنع من أعانوه وكيفا يكون خير سند وعضيد لقضايا الأمة، فضل استثارة نزعات التسلط والهيمنة لدى الحكومة والتيار الديني السلفي مستغلاً جروح العراق والانهاك الذي أصابه بفعل الاستبداد والحصار.

ثمة رسالة دينية يحملها الدكتور مختار الى العلماء والدعاة في المملكة، فمضامين التقرير تختزن مركبات تحريضية للجهاز الدعوي. فقد وجه معد التقرير نداء مشحوناً بالأسى والعتب الى العلماء والدعاة، الذين يخاطبهم بقوله: (سادتي، مشائخي الكرام، لم أستطع وإلى ساعتى هذه أن أتخيل أن بلاد الحرمين التي خرج منها العلماء والأبطال والدعاة والمحسنون وجابوا أصقاع روسيا وسهول استراليا، ولجوا إلى ادغال آسيا وأفريقيا واقاموا المراكز العالمية في أوروبا وإمريكا، لا أتخيل أنه وإلى ساعتى هذه لم يدخل العراق داعية او مثقف - فضلاً عن غيره - !! إلا شخص واحد هو كاتب هذه السطور..). فصاحب التقرير ينفصل بصورة شبه كلية عن الوضع السياسي المربك والمحيط بالمملكة، التي مازالت سحب الاتهامات تتراكم حولها بكتافة بشأن دورها في تمويل ودعم المنظمات الإرهابية، بما في ذلك مؤسسة الحرمين التي ينتمي إليها معد التقرير. وكما يبدو فإن صاحب التقرير شأنها في ذلك شأن كثير من الناشطين في التيار السلفي بشقيه الدعوي والجهادي يمارس مهمته بعيداً عن هموم الحكومة وورطها على المستوى الدولي، حيث باتت تتلقت يميناً وشمالاً بسبب طوق الرقابة الدولية المفروضة عليها لدرجة أن سفاراتها في أرجاء كثيرة من العالم تحت الرقابة.

من جهة ثانية، يتحدث صاحب التقرير عن العراق الحالي وكأنه أرض مشاعة أو قاحلة لا وديان ولا جداول ولا أنهار فيها، تنتظر الغيث من سحابة قادمة من الجزيرة العربية. فهذا العراق، كما يوحي التقرير، الحاضن للحضارات والثقافات ومعدن العلم والأدب يسأل الناس الحافاً ويستجدي معرفته وأدبه ودينه من خارجه، بل ومن نقيضه الأيديولوجي، نجد. وكما يبدو من محتويات التقرير، فإن العراق يقدم مختزلاً في شريحة سكانية ودينية معينة، وهي التي قال معد

التقرير عن رجالها (أن بعضهم أرسل رسلاً إلى بعض العلماء العاملين الربانيين هنا - في السعودية -)، ولا أظن أن الرجل يعني قوما غيرهم حين كتب ما نصه (لقد رأيت كبار هؤلاء وهم يهتمون بكلامي ويخرجون الأوراق ليسجلوا نقاطاً وأفكاراً يستفيدون بها..). ويعلق قائلاً (كنت عندها أسأل كيف لو كان المتكلم عدد أكبر من الدعاة؟ بل كيف لو كان المتكلم مندوباً من هيئة كبار العلماء معه دعم مادي ومعنوي وفقه يستقي منه أم أن طموحات علمائنا وفقههم الله تقصر دون ذلك؟! بل كيف لو كان المتحدث أحد الربانيين الذين قدموا من أنفسهم وحياتهم وجاهدوا لتبليغ دين الله من أمثال العلامة ناصر العمر، والعلامة سعيد آل زعير، والعلامة سفر الحوالي، والعلامة سلمان العودة وغيرهم من الفضلاء والكرماء؟!). هذه النماذج التي يطمح معد التقرير أن يهديها للعراق بكل مخزونه الحضاري والمعرفي، وكان جديراً به أن يختبر مفعول هذه النماذج في مسقط رأسها قبل أن يجربها في مناطق أخرى.

يبث صاحب التقرير مناشدة عاجلة مخاطباً (سادتي العلماء اتقوا الله في العراق وارسلوا جيوش "الدعم المادي والعلمي") لأن ثمة مخاوف حسب معد التقرير تتطلب ذلك. أولى هذه المخاوف هو (استغلال الأعداء لتفريق الصف - الجاهز نسبياً - الآن بسبب القهر والغيظ والفقر... إلخ) دون أن يشير الى القوى الضالعة في تفريق الصف. ثاني المخاوف هو (الطائفية المقيته) يعقب ذلك نصاً مثيراً بقوله إنني (والله يشهد سمعت الكثير من قذارتها وخستها! لأنني رأيت بعض هذه الطوائف في جهة العشائر لديهم قابلية كبيرة للحوار واتباع الحق. لكن أين المحاور؟ أو أين السائل عنهم؟). وهنا إشارة واضحة الى العشائر الشيعية، حيث يفترض صاحب التقرير مجرد وجود قابلية للحوار لدى هذه العشائر يعني استعداداً أولاً لتغيير المعتقد بانتظار القادم على صهوة الدعوة من جهة الجنوب الغربي.

بصورة إجمالية، فإن هذا التقرير يشكل إدانة ضمنية للحكومة السعودية، التي مازالت تبذل جهوداً جبارة من أجل الدفاع عن نفسها ومكافحة الإرهاب وتطهير الجمعيات الخيرية من نشاطات تبشيرية تحريضية، يدعو معد التقرير، العضو في مؤسسة الحرمين الخيرية، والتي تمت إقالة عدد من قادتها وإفقال بعض فروعها في الداخل والخارج، هذه المؤسسة كي تلعب دوراً مزدوجاً إنسانياً وأيديولوجياً. فقد ألقى باللائمة على مديرها بسبب تلوّقه في

القيام بدور دعوي مما أدى الى تجميد بعض أموالها ومكاتبها، كما دعا جمعيات خيرية أخرى رسمية بالتحرك للانخراط في مشروع دعوي داخل العراق قبل أن يطال أموالها قرار تجميد من الحكومة. يجب الإشارة هنا الى أن قائمة المساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية السعودية تتضمن بصورة رئيسية كتباً ومنشورات دينية، ولعل ذلك يفسر جزئياً إتهامها بالتحريض على الإرهاب. ولعل معد التقرير قد أشار بطريقة غير مباشرة الى شيء من ذلك حين قال (إننا معاشر أهل هذه البلاد نحمل عقيدة تغيب العالم كله، ويخافها العالم كله لصفاءها ونقاءها وبساطتها وقدرتها على الانتشار فلا نحن نشرناها ولا نحن وظفنا الشباب لنشرها من خلال مؤسسات عالمية فعالة ذات تصورات استراتيجية للدعوة والتغيير والتأثير؛ ولا نحن وظفنا أبناء هذه الدول لنشرها من خلال أموالنا..).

مما سبق يمكن القول بأن ثمة إتفاقاً صلباً داخل التيار الديني السلفي بجناحيه المتشدد والمعتدل يميل بشدة الى تأسيس حضور كثيف له داخل العراق. فبينما يميل التيار السلفي الجهادي الى السلوك القتالي ضد القوات الأميركية وهو سلوك قابل للاستغلال في معارك طائفية مستقبلية، يميل التيار السلفي الدعوي الى تشكيل شبكة واسعة من المصالح والمناسط الاقتصادية والاعلامية والثقافية والدعوية تأسيساً لإختراق النسيج الاجتماعي والديني في العراق.

الدور السعودي في العراق

إبتداءً يمكن القول بأن العلاقة السعودية - العراقية لم تكن على ما يرام في أي مقطع تاريخي، فقد ظلت هذه العلاقة مترددة بين التوتر، والقطيعة، والشك، وفي أحس الأحوال الفتور المشوب بالحذر. وحتى في الفترة الذهبية التي مرت بها هذه العلاقة، والواقعة في الفترة الممتدة من ١٩٨٠ - ١٩٨٨، أي خلال سنوات الحرب العراقية الايرانية، فإن ثمة إحساساً متبادلاً بين القيادتين السعودية والعراقية بأن متانة العلاقة تعود الى الاحساس بالخطر والرغبة في تحقيق مصالح مشتركة، فما لبثت أن دخلت العلاقة مرحلة حرجة بعد توقف الحرب العراقية الايرانية.

تاريخياً، تسيطر على المخيال الشعبي العراقي قصة الجيوش الوهابية الغازية التي اجتاحت كربلاء في ١٢١٦ هـ في مسعى لتحقيق إملاءات المعتقد الديني السلفي، وقد

سفكت خلال الحملة الوهابية تلك دماء عدة آلاف بطريقة مثيرة.

بيد أن من المصادفات التاريخية المثيرة للدهشة، أن يتحول العراق الى مصهر شيوعي بمفعول شديد التأثير، فقد قدر للقبائل الراحلة من جنوب الجزيرة العربية ومن الاحساء والقطيف والبحرين الى الكوفة والبصرة أن تشكل نواة المجتمع الشيعي في العراق والمؤسس على إنقسام الموقف السياسي إبان عهد الخليفة عثمان، حيث عبرت تلك القبائل عن وقوفها الحازم والصارم الى جانب علي وأعلنت بأنها ستكون (سلماً لمن والاه وحرباً لمن عاداه)، وهكذا سرى التشيع في امتدادات تلك القبائل ووصل الى مواطنها الأصلية.

ويقدر لهذا السياق التاريخي في التحول أن يعيد تركيب نفسه في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، حين فرت قبائل عربية عريقة من شمال ووسط الجزيرة العربية الى العراق هرباً من غارات الجيوش الوهابية. في العراق خضعت هذه القبائل لجملة تحولات إجتماعية جوهرية، طالت نمط عيشها وطرق كسبها، فقد ارتبطت هذه القبائل بالفلاحة والزراعة بعد أن كانت منشغلة في رعي الجمال والغنم، وهناك بدأت تعيد تشكيل نفسها ضمن التراتبية الاجتماعية العراقية وتدرجياً اختلطت بنسيجه العام، وإندمجت ضمن البنى الثقافية والدينية رغم إحتفاظها على أشكال قبلية ولكن مرتخية الى حد كبير. هذه القبائل كما ينقل عثمان بن سند في كتابه (عنوان المجد في تاريخ البصرة ونجد) دخلت في التشيع وأصبحت إحتياطياً إستراتيجياً للمراكز الدينية الشيعية في كربلاء والنجف، فقد ناضلت تلك القبائل المتشيعية في معارك التحرير ضد الاستعمار إستجابة لفتوى المرجعية الشيعية في النجف الأشرف، وضربت سورا واقياً حولها حيال التهديدات التي تعرضت لها من قبل القوى الاستعمارية، قبل وبعد ثورة العشرين.

فقد قدر للعراق على الدوام بإستثناء الفترة الحالية التي خرج فيها العراق من التاريخ، أن يكون حاضنة للفائض البشري، وللأصوات المكبوتة والطاقت المتبرعمة في الجزيرة العربية وبخاصة في المنطقة الشرقية، فقد ظلت النجف الأشرف مهوى علماء الدين وطلاب الفقه من المنطقة الشرقية، فيما كانت بغداد مهوى أفئدة الأحرار والمتطلعين لغد الحرية في بلاد الحرمين، وكان العراق بفورته غير المنقطعة وفضائه الرحب مركز الجاذبية الثقافية والأدبية لأبناء الجزيرة العربية. لهذه المزايا الفريدة التي يتمتع بها العراق،

لم تكن رابطته الرسمية وثيقة بنفس الدرجة التي تربطه بشعب الجزيرة العربية، فقد ظل العراق الرسمي خارج الهوى السعودي والعكس صحيح أيضاً. والسعودية إذا ما أرادت معاكسة التاريخ فيجب أن تقوم بمسح ذاكرة متوترة عن وفي العراق، ذاكرة مثقلة بالدم والتشدد والكرهية والانحيازية. وحتى الآن لم تقدم المملكة ما يفيد بمسعى جاد نحو بلورة موقف مختلف من العراق، وبخاصة مع قوى المعارضة المشاركة حالياً في صياغة نظام الحكم في العراق، ومع الشعب العراقي، بل وحتى مع اللاجئيين العراقيين في رفحا والأرطاوية، فاللاجئون يعودون الى العراق محملين بتجربة مريرة غابت عنها أصول الضيافة العربية وقواعد إغاثة الملهوف.

الحكومة السعودية فشلت حتى الآن في مد جسور التعاون والود مع قيادات المعارضة العراقية قبل وبعد إنهيار النظام البائد، رغم إدراكها التام بأن مستقبل العراق يكتب اليوم بأيدي هذه القيادات، التي فقدت السعودية الصلة بها منذ سنوات طويلة، بل إن انقطاع الصلة بين السلطات السعودية وقوى المعارضة العراقية لم يتم بصورة إعتيادية فقد ترك معه منذ ذلك جروحاً قد لا تندمل بسهولة. فقد نظرت بعض قيادات مجلس الحكم العراقي الحالي الى السعودية بوصفها إحدى القوى المناهضة لخلاص الشعب العراقي من ديكتاتوره الدموي، وقد ظهر ذلك أولاً خلال الحرب العراقية الإيرانية والاصطفاف المطلق مع دكتاتور العراق، وتمويل آلتة العسكرية والارهابية من عوائد النفط وبصورة سخية، وحتى خلال الغزو العراقي للكويت، ودخول السعودية على خط المعارضة العراقية وإستضافة الرياض لعدد من اللقاءات والمؤتمرات السرية والعلنية وتخصيص بعض الأموال لدعم أطراف في المعارضة العراقية، لم تسفر سوى عن نتائج مكدره، فقد تبين لاحقاً أن ثمة معايير خاصة لدى القيادة السعودية في تعاملها مع هذه القوى، وقد أفضت في بعض الأحيان الى إحداث شروخ كبيرة داخل بنية المعارضة العراقية. ولأن وقوف السعودية مع الأخيرة جاء في ظل ظروف سياسية إستثنائية مرتبطة بإحتلال العراق للكويت، فإن إنسحاباً سعودياً سريعاً تم بفعل، أولاً وقبل كل شيء، التناقض مع أهداف المعارضة العراقية، فللسعودية أغراضها الخاصة في العراق، وقد يكون قيام نظام سياسي في العراق نابعاً من إرادة شعبه يمثل هدفاً مناقضاً للقيادة السعودية، إضافة الى أغراض

أخرى من قبيل نصائح جهات عربية بعدم التورط في المسألة العراقية، وهكذا الزوال التدريجي لاحتقانات الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠، والتي مهدت لمصالحة عربية وسعودية مع النظام البائد.

وفي كل الأحوال، فقد سجلت السعودية موقفاً جريئاً في قمة بيروت أبريل ٢٠٠٢ من خلال العناق السياسي الذي حصل بين ولي العهد ونائب الرئيس العراقي عزت إبراهيم الدوري كترميز لتحريك عربة العلاقات العربية العراقية، ثم بلوغ العلاقة درجة متقدمة تمثلت في الاصطفاف غير المبرر الى جانب طاغية العراق عبر فصول سقوطه.

وكما يبدو فإن السعودية لم تشأ بحال رؤية هذا اليوم وهي تقف أمام العراق ثانية، في مواجهة مع حاضره وغده، بما يتطلبه ضرورة من إزالة تامة وشاملة لتاريخ غير ودي مع هذا الجار قبل أن يستأنف نهضته ويعيد إشعال روحه المنطفئة حالياً.

اليوم، والرسالة الدينية التي تحملها الجماعة الدينية السلفية تسبق الرسالة السياسية يتأسس طالع سوء آخر للعلاقة المستقبلية بين العراق والسعودية، تحيي تاريخاً شديد الاضطراب بين البلدين، منذ حملة كربلاء وحتى سقوط صنم العراق. فهكذا تبدو الأمور الآن.. تيار ديني يملك مشروع مبادرة، يطمح الى تغيير الواقع في العراق، واختراق مفاصله الحيوية، وحكومة تفقد مبادرة، رؤية، مشروع بانتظار تغيير الواقع في العراق لصالحهم أو على الضد من إرادة خصومهم. في ظل إختلالات القوى كما تعكسها صراع الارادات داخل مؤسسة الحكم وحليفه الديني تبدو صورة العلاقة مع العراق القادم شديدة الاضطراب وقد تنذر بتوترات عنيفة مستقبلية، وبخاصة حين تبدأ المبادرة الدينية السعودية في تشكيلها الجهادي والدعوي في تفعيل مضمونها على الأرض، وهي لحظة المواجهة مع المبادرات العراقية المحلية التي بالتأكيد تقف على طرف نقيض مع المشروع الأيديولوجي والاهداف الاستراتيجية للتيار الديني السلفي.

الحكومة السعودية ستكون في كل الأحوال مسؤولة عن عواقب المبادرات التي تنطلق من أراضيها أو بإسمها، سواء جاءت المبادرة الدينية خارج مجالها الحيوي، أو كانت بتأثير من قوة دفع داخلية، أي بكلمات أخرى بتشجيع من جناح داخل العائلة المالكة، يرمق العراق بعين المترقب بمستقبله المحصل بإشارات الذعر.

الأمير عبد الله يتبني مركزاً للحوار الوطني

نوايا طيبة ونهايات غير سعيدة

حين دعا الأمير عبد الله ولي العهد إلى مؤتمر الحوار الفكري، ناقشت (شؤون سعودية) جوانبه المتعددة، وهددت بعض فضائله والنوايا الطيبة التي تقف خلفه، ونتائج الحسنة التي انعكست بالفعل على الشارع السعودي، وخففت من وطأة الحمى الطائفية. كما أبانت النقاشات التي كتبت في مقالات متعددة الدوافع السياسية التي كانت وراء مؤتمر الحوار الفكري، والنواقص التي سطرته بعض مندييات الإنترنت باستفاضة، وطرح المخاوف التي ربما أفزعت بعض دعاة الإصلاح، والتي كان من بينها: أن يكون مؤتمر الحوار الفكري بديلاً لمؤتمر الحوار الوطني التي دعت إليه (وثيقة الرؤية) أو أن تتم معالجة موضوع الإصلاح من زاويتها الطائفية المذهبية الضيقة وهي مستنقع قادر على تأجيل الإصلاحات السياسية إلى أمد غير بعيد. لكن تلك المخاوف، بدا وكأنها كانت تميل إلى المبالغة، في مسألة التشكيك في نوايا ولي العهد نفسه، إذ ثبت بما لا يدعو للشك بأن الجناح القابض على معظم مفاصل السلطة، يقف ضد الإصلاح السياسي، ويتهم ولي العهد بأنه يريد إضاعة ملك آل سعود. الأشهر القليلة الماضية كشفت عن اتجاهين وريئتين مختلفتين إن لم يكن متناقضتين بشأن إدارة الدولة وإصلاح مؤسساتها السياسية والإقتصادية، وبقدر ما توّضح هذا لدعاة الإصلاح، فإنه كان مكشوفاً لدى الغربيين، خاصة أولئك الفاعلين في الإدارة الأميركية، الذين روجوا مؤخراً لدعوات الضغط من أجل إقالة وزير الداخلية، وكذلك ما أعلنه السفير الأميركي في ديوانيات سعودية، بأن الإدارة الأميركية (قررت!) أن يكون ولي العهد القادم من الجيل الثالث؛ وهذا يعني إنهاء الدور السياسي للثلاثي السديري: سلمان، ولسطان، ونايف.

أمامنا الآن دعوة جديدة لولي العهد تتعلق بإنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، أعلنها بنفسه للشعب السعودي، في سابقة غير مألوفة وعبر رسالة وجهها للشعب السعودي مساء الثالث من أغسطس، مذكراً بمؤتمر الحوار الفكري السابق ونتائجه الطيبة، ومستجيباً لدعوة علنية وجهت له عبر الصحافة المحلية لتأسيس مركز للحوار الوطني.

وبغض النظر عن القراءة السريعة للدعوة، فإن الأسئلة التي طرحت من قبل ستلاحقها كما

تلاحق المركز المزمع إنشاؤه. فالأمير عبد الله يريد إيصال رسالة متكررة للشعب السعودي وللمعنيين بالأمر في واشنطن وعواصم الغرب، بأنه يقف وراء دعوة الإصلاح، وأنه يسعى جاهداً لتحقيقه، وإن الخطوات التي يتخذها - مهما عدت صغيرة في الطريق الطويل - هي ما يستطيع فعله في الوقت الحالي، إزاء الإعتراض الشرس من الجناح الآخر المنافس على السلطة، والمعتراض أصلاً على القيام بأي خطوات إصلاحية ذات معنى.

ونحن هنا بصدد تحليل الدعوة، بعيداً عن حسن النوايا، نتساءل إبتداءً: هل الحوار بحاجة إلى مؤسسات حكومية ترعاه؟ الأمير عبد الله يرى ضرورة ذلك من خلال رسالته التلغرافية وذلك لضبط مساره دون أن يحيد عن أهدافه. ولكن هل مجتمع المملكة بحاجة إلى من يضبط إيقاعات حوار نخبه المثقفة والمتعلمة ويحدد أجندة نقاشه ويرسم الخطوط الحمراء لمواضيعه ومقترحاته؟ هناك في كل بلاد العالم مراكز دراسات وحوار، وهي تدخل ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ولا دخل للحكومات فيها، وإن كان بعضها يتلقى دعماً من الحكومات.. فلماذا يراد للحوار الوطني في المملكة أن يبدأ وربما ينتهي (حكومياً) فيقيد بقيود السلطة، ويخرج بنتائج تريدها، ويناقش المواضيع التي تطلبها، وإذا ما انتهت أغراض السلطة منها نسيتها أو حرفت توجهها، أو أهملتها كلية؟

من جهة أخرى، فإن ولي العهد في رسالته التلغرافية، لم يوضّح ما إذا كان مركز الحوار الوطني، معني بالشأن السياسي أي بعلاقة السلطة بالمجتمع، أم أنه سينشغل بالخلافات المذهبية والفكرية بين شرائح المجتمع؟ لقد كانت دعوة الحوار الوطني في وثيقة (الرؤية) تستهدف حواراً بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع من جهة، وبين السلطة السياسية القائمة لتصحیح العلاقة بين الطرفين، والإتفاق على عقد إجتماعي جديد، وتوضيح رأي الشعب في كيفية التغيير المطلوب ووضع أجندته بعد أن ثبت بالفعل أن السلطة القائمة غير قادرة على تلبية الطموحات الشعبية، كما أنها غير قادرة على مواجهة الأزمات الخارجية والتحديات التي تواجهها الدولة، فضلاً عن فشلها الذريع في تهيئة الحياة الكريمة للمواطنين.

لا شك أن هناك شروحات إجتماعية على أسس طائفية ومناطقية وقبلية، ولكن حل هذا الشروح لن يكون كافياً في أن تتخذ السلطة دور الراعي للحوار الداخلي وتنصيب نفسها أبويًا لفض النزاع والخلاف الداخلي، طالما أن السلطة نفسها لا لعب أساسي في شرعنة التمييز الطائفي والمناطقية عبر التعميمات والقرارات وممارسة ذلك عملياً في أعلى مؤسسات الدولة كما في أدناها. ونحسب أن ولي العهد لأمس وتراً حساساً لدى المواطنين السعوديين عندما أكد في خطابه على (المساواة) بين المواطنين، وعلى مكافحة الغلو والتطرف الديني الذي يسوق الدولة والمجتمع إلى التمييز البغيض. بيد أن هناك مشاكل أخرى، ليست بين أطراف المجتمع التي تحتاج فيها الدولة أن تتخذ دور المحاييد والراعي لتقريب وجهات النظر وتخفيف التآزم الإجتماعي، ونقصد بذلك تلك المشاكل التي تدخل في صميم العلاقة السياسية بين الشعب والعايلة المالكة كقيادة سياسية.

مرة أخرى نقول بأن مؤتمر الحوار الفكري الذي عقد بإشراف ولي العهد، يرجى منه الخير إن هو تواصل، وقامت الحكومة بإجراءات حازمة لمكافحة التمييز بين المواطنين على الأرض؛ ولكن ما تحتاجه المملكة فعلاً هو فتح البوابة السياسية، بحيث يهتم مركز الحوار الوطني الجديد بمسألة الإصلاحات السياسية، ودعوة النخب الفاعلة في المجتمع لمناقشة خطواته العملية، وإلا تحوّل موضوع الحوار الذي طرّح أصلاً للخروج بحلول سياسية لمشاكل المجتمع والدولة، إلى مجرد ملهاة لا فائدة منها.

لا نريد أن ينشغل المركز بالحوار المذهبي ولا بمناقشة أهمية الحوار! ولا بأسلوبه وكيفية وضوابطه الشرعية! بل البدء في الحوار السياسي المباشر وبحضور صانعي القرار أنفسهم، ليسمعوا ما يجب أن يقوموا به من إصلاحات، ثم ليتحدثوا عن جوانبها المتعددة، وكيفية الوصول إليها، والمدة الزمنية التي تستغرقها، والإجراءات الفورية اللازم البدء بها. وهذا يفترض أن المركز الموعد جاء للحوار الوطني فعلاً وليس للحوار الفكري والمذهبي، كما يفترض أنه معني بمسيرة الدولة السياسية وأن مواضيع النقاش لا حدود لها، بل أكثر من هذا، يجب أن تكون النية الحاضرة لدى المسؤولين ولدى دعاة الإصلاح،

بأن المركز إنما هو خطوة للبدء العملي بالتغيير المطلوب.

ما يمكن قراءته حتى الآن من رسالة ولي العهد التلغرافية، أن مركز الحوار الوطني، ليس وطنياً سياسياً، بل مذهبياً فكرياً، وأن غرضه الوحيد هو مكافحة التطرف والغلو، الذي شجعت السلطة من قبل ثم ارتدّ عليها فأصابها بشره. فهناك فائدة حاضرة وعاجلة من المؤتمر للسلطات السياسية والأمنية من مركز الحوار، وهو كبح جماح العنف، وحرف الجمهور عن الإصلاحات السياسية. هذا ما فهمناه من الرسالة ونتمنى أن نكون مخطئين!

نص خطاب ولي العهد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أمرنا في محكم كتابه بالتعاون على البر والتقوى والصلاة والسلام على نبيه الذي أوصانا بالنصح لكل مسلم وبعد.. أيها الأخوة..

لقد شهدنا في الفترة الأخيرة تطوراً هاماً تمثل في انعقاد اللقاء الوطني للحوار الفكري هذا اللقاء الذي ضم نخبة صالحة ان شاء الله من أبناء الوطن العزيز من مختلف المشارب والتوجهات اجتمعوا في ظل المحبة الإسلامية وتناقشوا في رحاب الأخوة الوطنية وانتهوا إلى توصيات بناء تعزز التمسك بالعقيدة السليمة وتؤكد الوحدة الوطنية فلهم من جميع أبناء الوطن الشكر والتقدير.

ولقد رأى هؤلاء الاخوة الكرام أن يستمر الحوار ويتسع نطاقه ليدخل فيه المزيد من المتحاورين وليبحث فيه المزيد من القضايا بهدف أن يتطور الحوار حتى يكون أسلوباً بناءً من أساليب الحياة في المملكة العربية السعودية.

ويسعدني أن أتحدث اليكم لأعلن عن موافقة أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز يحفظه الله على قيام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ليكون وسيلة عملية لتحقيق الهدف المذكور. وسوف يكون مقره في مدينة الرياض ويجري العمل الآن على تجهيز المقر وسوف يستعين المركز بمرافق وخدمات مكتبة الملك عبدالعزيز العامة لتسهيل أعماله.

ولا يراودني أدنى شك أن انشاء المركز وتواصل الحوار تحت رعايته سوف يكون باذن الله انجازاً تاريخياً يسهم في ايجاد قناة للتعبير المسؤول سيكون لها أثر فعال في محاربة التعصب والغلو والتطرف ويوجد مناخاً نقياً تنطلق منه المواقف الحكيمة والآراء المستنيرة التي ترفض الارهاب والفكر الارهابي.

أيها الأخوة..

اننا في هذا الوطن الحبيب لم نحقق ما حققناه من أمن وأمان ورخاء ورفاه الا بفضل العقيدة الإسلامية ثم بفضل تمسكنا بوحدة هذا الوطن وإيماننا بالمساواة بين أبنائه وان أي حوار مثمر لا بد أن ينطلق من هاتين الركيزتين ويعمل على تقوية التمسك بهما فلا حياة لنا الا بالاسلام ولا عزة لنا الا بوحدة الوطن ولن نقبل من أحد كائناً من كان أن يمس مبادئ العقيدة كما أننا نرفض

أن يسعى أحد كائناً من كان للعبث بالوحدة الوطنية.

ان آداب الحوار يجب أن تنطلق من منهج السلف الصالح الذي يعتنقه شعب المملكة.. وقد كان السلف الصالح عليهم رضوان الله لا يجادلون الا بالحكمة والموعظة الحسنة ويعملون بتوجيه سيدنا ونبيينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت)، كما كانوا يعتبرون سب المسلم فسوقاً وقتاله كفراً. هذا هو الطريق السليم للحوار.

وانني على ثقة أن علماء هذا الوطن ومفكره ومتفقيه هم من يسلك هذا الطريق المستقيم وأنهم يدركون كما أدرك أن المملكة قيادة وشعباً لن ترضى أن تتحول حرية الحوار الى مهاترة بذيئة أو تنازب بالالقباب أو تهجم على رموز الامة المضيئة وعلماؤنا الأفاضل.

ان هذا الوطن الذي يتشرف بخدمة الحرمين الشريفين والذي تهوى اليه قلوب المسلمين من كل مكان لا يمكن أن يضم فكراً يخرج قيد شجرة عن ثوابت العقيدة الإسلامية كما أنه لن يقبل فكراً يحرف تعاليم الاسلام ويتخذ شعارات خادعة لتبرير الاهداف الشريفة في تكفير المسلمين وارهابهم وان شعبنا السعودي لا يرضى بديلاً عن الوسطية المعتدلة التي ترفض الغلو والتعصب بقدر ما ترفض الانحلال والاباحية.

وختاماً أدعو الله أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه انه سميع مجيب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فعالاً.. كذبت أيها الأمير

للحذو حدود يمكن للمعدة أن تتحملها. وإذا كان من المشهور عن السياسيين الكذب، فإن الذكي منهم هو الذي يخلط الصحيح بالسقيم، من أجل التمويه، كما أن الذكي الكاذب هو من لا يعطي أكثر مما يمكن أن يصدق. ولقد فاجأنا سمو الأمير، وزير الخارجية السعودي، بتصريح لصحيفة لوس أنجلوس تايمز في الرابع من أغسطس الحالي ونشرت الشرق الأوسط بعض مقتطفاته يقول فيه بأن قرار الإصلاح في السعودية متخذ، والارادة السياسية موجودة، وللمفاجأة فان هناك توافقاً على ذلك. وازداد قائلًا: (إن البعض يأتي الى هنا ولديه الانطباع بأن المجتمع يغلي لدرجة الانفجار، وان الحكومة تحاول كبح الناس عن الإصلاحات، ولكني أرى العكس من ذلك، فأنا أرى الحكومة هي التي تغلي من أجل الإصلاحات بينما الكبح ربما يأتي من الناس).

هذا الكذب الرخيص، والمزايدة الممقوتة، ما كان لشخصية مثل وزير الخارجية أن ينطق بها؛ فالمجتمع السعودي يغلي فعلاً، من أجل الإصلاحات وبسبب تدهور الأوضاع على كل المستويات، أما أنه يقف حجر عثرة أمام الإصلاح، فهذه كذبة دونها خطر القتاد. إن تجربة الإصلاح في العالم الثالث، وبينها دول الخليج، ترفعت منذ زمن بعيد عن استعمال خطاب سياسي بانس كهذا الذي جاء به الأمير سعود الفيصل، وبعضها كان يتحدث عن (الوقت غير الملائم) وعن (الظروف السياسية الإقليمية الصعبة!) والتذرع بالإجراءات التي تستغرق وقتاً طويلاً! وغير ذلك من الذرائع الضعيفة.

لكن الأمراء السعوديين وهم يواجهون بضغط داخلية من دعاة الإصلاح عبروا عنها في عرائض علنية ونشرت على الملأ وتولتها الصحافة المحلية بالدعم والتأييد، يزعمون بأن الشعب يقف ضد الإصلاحات. فمن هو الذي يقف فعلاً؟ المواطنون وكما تنبىء عن ذلك الصحافة والمنتديات ونشطاء العمل الإصلاحي والتصريحات عبر القنوات الفضائية، التي

كررت رسائل الرغبة في الإصلاح وحددت ملامحه، وفي بعض الأحيان وضعت الخطوات الأولية التي يمر منها مثل عقد مؤتمر وطني للإصلاح، وحذرت من التماذي في مواجهة التطلعات السياسية الشعبية.. كل ذلك يدل على أن الشعب قد سبق الحكومة بمراحل، وليس العكس. فالأمراء لم يستجيبوا للضغوط الداخلية، ويحاولون الإلتفاف على الضغوط الخارجية، بل أن المسؤولين عن الأمن ينتظرون الفرصة لضرب دعاة الإصلاح. ما الذي يقف حائلاً دون الأمراء في إقرار الإنتخابات وحرية الصحافة والتعددية الثقافية وقيام مؤسسات المجتمع المدني، وهل قال لهم أحد بأن شعب المملكة لا يريد انتخابات، ولا يريد القضاء على الفساد، ولا يريد منع احتكار السلطة والثروة، ولا يريد غير المركزية في الإدارة! وأنه لا يهتم بحقوق نفسه وحقوق أهله وحقوق الأجيال القادمة؟ نريد قليلاً من المنطق في الخطاب السياسي الحكومي، فالشعب لم يعد طفلاً وإن ظنّ الأمراء ذلك، أو بعضهم على الأقل. ثم إذا كان لا بد من الكذب، فليكن على جرعات يا سمو الأمير!

اللحي الوسطية تشن هجوما على اللحي المتطرفة

عبد العزيز الخميس *

مسواك.. لذا فأنا خارجي فاسق فاجر منافق! أنا - من وجهة نظرهم - مشرك شركاً أصغراً، ومتى ما استطابوا قطع رأسي وصموني بالمشرك الأكبر، ومتى ما أرادوا حفلة دموية فأنا كافر مرتد.

ما لهذه اللحي التي تكومت على شاشة تلفازي وأمست بشعيرات بعضها البعض في نقاش أعمى محموم تعتبر نفسها المتحدث بإسمي؟ وما الفرق بينها وهي إذ تعتبر نفسها معارضة، وبين ولي الأمر؟ اليسوا كلهم يحكمون باسم شعيرات اللحي أسفل الوجوه ويعتبرون أقصى غاية الدين حف الشوارب؟.

ماذا تريد تلك اللحي؟ هل تريد مساجد أكثر، ولحي أطول، وقوة جوية لهيئة أمر معروفها ونهي منكرنا؟! ما لهذه اللحي وحقوق الانسان؟ وهل ستبدأ بنفسها فنتيح لي حقي كمواطن ان أسألها بحق السماء من اين لها هذا الجبروت والتحكم في غطاء رأس زوجتي ولون ثلاجة منزلي والى اين سأذهب في الصيف؟

ما لهذه اللحي المعارضة والشفافية، وهي لا تعرف منها الا درجة شفافية عباءة أختي ومدة حقها في مساءلة أخي الى اين سيذهب في المساء، ولماذا يتجول متأخرا في حديقة حيننا الخربة؟.

ما لهذه اللحي والمساءلة القانونية؟ وهل ستسمح لي كمواطن ان أسألها بأي حق تحكمني في كل تفاصيل حياتي، ومن أذن لها ان تصمم لي ماضي وحاضري؟

هذه اللحي لا تعتبر رأبي مهماً، فقد حصرت الاختلاف في الرأي والتعبير الحر المعارض لتوجهات النظام بها، وظهر مصلحتها الداخلي وهو يحمل رسالة من مصالحه الداخلية كي يقول انه و يضع لحي أخرى هي وحدها من يحق له أن يختلف مع النظام، أما أنا وغيري من شيعة وليبراليين، فلا نستحق ان نقول رأينا، ولسنا اصحاب رأي آخر؛ وحدهم أصحاب اللحي من له حق الحديث، وحينما يطالبون بحرية التعبير فلا يعنون سوى حقهم

حينما يشتم اهل العمائم بعضهم بعضا، لا يجد طفلي سوى ان يتوارى خلفي خوفا من ان يطاله السباب، ولا أجد انا سوى ان أصر على اسناني، فهم يتحدثون بإسمي، ويدعون ان هدفهم اصلاح بلادي، بينما لا يعدو الأمر صراعا بين شلة من اللصوص الذين خطفوا وطني وقادوه في طريق مظلم، تحفه اشواك الكراهية، وتقطعه سيول من الدم تسيل من سجونهم متسللة الى عيني كي يملأها بالدمع، وقلبي بالحزن.. قلنا على مصير ابنائي الذين لا ارى لهم سوى سوط جلاذ ينتظرهم في شوق لسلخ جلودهم الرقيقة. لكن ما يزيد من غضبي ان هذا الجلاذ هذه الأيام غاضب على وضعه، ويريد ان ينال حقوقه كاملة، وأبنائي لا يعرفون من الأمر شيئا، بل أنني أدس وجهي بينهم واتساءل: هل بقي لي من المعرفة شيء استطيع ان انقله لهم. لقد اختلطت المفاهيم، فلصوص الأمس يتنازعون - وفي وسط بيتي وأمام اطفالي - أمامي حول حقوقهم في جلدي وتعذبي وانتهاك حقوقي. هؤلاء الملتحون المتمردون لا يرون في حقوق الانسان سوى حقهم في سومي العذاب، يتمترسون خلف الحقوق الشرعية كي يشرعوا لأنفسهم استئصالي وبتراعضائي وقطع رأسي أمام قومي.

من هم هؤلاء؟ ولماذا يتباكون علي بينما لا يقدمون لي سوى القمع؛ إنهم يحتجون على ولي أمرهم وينكرونه ويشتمونه ليس من أجل رفع المعاناة عن نفسي، ولا لأن اطفالي في خطر داهم، أو لأن حقوقي مهددة، وحررتي الشخصية منهتكة، وحياتي على ارجوحة يتفانون في القفز على طرفها الاخر بقوة حتى يهدوا عظامي ويرفعونني ثم يسحقونني ارضا. هؤلاء الملتحون يبكون من قمع ولي أمرهم وسومه لهم ولا مشكلة لهم معه سوى انهم يريدون ان يضيقوا علي اكثر مما يقوم به ولي أمرهم. لقد اعتبروني نكرة لا صوت لي؛ فما أنا الا من العوام، لا شأن لي، فلا لحية املاكها، ولا

حينما يختلف الملتحون في بلادي، تسارع الزهور الى الاختباء تحت الأوراق الخضراء، وتبحث الطيور عن أعشاشها خوفا على صغارها، وتقبل على قرיתי الصغيرة سحابة ضخمة من الغبار الذي يملأ الحلق ويغطي الأعين.

في التعبير عن كرههم لي واستئصالهم لدوري في صيانة مصالح اطفالي.

هذا المصلح الذي انهي اجتماعه مع من قمعه ليستلم جواز سفره مقابل ان يشتم اللحي الرفيقة السابقة على العن، لا يعرف من الاصلاح سوى اصلاح غترته، ولا يفهم من الرأي الاخر سوى رأي قانع آخر مثله، وهو لا يعشق سوى ان يتمكن هو ولحاه المعارضة من ان يطور هيئته ويحولها الى جهاز مسلح بأخر التقنيات.. فبدلاً من الاستنتاج بأنني منافق، سيتمكن من اثبات انني كافر. وهو يكره الغرب والشرق، ويعترف بأنه وسطي، لكنه لا يفهم من الوسطية سوى ان يفترض مكانا وسط اللحي الصغيرة محرّضاً اياها على كرهني لأنني لم أحف شاربني، ولم أطل لحيتي، ولم أجد لي مكانا وسط حلقتة الوسطية.

هل يفهم هذا الملتحي الوسطي انه يبتعد عن الحافة قليلا، وان نقطة الوسط بعيدة عنه بعد سوط الجلاد عن جسد ولي أمره؟ وهل يريد من اطفالي ان يصدقوه وهو يعتبر زملاءهم في المدرسة أنجاس اشرار لأنهم يختلفون عنه في المذهب، بينما يعتبر نهابه الى قاعة ملحقة بمكتبة كي يتحاور مع آخرين يشهدون معه ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله، منة من عظمته، وتنازلاً خطيراً بأن يضمه نفس المكان الذي يضم هؤلاء المارقين الجعفرين والحنفيين والشافعيين والمالكيين.

ايها الوسطي الملتحي! هل تعرف ان ابنائي لا يرونك سوى رجلاً غريباً، لست من ملتهم ولا تنتمي اليهم، ناهيك عن ان تتحدث عن مستقبلهم. فما تكنه لهم لا يعني سوى انك تريدهم ان يكونوا وقوداً مستقبلياً لمحرقتك المليئة بالكره للآخرين، ولا يرون في وسطيتك سوى انك تتوسط شلة كارهي الحرية، ومبغضي السلام؛ فلا انت مع القتل السريع ولا البطيء، بل تؤمن بأن دس السم في العسل افضل لتحقيق الحقوق الشرعية.

كثيرون يستغربون كيف تقضي نهارك في مكتب ضابط أمن الدولة، بينما تذهب في المساء الى التلفزيون لتقول انك ضده، لتعود في الصباح اليه مستشاراً وسطيًا! يا هذا! هل يعقل انك تعيش في دولة طبيعية تمنحك حق التعبير في المساء، وحق جلد الآخرين في الصباح؟ هل ترى حولك رفاقك بعد ان قادوا

مجاهديك الى حتفهم بأشرطة كاسيتاتهم المليئة بالكراهية يتفانون هذه الايام بأداء عمل صائد المكافآت في غرب اميركا، بل ان احدهم ممن تتلوى لحيته على شكل علامة استفهام يفتخر بان سجانته قبل وساطته في سجن احد تلاميذه ممن حرضهم بتعاليمه البغيضة.

بدأت رموز اللحي تنهاوى واكتشف المواطن السعودي انه بين لحية مبغضة لولي الأمر، ولحية مهادنة تدعي انها وسطية في قول الحق، بينما لا وسط في العدل، ولا يوجد نصف حق ونصف ظلم.

تلوم اللحي الوسطية غيرها بأنها خرجت الى بلاد الكفار كي تعارض وتجهر بالحق، بينما نسيت ان بلاد الكفار هي من يطبق الوسطية حقاً، اما ولي أمره فلا يوجد لديه

وسطية سوى ان يقع سوطه على وسطية اجساد الضعفاء. ولا تجد اللحي المصفقة الا ان تعلن احتجاجها ومعارضتها لولي الأمر، فهو لم يجلد جيداً، وبدأت ضرباته تميل عن الوسط الى الطرف. لذا لا يمتلك اصحاب اللحي منهجاً سياسياً سوى ان يعود السوط الى الوسط، وهنا تتحقق العدالة. اما الليبراليون والجعفريون والمالكيون والحنفيون والشافعيون والاسماعيليون وغيرهم من الملل والنحل فلا رأي لهم ولا حق، إنهم مجرد أنعام ملك الله أهل اللحي اياهم! فلنجلدهم جميعاً. إذن - ولكن بطريقتنا الوسطية.

*المشرف العام على المركز السعودي لحقوق الإنسان

المركز السعودي لحقوق الإنسان يعد قائمة عن المعتقلين تعسفياً وينظم ورشة عمل سعودية

ينظم المركز السعودي لحقوق الإنسان حملة دولية من أجل تسليط الضوء على اختراقات وانتهاكات الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية لحقوق المعتقلين في سجونها خاصة ممن تم احتجازهم بتهمة تتعلق بحرية الرأي والتعبير. ودعا المركز في بيان له كافة من يمتلكون معلومات تفصيلية عن حالات اعتقال تعسفي ابلغها للمركز متضمنة اسم المعتقل وعمره ومكان اعتقاله وسبب الاعتقال ومدى قانونية استمراره محتجزاً. ويعتقد المركز ان اكثر من ألفي مواطن سعودي يقعون في زنايات الاجهزة الأمنية المختلفة دون جريمة ارتكبوها سوى انهم عبروا عن آرائهم بحرية.

ونبه المركز الى ضرورة عرض هؤلاء على القضاء في اسرع وقت، واحترام آدميتهم وحقوقهم. وتمنى المركز على من يملك المعلومات ارسالها الى البريد الإلكتروني التالي: ak@saudihr.org او الى فاكس رقم ٠٠٤٤٢٠٨٧٤٠٨١٧٥ او الاتصال هاتفياً على ٠٠٤٤٢٠٨٧٤٠٠٦٨٠.

من ناحية اخرى انهى المركز اولى حلقاته التدريبية، حيث نظم ورشة عمل لمجموعة من المتطوعين والمتطوعات من ابناء المملكة للعمل كناشطين حقوقيين. واشرف على ورشة العمل متخصصون في حقوق الانسان قاموا بتزويد المتدربين والمتدربات سلسلة من الارشادات التي تتيح لهم ممارسة العمل بسلامة والتزام بمواثيق حقوق الانسان. وركزت ورشة العمل على توضيح ما تحض عليه الشريعة الاسلامية من مطالبات بإزالة الظلم وإظهار الانتهاكات للحد منها، والبعد عن التعصب والتطرف، والتمسك بالتسامح والقبول بالاختلاف.

وأشار المشرف العام على المركز عبد العزيز الخميس الى ان المشاركين في ورشة العمل من شباب وشابات المملكة، ابدوا قدرات حقوقية عالية وتفاعلوا بشكل يثير الفخر لدى المواطن السعودي الشريف بوجود امثال هؤلاء ممن قدموا أطروحات ومشاركات شجعت كل من تابعهم خلال الورشة على التفاؤل بمجتمع مؤسسي يهتم بحقوق افراده، ويقبل بالاختلاف متسامحاً مع غيره، نابذاً للعنف، مقبلاً على الحياة برغبة قوية نحو بناء وطن متسامح يضم الجميع دون تفریق او إذلال أو خنوع.

يبدأ بهيبة الدولة..

إنهدام الحدود

عبد الله الراشد

يعني بأية حال طمر بؤر التوتر بصورة نهائية داخل حدود البلد، بل إن الاكتشاف لم يخلخل عزيمة هذه الجماعة على تنفيذ مخططها التفجيري، فبعد أقل من إسبوع على إكتشاف خلية في الرياض، دوت سلسلة انفجارات متزامنة بالرياض، كانت كفيلة بتقديم شهادة إثبات مدوية على سقوط هيبة الدولة.

وحتى التصعيد الكثيف لحمات المداهمة والتفتيش عن أوكار ومخابيء الاسلحة والخلايا الارهابية الذي أعقب تفجيرات الرياض، لم يكن إجراء رادعاً وكابحاً لنشاطات الجماعات المسلحة، بل تؤكد قصص المواجهة التي بث التلفزيون السعودي الرسمي جزءاً من فصولها مرة أخرى على أن أجهزة الأمن تواجه طرفاً عنيداً صلباً وثقاً وفي الحاصل النهائي نداءً يضاها في قوته قوة خصمه، فهو يتسلح بمهارات قتالية عالية، ويملك من أدوات المناورة ما يفوق أحياناً أدوات أجهزة الأمن وهذا ما اعترف به وزير الداخلية الأمير نايف شخصياً. النقطة المفقودة في تحليل أداء هذه الجماعات وسلوكها القتالي هي أن الثقة المفرطة التي تتمتع بها هذه الجماعات نابعة من رؤيتها للأمر - للدولة، ففي الوعي الباطني لدى هذه الجماعات أن الدولة سقطت كوجود إعتباري، وأن ما تسعى إليه هو الاجهاز عليه بصورة قاطعة ونهائية وتوفير ظروف نشأة النموذج البديل.

العنصر الآخر المفقود في التحليل هو أن هذه الجماعات تمثل في بعض أجزائها أحد أشكال الاختراق داخل المؤسسة الأمنية، فعناصر هذه الجماعات إما أن يكونوا متحدين من الأجهزة الأمنية والعسكرية أو وثيقي الصلة والقرابة بها، وهذا ما يجعل تهريب السلاح من مخازن الجيش وقوات الأمن، وهكذا إستباق النيل منها بإجراءات وقائية إحترازية أمراً سهلاً.

ما نود مقارنته في هذه المساحة هو ما يعكسه الشعور العام بتهاافت سلسلة حقائق مشدودة بالدولة، وماذا يمكن أن يترجمه من سلوك وممارسة عملية. فالدولة، من الناحية النظرية، تظل في كل الأحوال قوة ردع لا تضاهي، بوصفها

تترافق وسيرورة الدولة ببناء شبكة تحالفات وتراتيبات إجتماعية ومنظومة قيم تملئها الدولة تحقيقاً لشروط إستمرارها وإستقرارها وأيضاً وحدتها، فهذا النظام المراتبي شديد التعقيد يشترك عدد كبير من الأفراد في إنوجاده وزخمه ومساندته المطلقة المادية والمعنوية، كونه يكفل منظومة مصالح جماعية لا يستقيم دققها بدون وجود هذا النظام، ولا يستقيم الأخير بدون مواصلة الاسناد له من قبل كل المنتفعين منه.

وحين تتصدع بنى الدولة، تكون هيبتها أول جزء يسقط منها، وهذا السقوط يبدأ في إدراك السكان، قبل أن يسقط في الواقع الخارجي. ويأخذ سقوط هيبة الدولة تعبيرات متنوعة مثل: مخالفة القوانين، خرق المحرمات المصطنعة، السخرية من رموز الدولة، المشاكسات العلنية مع النظام العام، وصولاً إلى التعبيرات المدوية ذات المدلولات السياسية والأمنية من قبيل المواجهات المسلحة مع رجال الأمن، وتشكيل خلايا عفوية ومنظمة موجّهة في الأصل لمقارعة الحكومة ونسف مؤسساتها بشكل غير مسبوق.

ما تلفت إليه عمليات المواجهة المسلحة خلال العامين الماضيين، وبوجه خاص العمليات النوعية التي وقعت منذ منتصف هذا العام، أن ثمة ثقة مفرطة تتمتع بها الجماعات المسلحة، وثمة إطمئناناً أيضاً للعواقب، فالمواجهات العسكرية تتم بصورة ندية تنجم عن خسائر متبادلة قتلى من الدولة بقتلى من الجماعة المسلحة، وملاحظات أيضاً متبادلة وهكذا تربصت مضادة، وحتى ما قبل تفجيرات الرياض الأخيرة سجّلت أجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية فشلاً ذريعاً في مواجهة حوادث الأمن (إغتيالات في الجوف، وتفجيرات الرياض، والخبر، والقصيم، وعسير ومناطق أخرى، دع عنك الحوادث الجنائية المتقدمة والكثيفة..)، حيث لم يتم القبض على عنصر واحد من المتورطين في حوادث العنف، فيما كان يتساقط عدد من رجال الأمن ضحايا خلال المداهمات.

الملاحظة الأخرى، أن إكتشاف خلية إرهابية لا

إنفراط عقد الدولة يفضى تلقائياً إلى تحطيم سلسلة طويلة من الحلقات النازمة لواقع ظل معتمداً بحبل الدولة التي مثلت أشد الحقائق سطوعاً وسطوة في حياة السكان المحليين. هذا العقد إختزن بداخله معان مختلطة من الرهبة والاحترام، والخشية والتقدير، تحكي هذه المعاني، عن نفسها في هيئة إقتفاء حرفي لنصوص اللوائح والقوانين، وتطبيق النظام العام، والالتزام بإملاءات العقود والاتفاقيات الشفهية والمكتوبة، وصيانة المصالح العامة، وتتجسد تلك المعاني حتى عند إشارات المرور، حيث تتعاضد مشاعر الرهبة والالتزام.

الجهان الأكثر تكاملاً وتنظيماً وإدراكاً، وقدرة على كبح القوى الأخرى المضاهية له، وهذه القدرة تمنح الدولة هيمنة (بحسب مفهوم جرامشي) على المجال العام، وهذا ما يجعل غيرها (أفراداً وجماعات) خاضعاً لها. هذه الهيمنة تأخذ معنى إعتبارياً، يصدر عن إحساس عام بوجود قوة عليا تمسك بزمام الأمر، وليست بحاجة إلى تجسيم حضورها عبر أشخاص، وآليات، وأجهزة. ولعل في تفريق المفكر الفلسطيني عزمي بشارة بين مفهومي الهيمنة والسيطرة ما يصلح لتفسير أداء الدولة، فالهيمنة هي أداة الحكم الديمقراطي الرئيسية، في حين، السيطرة هي أداة الحكم الديكتاتوري الرئيسية.

في الدول الديمقراطية، لا يحتاج السكان إلى إختبار أو التأكد من وجود الدولة من خلال القصر الرئاسي والحضور الكثيف لشخص الزعيم في وسائل الإعلام، فالدولة هناك متمأسسة ولا يتحدد مصيرها بحياة الرئيس أو الملك أو موته، فالدولة تمارس هيمنتها على السكان عبر مؤسسات وحقائق إعتبارية كثيفة، يشعر الجميع بأنهم جزء منها وشركاء في صنعها، ولذلك قبلوا بأن تكون لها السيادة عليهم. أما في الدول الديكتاتورية، فإن السكان لا يتعاملوا مع دولة مؤسساتية بل مع سلطة تمارس سيطرتها على السكان من خلال أجهزة أمنية ونشاطات كثيفة لتأكيد حضور السلطة أولاً ومن وراءها الدولة، أي من خلال طائفة إجراءات وأشخاص وأجهزة ليست ذات صلة بالسكان ولم تكن نابعة منهم وبالتالي فهي تمارس سيادتها بغير توافق ورضا مع السكان.

ربما تكون بلادنا من النماذج الفريدة التي يتحقق فيها مفهوم السيطرة بوضوح، فالدولة نشأت عبر سلسلة غارات عسكرية ذات طابع دموي على المناطق التي ألحقت بمركز إنطلاق الجيوش، ومن خلال عمليات قهر لإرادة السكان بإستعمال مفرط للآلة العسكرية، وفي نهاية المطاف تشكلت دولة إتخذت شكل الحكم السلالي وفرضت إرادتها على الجماعات المنضوية بداخلها.

وحين تواجه هذه الدولة تحديات من داخلها فهي تدرك بأن المواجهة تتم على أساس إفراغ إرادة السيطرة وانتزاع مصادرها، وتدرك أيضاً بأن نجاح الخصم سيحيل ليس السلطة بل والدولة بكاملها إلى مسرح عمليات لمجابهة مفتوحة. فالدولة لا تنفك بحال عن السلطة الناظمة لها، ولذلك يدرك الجميع بأن مصير الدولة متصل بمصير العائلة المالكة، إذ ليس هناك دولة وطنية عريقة أو أمة تاريخية ذات خصائص إثنية وثقافية مشتركة، ولم تبدل

السلطة جهداً حقيقياً في بنائها، فقد ارتبط قيام الدولة بأسرة أضفت عليها إسمها وطابعها الخاص. فالهيبة والوحدة والمصير تمثل مشتركات بين الدولة والعائلة المالكة، فإذا تصدعت هيبة السلطة ممثلة في الأسرة المالكة يعني بالضرورة تصدعاً في هيبة الدولة ذاتها، وهكذا الحال للوحدة والمصير.

اليوم وحيث تخوض العائلة المالكة معركة الأمن مع جماعات وأفراد ينشطون في رد فعل على أوضاع ساسية وإجتماعية وإقتصادية في جزء منها، وطلباً، في جزء آخر، لتحقيق أغراض أيديولوجية خاصة، تدرك بأن إرتجاجات عنيفة تضرب قواعد إستقرار الدولة ووحدها وهيبتها. فالدولة لم تعد تمثل حقيقة مقدسة في الإدراك الشعبي، فقد باتت نظرة الجماعات الناشطة اليها محفوفة بغمامة داكنة من الشكوك في جدارة جهازها الإداري، وتالياً التخطيط من أجل - وربما العمل على - إحداث تغييرات جوهرية فيه إن لم يكن التفكير جدياً في إزالته ومعه الدولة.

ثمة حقيقة قاسية يفرضها منطوق الأحداث وتمثل إحدى تعبيرات الاحتجاج السلوكي غير الفصيح على الدولة، تتمثل في الاستقبال الفاتر إن لم يكن مغلفاً بالريبة في المبادرات الاصلاحية الصادرة عن كبار رموز الدولة، والسبب في ذلك أن تهديماً مستوراً لأسس الثقة في الدولة من قبل السكان المحليين قد تم بوتائر سريعة خلال العقدتين الأخيرين، أي في وقت كانت الدولة فيه بمسيس الحاجة إلى مبادرات إصلاحية فعالة لمعالجة مشكلات إقتصادية وإجتماعية وسياسية حرجة.

مرحلة التحول إلى الركود وصولاً إلى الأزمة الاقتصادية وتالياً الإجماعية والسياسية تطلبت سلسلة مبادرات فعالة من قبل الدولة من أجل التعاطي بطريقة صحيحة مع أوضاع جديدة تهيئ لانتقال الدولة إلى العيش ضمن لحظة تاريخية منسجمة مع الواقع المحلي والدولي. هذه المبادرات لم تصدر، وفضلت الطبقة الحاكمة تفويض الغيب مهمة إنقاذها من ورط راهنة.

وماذا كانت النتيجة؟ بات الكثير يفكر في حلول على طريقته، ويسلك سبل التغيير بأدواته الخاصة، ليس من بينها التفكير في الاستعانة بالدولة على أمر التغيير. بل حتى أولئك المحفظين ببعض الأمل في أن تمسك الدولة بزمام مبادرة ما في لحظة تاريخية حاسمة من أجل الخروج بالدولة من النفق المسدود، باتوا يأسفون على توسلهم بأسلوب العرائض.

إسقاط الدولة من قائمة الخيارات المنشودة

في العمل الاصلاحى لا يعني شيئاً آخر غير سقوط الحقيقة الكبرى (أعني الدولة) في الادراك الشعبي العام، ولا يعني ذلك أيضاً سوى إنهدام الحدود أمام المجتمع حيال دولة لم يعد يرى فيها سوى عائقاً ضخماً لطموحاته المشروعة، وهذا ما يجعل كل أشياء الدولة خاضعة للإبتدال والانتهاك، بدءاً من التفريط في المصالح العامة، واختراق القوانين والالتفاف عليها، والتلاعب بالمال العام، وتزوير الوثائق والتنصل من الالتزامات والاتفاقيات المالية.. والقائمة مفتوحة لتعبيرات متنوعة عن إنهدام الحدود، التي تلتقي عند سقوط الحقيقة الكبرى الممثلة في الدولة.

ثمة ما يدعو إلى التأمل الدقيق في حقيقة ما يجري الآن، فليس اكتشاف خلايا سرية بين الفينة والأخرى سوى رفع الغطاء عن المجتمع الثاني الذي لا تميل وسائل الإعلام الرسمية إلى الكشف عن هويته، ومفاعلاته الثقافية والعوامل الايديولوجية والمحفزات الاقتصادية والاجتماعية التي تسود فيه وتدفعه للارتطام بقواعد الدولة. في هذا المجتمع الثاني، يحقق الأفراد فيه ذواتهم بعيداً عن الأضواء، ويتكاثرون أفقياً أملاً في الانقراض على الدولة بصورة مباغتة، وتقويضها من الأسفل عبر سلسلة مجابهات مسلحة واضطرابات متصلة من أجل الوصول بالدولة إلى مرحلة الانهك التام.

ما يدعو للغرابة أن الدولة مازالت تميل إلى استعمال معالجات تقليدية لمشكلات غير تقليدية، فمازالت المراهنة على اصطافات شعبية داخلية من شرائح إجتماعية تأكلت بفعل العملية التحديثية، فمشائخ القبائل المراد إستعمالهم من أجل معاضدة الدولة في محتتها باعتبارهم أكثر إتصافاً بمنظومة تقليدية من الحقائق المتصلة بالدولة، يفقدون جزءاً كبيراً من القدرة على التأثير في جماعات تخضع تحت تأثير من أيديولوجيات دينية وسياسية شديدة الجاذبية والاستقطاب، وبالتالي فهذه الجماعات تحمل تفسيراتها الخاصة في العلاقة غير المتكافئة بين زعماء القبائل ورموز السلطة، وبما تفرضه من طائفة تعبيرات يملئها نظام المجاملة السائد.

أخيراً يمكن القول بأن الدولة تواجه مجتمعاً جديداً مقطوع الصلة بمجتمع قديم كانت قد أسست إستقرارها وتماسكها الداخلي على إحتوائه وخضوعه لها، وهذه المواجهة تتجه إلى إحداث إهتزازات عنيفة لمنظومة قيم وحقائق إرتبطت بالدولة منذ نشأتها وهامي تتساقط على وقع ضربات إرهابية غير مسبوقه.

أزمة التعبير وحرية الرأي في المملكة

كل الإيديولوجيات موجودة في المملكة

سليمان العقيلي

يتحدث كثير من الناس عن أهمية وجود الرأي الآخر في المجتمع، والإيمان بحرية الرأي، بل يطالبون بها صباح مساء، وهذا حق مشروع للجميع، وهو يعكس تطوراً اجتماعياً وسياسياً ملحوظاً. غير أن كثيراً من هؤلاء لا يحسنون بأنفسهم تجسيد القيم التي يطالبون بها. وهذا نتيجة طبيعية لتراث ممتد في أعماق الزمن من الحساسية مع الآخر، ومن التضييق على الاختلاف والتنوع، حتى اكتشفنا في الأخير أنه كان بيننا الكثير ممن اعتنقوا كافة الأيديولوجيات السياسية والفكرية السائدة في العالم العربي. وكانوا يجترونها أفكارهم بصمت وسرية. ولو أنه أتاحت فرص حرة ومأمونة للتعاطي الفكري والسياسي المفتوح، لكننا أحسننا التعامل مع هذه الظواهر، وتركنا الشمس تحرق الفاسد منها عندما تخرج للنور.

الوطن، ٢٢/٧/٢٠٠٣

وزراء يهتهم الشكل

محمد أحمد الحساني

عرفت مسؤولين علي استعداد للاتصال بالجريدة فور ملاحظتهم وجود خطأ في الصورة المرافقة للخبر أو خطأ في الاسم أو المنصب مع أن ذلك الخطأ لن يغير اسمه في دفتر الاحوال ولن ينزله من العاشرة للخامسة ولن يحوله من سعيد الى فريد!، ولكن بعض هؤلاء المسؤولين كل فيما يخصه لا يباليون بما ينشر حول اداء اداراتهم من ملاحظات وإن (بالوا!) فإن جل مهمهم وغاية مرادهم أن يفندوا ما نشر وأن يصفوه بعدم الدقة والرغبة في اثاره البلبلة والربطية وانه لا أساس له من الصحة!

عكاظ، ٣١/٧/٢٠٠٣

وزراء تهتهم مصلحة الوطن

خالد حمد السليمان

سبحان الله أصبحت الجولات التفتيشية الميدانية المفاجئة لأي وزير عيباً وانتقاصاً من قدرات وكفاءة الوزير تستحق التوبيخ والتقريع بدلاً من أن تكون عملاً واجباً يستحق التشجيع والثناء!

هذا ما خرج به زميلنا محمد القنبيط عندما هاجم وزير المياه والكهرباء لأنه زار متخفياً مركزاً لشركة الكهرباء، حيث اعتبر أن مهمة أي وزير هي التخطيط والتفكير وليس القيام بجولات التفتيش الميدانية؛ هؤلاء الوزراء الذين (تلطمو) ونزلوا إلى صالات المراجعين أو اقتحموا أقسام الطوارئ في المستشفيات في أنصاف الليالي هم في حقيقة الأمر وزراء استشعروا مسؤولياتهم الوطنية ويؤدون أمانة مسؤولياتهم! لا أدري إذا كان الدكتور القنبيط يريد القول فيما لو صار وزيراً ذات يوم أنه سيغلق باباً على نفسه لينشغل بالتفكير والتخطيط؟! كمواطن بسيط أقول له دع لنا وزراء (الجولات) وسندع لك وزراء (العزلة) والأبواب المغلقة!

عكاظ، ١٥/٧/٢٠٠٣

الإعلام الموازي وهشاشة الصحافة المحلية

عبد الله الغفاري

لا أنتصر لصحافة محلية أنا أكتب بها، ولا أشجبت منتديات إلكترونية بعينها أنا أقرؤها أيضاً كل صباح.. ومن خلالها انظر من نافذة لم يسعني ان انظر منها وأنا شبه معتزل في مجتمع هو أيضاً معتزل خلف جدران يصعب تجاوزها. يبقى هذا الفضاء رحباً، وواسعاً، وفيه من الرؤى ما يستحق ان يقرأ أو يتابع أو حتى ترصد تحولاته.. فهو نبض شارع غير مقروء... وهو انفعالات شارع لا يمكن اكتشافه بسهولة.. وهو علامة كبيرة على

مع أن الصحافة المحلية - خلال شهر يوليو - تناولت موضوعات متناثرة شتى ولم تُشغل بقضية واحدة بعينها، رغم فورة الحدث الأمني، وتفكيك بعض خلايا العنف في بريدة، معقل الفكر المتطرف.. إلا أن الحدث الأخير لم ينل اهتماماً كافياً، سوى بعض المديح لأجهزة الأمن الحكومية ونجاحاتها الخارقة! ولم تكن هناك معالجات جديدة ذات أهمية لموضوعة العنف واستمرار الإرهاب، سوى ما تم تكراره ونشره في السابق. بيد أن موضوع الحريات بدا وكأنه استأثر بشيء من الإهتمام هذا الشهر، فكتب الأستاذ الحساني عن الوزراء الذين يهتمون بصورهم قبل وظائفهم، كما هاجم الإنغلاق الفقهي على مذهب معين، وعدم احترام آراء المذاهب الأخرى في القضايا التي يجوز فيها الإختلاف، في حين تعرّض الأستاذ صالح الشبيحي الى أحد أعضاء هيئة كبار العلماء الذي تعدى على السائلين في برنامجه التلفزيوني، وهاجم الشقراوات، وقال أنه لا يحبهم، كما انتقد الإيغال في استخدام التعابير القبيحة التي ظهرت من ذلك العضو. اما الأستاذ عبد العزيز الصويغ فصوّر مراحل كتابة المقالة وكيف أنها تبدأ (كاملة الدسم) ثم يخترلها الرقباء في الصحيفة الى أن تصل الى يد المستهلك المحلي وهي (عديمة الدسم). في حين تعرّض الكاتب عبد الله السفر لمأساته ومأساة المثقفين السعوديين الذين يعانون من الرقابة على المطبوعات عبر الحدود، وكيف أن الصحافي والكاتب كما الكتاب متهم في بلادنا. وكتب الأستاذ سليمان العقيلي مقالة عن معاصره لرحيل ستة من رؤساء التحرير وقال بأن الصحافي لن يترك قلمه مهما كانت الممارسة متوحشة ديكتاتورية. وأبدع الدكتور خالد السيف في مقالته له حول الكاسيت ودوره في تزييف الوعي لدى الجمهور، ودور التجار في نشر الفكر المزيّف. أما الأستاذ ناصر الصرامي، فقد طالب بإيقاف بعض الكتاب الذين حولوا الجرائد المحلية الى صفحات دعائية للمؤسسات الحكومية والخاصة، والتي تنشر الأكاذيب وتتستر على الأخطاء، وتضلّل الجمهور. كما أبدع الأستاذ عبد الله القفاري في معالجته لدور الإعلام الموازي، وهو الإعلام الشعبي على الإنترنت وكيف أنه اخترق الحواجز، ووصل الى نتيجة أن ضعف الصحافة المحلية وزيادة القيود المفروضة عليها هي التي تعطي دوراً لذلك الإعلام الموازي الذي لا يمكن مواجهته بالحجب بل بالحرية المسؤولة.

في ذات الإتجاه، كتب الأستاذ سليمان العقيلي مقالته آخران إحداها حول حرية الرأي المفقودة والتي لم تلغ وجود مختلف الأيديولوجيات في المملكة، وقال إن التعامل الأمثل معها هو تركها تظهر للشمس فتحرق الفاسد وتبقي الأصيل.. وجاءت مقالته الأخيرة مطالبة بصحافة مستقلة عن السلطة، ووضع قوانين محددة في الإعلام بدل الإجهادات التي توقع الصحافي في شرك السلطة الأمنية والتي أصبحت الخصم والحكم في غياب القضاء المستقل.

وأخيراً كتب الأستاذ سلطان بن حثلين مقالة خشي منها أن يتحول النقد الى مجرد التنفيس عن المجتمع المبتلى بالكثير من الأمراض السياسية والاجتماعية والإقتصادية، بحيث ينواري النقد الى الخلف فلا يحقق أهدافه الإصلاحية الحقيقية على الأرض.

الأوراق البحثية (٢ بالألف) لكل مليون، مقارنة بـ(٣٨.٣٦٪) في كوريا الجنوبية أو (١٢٪) في الهند وهنا يبدو الفرق هائلاً ومذهلاً.

عكاظ، ٢٠٠٣/٧/٢١

الانغلاق الفقهي

محمد أحمد الحساني

الملاحظ أن بعض طلبة العلم لا يكتفي بالفتوى حسب مذهب معين، ولكنه يحاول تسفيهه وتجهيل ما ورد في المذاهب الأخرى حول مسألة فقهية معينة إن لم يتهم السائرين على نهج المذاهب الأخرى بالبدع والمنكرات والزيغ عن الحق. هذا الانغلاق الفكري جنى على أصحابه وأبعدهم عن الأمة وجعلهم هدفاً للغمز واللمز، بل إن انتشار الفضائيات وسماع أتباعهم الأولين لعلماء من دول أخرى يفتون على مذاهب أخرى جعل بعض هؤلاء الأتباع ينصرفون عن شيوخهم بعد أن علموا أن العلم والفقه أوسع وأشمل مما كانوا يتلقونه وفق مذهب فقهي واحد.

عكاظ، ٢٠٠٣/٧/٢٢

متى ستفقد عقلك؟

د. عبدالله محمد الفوزان

كدت أن أفقد عقلي فعلاً.. ففي الوقت الذي أعلنت فيه الندوة العالمية للشباب الإسلامي عن كفاليتها لما مجموعه ٤٠٠ يتيم صومالي، كان حارس الأمن السعودي الشاب عبدالله بن عودة العنزي الذي أصيب برصاص الإرهابيين في تفجيرات الرياض فبترت إصبعه وغاص رصاصهم الغادر في ساقه يتحدث لجريدة الوطن عن معاناته بعد أن فقد وظيفته التي لا يتجاوز مرتبتها ١٩٠٠ ريال لتصبح أسرته المكونة من ثلاثة عشر شخصاً في مهبط الريح.

يقول عبدالله العنزي: لقد علقت الشركة وضعتي الوظيفي مما اضطرني إلى بيع الخضار في الشوارع والميادين العامة بالعاصمة الرياض لمساعدة والدي على إعالة أسرتي وأعاني من ظروف اجتماعية صعبة، وبعد خروجي من المستشفى لم أتلق مساعدة مادية من أية جهة.

أليس الأقربون أولى بالمعروف؟ إذن لماذا تذهب أموالنا إلى الخارج والآلاف المؤلفة من شبابنا وشاباتنا تحيط بهم البطالة والفقر والعوز والحاجة من كل جانب؟! احترموا عقولنا أيها الأخوة العاملون في هيئاتنا العاملة في الخارج، أرجوكم لا تفقدونا البقية الباقية من عقولنا.

عكاظ ٢٠٠٣/٧/١٩

مقال قليل الدسم

عبدالعزيز حسين الصويغ

تمتاز صحافتنا المحلية بميزة لا تتوافر عند غيرها على وجه الخليقة وهي أن الجميع يشاركون في الجانب الرقابي. فالكل في الصحيفة من رئيس التحرير حتى أصغر مراسل فيها لهم رأي فيما ينبغي أن يكون عليه مقال الكاتب قبل ظهوره. مقال الكاتب يبدأ في أول الخط مقال (كامل الدسم) لينتهي في نهاية خط التفكيك الرقابي أخيراً وقد أصبح (معدوم الدسم).. يسهل هضمه دون أي (نتائج) سلبية؟! وهكذا أصبح للعملية الرقابية في بعض صحفنا أصول وطرق يمكن أن تقترب من درجة الإبداع حيث استحوذت الرقابة على الكلمات والمعاني إلى فن من الفنون الحديثة. وأصحاب هذا الفن يقومون بعملية تشبه ما يحدث في (وعاء الضغط) يتحكمون هم بصمام الأمان فيه. وخبراء الإعلام لدينا، أو من نسميهم ظلماً بـ(الرقيب) هم صمام أمان الكلمة يخافون أن تصل درجة حرارتها إلى درجة يمكن أن يعرض الكاتب نفسه فيها للآذى.

عكاظ، ٢٠٠٣/٧/٢٤

عفوك أيها الجسر: فأنا أحمل كتاباً!

عبدالله السفر

شاهد المفتش الكتب.. استدعى رئيسه ليعاين (الواقعة) ويبدو أن سمعة الكتب وحاملها ليست حسنة: فقد استمر التفقيش بدقة وهمّة عاليتين، من الطبطة على المقاعد والأبواب وفتح غطاء المحرك (!) واستدعاء الزوجة إلى غرفة التفقيش الشخصي. المسألة حتى الآن هيئة. أعرف ما يلي: تحال الكتب إلى مكتب المطبوعات، الإعلامي، للنظر في أمرها (للاطلاع والإفادة). لكن الوقت هو وقت صلاة الظهر، ومكتب المطبوعات مقفل

هشاشة البدائل الأخرى التي لو عملت تحت ضوء الحقيقة ولم تجافها وكسبت ثقة المتعاملين بها.. فلربما غيرت من معادلة الإعلام الموازي لصالح الإعلام المشهود والمقروء على الملأ. مهما كانت سياسة ووسائل الحجب ماثلة في الأذهان للحد من مخاطر الإعلام الموازي إلا أنها أثبتت فشلها.. فهي أولاً تنم عن عقلية قامعة لا تؤمن بالحوار.. وتستسهل الإلغاء، الذي في حقيقة الأمر مهما بدا أن كلفته الآن يسيرة وأقل عناء من إدارة حوار مسؤول أو إشاعة خطاب ثقافي داخلي أكثر اقتراباً من توجهات الآخر وتقديراً لمشاعره وتفهماً لحاجاته ولمخاوفه. إن هشاشة الصحافة المحلية تسهم في تأكيد هذا الدور.. ولا يمكن أن تقوى تلك المنتديات وتنتشر وتصبح صحيفة يومية لا غنى للمتابع عنها.. دون أن يكون ثمة نقص كبير في صحافة وطنية.. تتعرض لكثير من الضغوط. أليس من الأولى أن تطور وسائل الإعلام المحلي في هذه المرحلة لإدارة حوار وطني مسؤول.. لأن البديل هو إعلام مواز لا يعترف بكثير من الأحيان بسلطة عقل أو نظام.

الرياض، ٢٠٠٣/٧/١٤

النقد: هل هو للتنفيس؟

سلطان بن حثلين

النقد البناء هو الذي يهدف إلى بيان مواضع الخلل والفساد على صعيد الفرد والمجتمع والمؤسسات والاجهزة المختلفة ويسعى إلى وضع الحلول ووصف العلاج ومحاولة إعادة الانحراف في المسار إلى الطريق الصحيح. ولكن قد يتحول النقد إلى عامل سلبي عندما يتعامل الجميع مع النقد كوسيلة للتنفيس عن الاختناقات فيصبح كخدر موضعي أو كمسكن ينفع في تسكين الآلام ولكنه لا ينجح أبداً كعلاج وقد يزيد الأمر سوءاً مع مرور الزمن.

إن مرحلة ما بعد النقد وأعني بها التعامل مع النقد البناء كمؤشر لمواضع الخلل واحتياجات المواطنين، ثم القيام بسلسلة من السياسات الإدارية الإصلاحية للقضاء على الظواهر السلبية ووضع التدابير الوقائية للحد من انتشارها والتقليل من تواجدها. كثرة التغني بالإيجابيات قد تنسينا السلبيات التي قد تسبب الغفلة عنها تكاثرها كما تتكاثر البكتريا أو الجراثيم في الجسم ثم نصحو ذات يوم ولم يبق من الإيجابيات إلا صدئ من انشاد مديح، تذكرنا بالعناء الطائر الذي يسمع عنه ولا يرى.

اليوم، ٢٠٠٣/٧/٢٦

أزمة الرأي والكتاب المخالف

منصور النقيديان

(إنكار المنكر) وحماية الشريعة مما يلوثها، هو الأصل الذي ترجع إليه كل (السياسات) الدينية التي اتخذت مع المخالفين على مستوى التعبير والتأليف، واستمر هذا شعار على مر التاريخ هو المسوغ لكل ما تم اتخاذه تجاه الخصوم والمنشقين، يوظفه المحدث والأثري تجاه مخالفه من الفقهاء وأهل الرأي، والمتكلم ضد الفيلسوف، والثائر ضد من يخرج عليه، والفقيه ضد الصوفي، والإسلاميون ضد أعدائهم، وضد كتب الفكر وضد الرواية ومن كتبها. الجميع يضرب بسيف الشريعة. وكثيراً ماتت تبادل الأدوار، وأصبح الجلال هو الضحية.

إشكالية حرية التعبير/ التأليف ضاربة الجذور في عمق ثقافتنا الدينية، فالكل كان يمتطي راحلة صيانة الدين والذب عن سنة سيد المرسلين متى ما لاحت المصلحة أو شعر بتهدد لنفوذه وتقليم لأظفار سلطته، والأقل من الحوادث ما كان يعكس الأصل من الدين.

الرياض، ٢٠٠٣/٧/١٧

السعودية تتدنى في ميدان التنمية البشرية

عيسى عبدالله الحليان

أعلن عن صدور التقرير السنوي للتنمية البشرية للعام ٢٠٠٣ م في بيروت. وللأسف فقد تراجع ترتيب المملكة في خانة التنمية البشرية عن العام الذي سبقه (المرتبة ٧٣) وجاء تصنيفها في لائحة الدول المتوسطة الذي تصدرته ليبيا بينما جاءت دول الخليج الأخرى كقطر والكويت والإمارات في خانة التنمية البشرية العالية واحتلت الترتيب (٤٤، ٤٦، ٤٨) على التوالي. الإشكالية في تلك الفجوة الرقمية المتزايدة الواقعة بين نسب الإنفاق وطبيعة التنمية البشرية المتحققة. ف (٨٥٪) من نسبة الإنفاق على التعليم مثلاً تذهب للمرتبات بينما لا يتجاوز نصيب بند التجهيز والتشيد (٥٪) فقط. وأيام الدراسة لا تزال هي الأدنى في العالم (١٥٣) يوماً فقط ونسبة الفاقد في التعليم الجامعي هي الأعلى (٣٠٪) فيما تبلغ نسبة الهدر التربوي في التعليم العام (٣١٪) وهكذا. هناك علاقة بين نظم البحث وبرامج التطوير وبين منظومة التعليم والموارد البشرية وتعد مقارنة نتائج النشر العلمي نسبة للفرد مؤشراً هاماً في قياس أداء التنمية البشرية على مستوى العالم.. ففي المملكة تبلغ

للصلاة. أفادني أحد الموظفين عن فتح مكتب المطبوعات. هُرعتُ إليه حاملاً كُتبي. أخبرته أن الكتب هي في الشعر والقصة والكتابات الفكرية (يعني ما منها خطر ولا ضرر على شخصياً ولا على المجتمع !!) وعرفته بنفسي (!) كاتب صحفي ومحرر ثقافي (!!) من أجل أن استعجله في الفحص؛ فالأولاد منذ ساعة يصطلون ظهيرة لا تطاق. طُفِقَ يتصفح الكتب بأناءة وتمهل وبطء. بعد خمس وأربعين دقيقة أجاز المجلات و الكتب جميعها ما عدا ثلاثة، عليّ أن أراجع عنها بعد أسبوع. خرجتُ مثقلاً، وأنا أبصر أسرتي معجونة في ظهيرة حارة، ليس بي غير الأسي عن أحوال المثقف حيث الوصاية المرفوعة عبر الحدود التي تحدّد ماذا تقرأ وماذا ينبغي تجنّبه وعدم قراءته. يمكن لكتاب أن يفعل به الأفاعيل في أخلاقه وفي مجتمعه. ويظلّ، هذا المثقف، مُلازماً بنظرة تشكيكية (إن لم نقل عدائية) من رجال الجمارك بحسابه يحمل موادّ محظورة ممنوعة خطيرة على أمن المجتمع.

الوطن، ٢٧/٧/٢٠٠٣

الانغلاق الفقهي

محمد أحمد الحساني

الملاحظ أن بعض طلبة العلم لا يكتفي بالفتوى حسب مذهب معين، ولكنه يحاول تسفيهه وتجهيل ما ورد في المذاهب الأخرى حول مسألة فقهية معينة إن لم يتهم الساترين على نهج المذاهب الأخرى بالبدع والمنكرات والزيع عن الحق. هذا الانغلاق الفكري جنى على أصحابه وأبعدهم عن الأمة وجعلهم هدفاً للغمز واللمز، بل إن انتشار الفضائيات وسماع أتباعهم الأولين لعلماء من دول أخرى يفنون على مذاهب أخرى جعل بعض هؤلاء الأتباع ينصرفون عن شيوخم بعد أن علموا أن العلم والفقه أوسع وأشمل مما كانوا يتلقونه وفق مذهب فقهي واحد.

عكاظ، ٢٢/٧/٢٠٠٣

صحافة مستقلة عن السلطة

سليمان العقيلي

ليس صحيحاً أنه في بلادنا تصدر أقسى العقوبات بحق الصحفيين، فمن النادر أن تصدر عقوبة بالحبس على صحفي. لكن الصحيح هو أن العقوبات التي تصدر بحق الصحفيين، وهي تتركز في الإيقاف لفترة من الزمن، هي قرارات لا تتم من خلال القضاء. قد تختلط الأمور على الكاتب، وتلتبس أمامه التقديرات فلا يعرف بالدقة ما يعاقب عليه النظام، وما لا يعاقب عليه. خاصة أن الكتابة والعمل الصحفي أمران يتشابهان مع العمل السياسي، وما دام الكاتب أو الصحفي لا يوضع في صورة التقدير الدقيق للوضع السياسي، فإن الأمر يخضع - غالباً - للتحليل والاستنتاج الشخصي. لا بد من تقنين العقوبات الإعلامية، وإنشاء محاكم للنشر، تكون الأمور فيها واضحة أمام الصحفيين والسلطات الرسمية، ويرجع فيها الطرفان إلى القضاء المستقل، فلا تكون الجهة الرسمية خصماً وحكماً في ذات الوقت. إن استقلال الصحافة يتطلب حدوداً فاصلة بينها وبين السلطة.

الوطن، ٢٥/٧/٢٠٠٣

تعليمنا مسائل جداً جداً!

هيا عبد العزيز المنيع

تعليمنا للاسف لم يفرس الوطنية في اعماقنا بل اكتفى بتدريسها ككتاب؟ والتعليم لم يعلمنا قيمة الوقت واكتفى بتحديد زمن الحصة اما ماذا يدور فيها فالله وحده كفيل بذلك؟ أعتقد أن تعليمنا بريء من كل التهم إلا من تهمة انه لم يعلم شيئاً؟ نعم التعليم هو النظام المسؤول عن بناء الإنسان ليكون مواطناً صالحاً وليس مواطناً لا يعرف انه مواطن؟

الرياض، ١٢/٧/٢٠٠٣

أخرتها.. جرب

هاشم الجحدي

حقيقتان ترسختا في ذهني تماماً، هما تفشي الخرافة والشعوذة في مجتمعنا وريادة الخدمات الصحية والبيئية، وسبب كل هذا كم الاتصالات التي استقبلته وتقبله الجريدة فور التناور مع شخصية تدعي العلاج لجميع الامراض من الزكام حتى الايدز، اما السبب الآخر، فهو انتشار الاوبئة والامراض التي لم يعد يعرفها العالم الا في جنوب المملكة وربما في شمالها.

فمن من العالم الآن يسمع عن (حمى الوادي المتصدع) أو (التدويد الجلدي) او حتى

(الجرب)، ان هذه الامراض قفزت بعيداً عن البشرية. حتى في البلدان الفقيرة صارت الخدمات الطبية متجاوزة هذه الهموم. ولكننا للأسف مازلنا نسمع بين يوم وآخر عن امراض ما انزل الله بها من سلطان.. وفي كل مرة يطلع مسؤول هنا أو مسؤول هناك ليقول الوضع تمام والخدمات الصحية ممتازة.. وانجازاتنا يشهد لها القاضي والداني. يا اعزاءنا المسؤولين: قولوا ان الامراض متفشية وان الاموال التي تصرفها الدولة للقطاع الصحي تهدر وان الاخطاء متراكمة.

عكاظ، ٢٣/٧/٢٠٠٣

تجارة الكاسيت وتزييف الوعي!

خالد صالح السيف

يأتي الكاسيت وقد اكتسب ذات القداسة في منظومة أليات تسويق خطاب التدين فإنه الرحي التي أديرت حوله - ومنه - مفضلات ذات الخطاب؛ وتشكلت به أنساق معارفية / حركية، أسهمت في التأطير الحازم لأياما ممارسة ينتمي صاحبها لصناع (الخطاب) ولاء ومشیخة! وبحسب أيما مراقب أن ينعت (خطابات الكاسيت) حينها! دون غضاضة بـ (البيانات) أو تكاد. وهذا وحده يعمل على قولبة الأشرطة في دوائر ضيقة من أيديولوجية؛ لا مشاحة في أن سيكون لها نتاج بشري تمخض إفراراً لـ (خطاب صارخ) بالضرورة لن يثمر سوى (كتل بشرية كرتونية) تعاود إنتاج ذات الخطاب الصارخ وبزعميق أكثر نشازاً.. ومن ذات الحجر يعاد الاستنساخ - ثانية وثالثة - بممارسات فاجعة يتوكد جرها اللدغ؛ متى يعي أصحابنا أن منظومة القيم لا تملي على الناس بمجرد وعظ باهت ذلك أن المجتمعات تربي كما يربي الأفراد من خلال تقديم قذوات تمثل ذات القيم وتجسدها واقعا رأي العين!

الوطن، ٢١/٧/٢٠٠٣

البطالة بين الذكور ٣٥٪ فقط

عابد خزندار

كشف مجلس القوى العاملة رسمياً - وفقاً للاقتصادية عدد ٢٦ يوليو ٢٠٠٣ - نسبة البطالة وأبلغ عبدالواحد الحميد أن نسبتها تبلغ ٣٤.٨٪ وذلك وفق الإحصاءات الحديثة التي تم جمعها عبر العديد من المسوحات الميدانية، أكاد أجزم أنها تختلف عن المسوحات التي تستخدمها باقي الدول لسبب بسيط وهو أنه ليس لدينا تعداد دقيق للسكان، وفي ظل غياب هذا التعداد فإن أي رقم عن نسبة البطالة يعتبر رجماً بالغيب، يضاف إلى ذلك أن هذه النسبة - في رأيي - تقتصر على الذكور ولا تشمل الإناث غير العاملات. إن مائة ألف سعودية يتنافسن على نحو ٤٥٠٠ وظيفة حكومية، أي أن البطالة في هذه الفئة ستكون في حدود ٩٥٪، وفي نفس الوقت إذا اعتبرنا مقالته الدكتور الحميد في نفس الصحيفة من أن نحو ٧٠٪ من خريجي الجامعات السعودية من العنصر النسائي، فإننا نستطيع أن نجزم بأن نسبة البطالة في السعودية لن تقل عن ٣٠٪ وهو الرقم الذي قدرته صحيفة مثل الغايننشال تايمز ومعاهد اقتصادية أخرى.

عكاظ، ٢٩/٧/٢٠٠٣

رحيل رئيس التحرير

سليمان العقيلي

في حياتي الصحفية شهدت رحيل نحو (٦) رؤساء تحرير عن مناصبهم، كنت أعلم تحت رئاستهم. وكان الأمر بالنسبة لنا في هيئة التحرير يشبه الكارثة في كل مرة! لا يمكن بحال من الأحوال إنهاء حياة صحفي إلا بإطلاق الرصاص على قلبه النابض أو عقله المتحرر وهو ما يمارسه الدكتاتوريون المتوحشون أعداء الحرية والكلمة مع الصحفيين الشرفاء بالذات. الصحفي الموهوب والحر، لا يكسر قلمه لأي سبب، ويمضي إلى السكون، بل هو مخلوق مجلوب على القلق والألق مع الكلمة والصورة المعبرتين عن موقف من الحياة والناس.

الوطن، ٢٠/٧/٢٠٠٣

أوقفوا المطبلين عن الكتابة

ناصر صالح الصرامي

ما يحدث بشكل مغل في الصحف ان يأتي البعض اليها من الباب الخلفي في الغالب، من اجل خدمة مصالح محددة، كأن يكون هذا الصحفي المتعاون قادماً من ادارة علاقات عامة لشركة كبرى أو متوسطة ليلتحق بالعمل الصحفي الاقتصادي.. فاماذا يمكن ان يكتب

عن شركته!!.

يأتي آخر يعمل في قطاع حكومي دائرة أو مؤسسة أو وزارة في العلاقات العامة أيضا. ويأتي للصحافة ليعيد ويضمن نشر أخبار ادارته في الصحيفة التي جاء إليها، ويحصل على مكافأة قد تكون غير مجزئة من الصحيفة التي يعمل بها على البيان الصحفي الرسمي والممل الذي صاغه باسم إدارته ووزعه على الصحف! يصل أن يصبح موظف العلاقات العامة مراسلاً للصحيفة في وزارته أو ادارته، ومندوباً لادارته أو وزارته في الصحيفة المحلية الكبرى والصغرى.. ماذا يحدث بعد ذلك؟ الذي يحدث ان تلك الوزارة أو الإدارة تصبح الأحسن والأفضل في العالم. وتختفي عيوبها الى الأبد.. ويحرم اخونا الصحفي الموظف الصحفيين الآخرين من الاقتراب من مقاطعته. وتستمر عملية التضييل ويطلب المدراء بالكثير والمزيد من التضييل للتلميع والتلميع فقط لهم وحتى اختيار نوع الصور التي يرغبون في نشرها مع الخبر أو قصيدة المدح القادمة على شكل بيان صحفي! هكذا تتشوه المهنة بممارسة غير مسؤولة تتطور بشكل مؤلم وغير متابع بدقة، لتفقد الصحافة بريقها وحيديتها وثقة الناس فيها.. وتفقد روح مسؤوليتها في نقل المعلومة الصادقة والموثقة بعيدا عن اعراس البيانات الصحفية وعسلها الدائم، وبعيدا عن تضييل الناس وولي الأمر وتشويه المهنة.

الرياض، ٢٠٠٣/٧/٢٦

المعارضة السيئة تخدم الحكومات

عبدالعزیز الخضّر

سوء المعارضة في الغالب يخدم الحكومات ويجهض أي مشروع إصلاح، والأنظمة المحظوظة ليست هي التي لا تواجه معارضة، لأن هذا مخالف للطبيعة السياسية، وإنما التي توفق بمعارضة أسوأ منها، وأكثر تطرفاً، ولا تملك أي مشروع! هذا النمط من المعارضة يقدم خدمة جليئة لأي نظام. وإذا كان المراقب يمكن له تفهم كثرة الأخطاء والفساد في ممارسة السلطة في أي نظام بحكم التعقيد الطبيعي في إدارة الشعوب ومصاعبها العملية، فإن الذي يصعب فهمه هو كيف تفشل المعارضة العربية في تقديم الحد الأدنى حتى على مستوى التنظير في الخطاب الثقافي والسياسي. إن خطاب المعارضة العربية اتخذ شكلاً نمطياً أفقده معناه وأفرغه من مضمونه، ولم يعد يثير الانتباه، أو يحرك العقل، فالهجاء العام والمطلق الذي ينسف الجهود الإصلاحية كلية من أي نظام لا يعبر فقط عن حال من التطرف، وإنما أيضا يسهم في تغييب الرؤى الجماعية عن مصدر الخلل وحجمه وكيفية علاجه.

الوطن، ٢٠٠٣/٧/١٦

مقاومة الاحتلال ومأساة أمة تعيد إنتاج الاستبداد

عبد الله القفاري

راقبوا المشهد العراقي، ثمة احتلال أمريكي، اقتلع أعنى نظام عربي مارس كل صنوف القمع والاستبداد وراكم المقابر الجماعية وعطل قدرة إنسان كان مرشحا ليكون الأفضل في المنطقة. الاحتلال الأمريكي أصبح واقعا.. وزوال النظام العراقي السابق، فجر كل التناقضات في المجتمع العراقي، وها هو يفرغ قواه، وهي قوى مرتبكة وغير منظمة وعلاقاتها متوترة، مقاومة الاحتلال مشروعة.. لكن ماذا عن مشروع المقاومة.. هل ثمة مشروع حقيقي، هل ثمة قوى وطنية لديها أجندة أكبر من إخراج المحتل أو إرباكه أو إرغامه على تعديل خطه هناك. إن استمر زخم المقاومة على هذا النحو، فإنه حتما سيدخل العراق إلى مرحلة جديدة.. ليس فقط ستعطل المشروع الأمريكي أو مشروع الدولة العراقية وفق الصياغة الأمريكية.. ولكنه أيضا سيعطل إمكانية أن يكون ثمة عراق حر.. بل عراق مزق، ربما أنتج صداما جديداً أو عدة صدامات جديدة تتقاسم النفوذ وتدير القتال فيما بينها حتى تفني الحرت والنسل أو ما تبقى منه في أرض الرافدين.

الرياض، ٢٠٠٣/٧/٢١

الموت الوزاري

عبد الله ناصر الفوزان

يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنان: حب المال، وطول العمر وهذه هي حالة الوزير في الدول التي يكون فيها التغيير هو الاستثناء والاستمرار هو القاعدة... فلماذا كبر عمره الوزاري وطال أجله كبرت معه الخصلتان.. ولأن الوزارة هي في واقع أمرها حياة من نوع آخر فمن الطبيعي أن يتشبه الوزير بها ويضع عليها بالنواجز حتى لو بلغ عمره الوزاري ثلاثين عاما أو حتى خمسين أو أكثر لأنه كلما تقدم به العمر فيها زاد خوفه من مفارقتها... أي زاد خوفه من الموت الوزاري... ف (موت) الوزير هو مثل موت الخفير مكروه وكذلك فإن الذي يبلغه بخروجه من الوزارة أي يخبر موته هو عنده مثل ملك الموت، ومن أجل هذا

يحرص الكثيرون على إبلاغ الوزير خبر توريده وخبر التجديد له، ويتسابقون في ذلك وفي تهنيئته، ولكن لا أحد البتة يتطوع بإبلاغه خبر موته، بل يترك لمصيره وحده يستمع لنشرة الأخبار في الإذاعة أو التلفزيون فإذا سمع التشكيل الوزاري ولم يرد اسمه رفع أصبعه (وتشهد) وأسلم روحه الوزارية ومات وحيدا.

الوطن، ٢٠٠٣/٧/٢١

حجر الأساس للتخدير!

صالح الشبيحي

في كل مكان، هناك مسؤول ما، يضع (حجر أساس)، لمشروع ما! من هنا، أصبحنا من أكثر الدول في العالم التي تحتفي وتحتفل بـ(حجر الأساس)؛ فقط لأنه يظل صامدا.. بمفرده - سنين طويلة في العراء، لا يتأثر بالبرد.. ولا بالمطر.. ولا بالنجوم ولا بالشمس.. ولا حتى بضوء القمر! سنين طويلة دون أن يتذكره أحد. تذهب كل الأحلام والطموحات والمطالب والشكاوى، ويبقى الحجر!

بحث الناس عن المشروع.. وُضِع لهم الحجر.. سكتوا.. ومع تقادم السنين باتوا لا يتذكرون شيئا! لا يعلمون متى وُضِع هذا الحجر؟ ومن الذي وضعه؟ ولماذا وضعه؟ لا أحد يتذكر شيئا أبدا! بحثت كثيرا، فلم أجد مفعولا مسكنا أشد من هذا المفعول: أعني مفعول الحجر.. حتى بدأت أشك أن أحجارنا مصنوعة من الأسبرين!

الوطن، ٢٠٠٣/٧/٢٧

تدمير قلاعنا وحصوننا التراثية باسم الإرهاب

عبدالعزیز الجارالله

هل سيتم تحت الدواعي الأمنية تهديم وتدمير القلاع والحصون والقرى الحجرية والمسكن التراثية على طول سلسلة جبال السروات والمرتفعات الجبلية الجنوبية والجنوبية الغربية للمملكة؟ هل نفكر في مسح وإزالة كل القلاع والحصون التاريخية لتاريخ منطقتنا الجنوبية والتراث المعماري بسبب المتسللين الذين جعلوا من تلك المباني مأوى لهم.. هل انتهت الحلول واستنفذنا جميع الوسائل الأمنية والعسكرية والمراقبة ولم تبق أمامنا سوى إزالة جميع القلاع؟

هناك منظمات عالمية وجهات دولية لا تقر ولا توافق على تدمير الممتلكات الثقافية لأي سبب من الأسباب وحتى في حالات طارئة لا توافق تلك المنظمات الدولية على نقلها للتراث والآثار من مكان غير آمن أو لوجود مشروع إلى مكان آخر آمن.. هذا التراث ملك للأجيال وتشاركنا الشعوب الإنسانية في هذا الحق وتعد الآثار رموزاً وطنية محلية تعني وتهم السكان والأهالي وإزالتها أو تدميرها يؤثر على التركيب النفسي لسكان المناطق لأنهم يشعرون أن تاريخهم المحلي انتزع منهم وأن إهمال التراث الإنساني هو شكل آخر من إهمال الإنسان نفسه فهذه المباني ليست لأشخاص مجهولين ومن بناها ليسوا شعباً طارئة جاءت المنطقة ثم رحلت هي نتاج السكان الأصليين للمنطقة هم من سميهم بالشعوب المحلية.

الرياض، ٢٠٠٣/٧/٩

عفوك أيها الجسر: فأنا أحمل كتابا!

عبدالله السفر

شاهد المفتش الكتب.. استدعى رئيسه ليعاين (الواقعة) ويبدو أن سمعة الكتب وحاملها ليست حسنة: فقد استمر التفتيش بدقة وهمّة عاليتين، من الطبعية على المقاعد والأبواب وفتح غطاء المحرك (!) واستدعاء الزوجة إلى غرفة التفتيش الشخصي. المسألة حتى الآن هيئة. أعرف ما يلي: تحال الكتب إلى مكتب المطبوعات، الإعلامي، للنظر في أمرها (للاطلاع والإفادة). لكن الوقت هو وقت صلاة الظهر، ومكتب المطبوعات مغلل للصلاة. أفادني أحد الموظفين عن فتح مكتب المطبوعات. هُرعت إليه حاملا كتيبي. أخبرته أن الكتب هي في الشعر والقصة والكتابات الفكرية (يعني ما منها خطر ولا ضرر علي شخصيا ولا على المجتمع !!) وعرفته بنفسه (!) كاتب صحفي ومحرر ثقافي (!!) من أجل أن استعجل في الفحص: فالأولاد منذ ساعة يصطلون ظهيرة لا تطاق. طفق يتصفح الكتب بأنارة وتمهّل ويطء. بعد خمس وأربعين دقيقة أجاز المجلات والكتب جميعها ما عدا ثلاثة، علي أن أراجع عنها بعد أسبوع. خرجت متقلبا، وأنا أبصر أرتسي معجونة في ظهيرة حارة، ليس بي غير الأسى عن أحوال المثقف حيث الوصاية المرفوعة عبر الحدود التي تحدت ماذا تقرأ وماذا ينبغي تجنّبه وعدم قراءته. يمكن لكتاب أن يفعل به الأفاعيل في أخلاقه وفي مجتمعه. ويظل هذا المثقف، مَلْأزما بنظرة تشكيكية (إن لم نقل عدائية) من رجال الجمارك بحسابه يحمل مواد محظورة ممنوعة خطيرة على أمن المجتمع.

الوطن، ٢٠٠٣/٧/٢٧

تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في السعودية حول القضاء والمحامين

ثغرات واسعة في جدار القضاء السعودي

مقدمة

تشغيليا وتنظيمه المؤتمر الصحفي في نهاية البعثة.

أولا: الخلفية العامة

٥ - توحدت شبه الجزيرة العربية كملكة واحدة في عام ١٩٣٢ تحت حكم عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (ابن سعود) أول ملك يتربع على عرش السعودية. ويبلغ عدد سكانها قرابة ٢٢ مليون نسمة، عدد كبير منهم من المواطنين الأجانب.

٦ - وعماد الدولة الجديدة تمسكها بالإسلام وهدية في جميع شؤون الحياة في السعودية. وقد نجم ذلك عن اتفاق بين آل سعود والإمام محمد بن عبد الوهاب في عام ١٧٧٤ لجلب ما كانا يعتبرانه نموذجا خالصا للإسلام إلى شبه الجزيرة العربية. هذا بالاضافة إلى أن ملك السعودية هو خادم الحرمين الشريفين، وهما أقدس الأماكن في الإسلام.

٧ - وفي عام ١٩٩٢ صدر النظام الأساسي (القانون الأساسي) الذي يحدد البني والمبادئ الأساسية للحكم. وهو ينص على أن المملكة العربية السعودية دولة عربية اسلامية ذات سيادة ودستورها القرآن والسنة. ونظام الحكم ملكي، وتنص المادة ٨ من النظام الأساسي على أنه يقوم على العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الاسلامية.

٨ - وينص هذا النظام أيضا على بعض الحقوق والواجبات الأساسية التي تقتضى من الدولة حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الاسلامية. أما في مجال إقامة العدل، فينص النظام الأساسي على أنه لا يجوز إلقاء القبض على احد أو سجنه إلا بموجب أحكام النظام. كما ينص على أن العقوبة شخصية وأنه لا جريمة إلا بناء على نص شرعي أو نظامي ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل بالنص النظامي. وحق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين الأجانب.

٩ - وتنص المادة ٤٤ من النظام الأساسي على أن سلطات الدولة تتكون من السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية وأنها

١ - يتناول هذا التقرير بعثة لتقصي الحقائق في المملكة العربية السعودية قام بها المقرر الخاص المعنى باستقلال القضاء والمحامين في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢ عملا بالولاية التي أنشأها قرار لجنة حقوق الإنسان ٤١/١٩٩٤ المؤرخ ٤ مارس ١٩٩٤ والتي جردها القرار ٤٢/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٠ أبريل ٢٠٠٠.

٢ - وقد تلقى المقرر الخاص، في مناسبات عديدة، معلومات ذات طابع عام تعبر عن القلق إزاء سير النظام القضائي في السعودية. وكانت المعلومات تتعلق بمحاكمات يدعى أنها غير عادله، وبامكانيه الحصول على خدمات المحامين وبنقص الشفافية البادي في الإجراءات القضائية. وكان من رأى المقرر الخاص أيضا أن القيام ببعثه إلى السعودية فرصه مهمة لإنعاش النظر في سير نظام قانوني قائم على الشريعة الاسلاميه، ونتيجة لذلك طلب المقرر الخاص السماح له بالقيام ببعثه إلى السعودية، وقبلت الحكومة ذلك الطلب.

٣ - وكان مقر البعثة في الرياض حيث التقى المقرر الخاص بممثلين للحكومة ومجلس الشورى ومجلس كبار العلماء، وهيئة التحقيق والادعاء العام والجهاز القضائي، وإدارة السجون. والتقى المقرر الخاص أيضا بمحامين وممثلين لهيئات عديدة تخطط بأنشطة في مجال التثقيف القانوني. وخلال البعثة، تقرر أن يزور المقرر الخاص سجن الحائر وذلك بناء على طلبه. كما التقى المقرر الخاص بفريق الأمم المتحدة القطري وبالعديد من العناصر الفاعلة في المجتمع الدولي. ولكن من دواعي الأسف أنه لم يتمكن من لقاء أي جماعات نسائية.

٤ - ويود المقرر الخاص أن يشكر البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف للمساعدة التي قدمتها في تنظيم البعثة، وأن يشكر الحكومة لتيسيرها البعثة لجو الانفتاح والتعاون الذي لقيته البعثة. ويود أيضا الاعراب عن شكره لمكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الرياض لتقديمه دعما

أكمل السيد داتو بارام كوماراسوامي تقريره عن استقلال القضاء والمحامين في المملكة العربية السعودية بعد زيارته للمملكة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢ وحوى التقرير الذي نشره المركز السعودي لحقوق الإنسان والذي يرأسه الأستاذ عبد العزيز خميس، حوى معلومات مهمة حول الثغرات المتعددة في الجهاز القضائي نأمل من الحكومة السعودية الاهتمام بها ومتابعة تنفيذها لتحقيق الغرض السامي الذي يتمثل في وجود قضاء عادل يخدم مصالح أبناء المملكة. فيما يلي نص التقرير:

ملزمة بالتعاون في أداء وظائفها وفقا لهذا النظام وغيره من الأنظمة. والملك هو مرجع هذه السلطات جميعا. وهو مسئول عن حكم البلاد طبقا لأحكام الإسلام، ويشرف على تطبيق الشريعة الاسلاميه والأنظمة والسياسة العامة للدولة. وهو رئيس الوزراء أيضا، يعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء الذين يعينون ويعفون من مناصبهم بأمر ملكي.

١٠- وتختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح بما يحقق المصلحة العامة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة. وهي مطالبة بأن تمارس اختصاصاتها وفقا للنظام الأساسي والأنظمة التي تحكم سير أعمال كل من مجلس الوزراء ومجلس الشورى.

١١- ووفقا للمادة ١٥ من مرسوم إنشاء مجلس الشورى، يبدى مجلس الشورى الرأي في السياسة العامة للدولة. وهو مخول، في جملة أمور، سلطة دراسة القوانين والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنها وتفسير القوانين. وله أيضا صلاحية المبادرة لصياغة التشريعات. ويعين الملك أعضاء مجلس الشورى.

١٢- وقد صدقت السعودية على اتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وذكرت الحكومة للمقرر الخاص أنها تنظر في التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانيا: مصادر التشريع

١٣- تتضمن الشريعة الاسلاميه أربعة مصادر للتشريع (أصول الفقه) أولا، القرآن الذي يعتبره المسلمون كلام الله الذي أنزل على النبي محمد، وبالتالي لا يمكن تغييره. ثانيا، السنة، وهي تسجيل لأفعال الرسول خلال حياته. وتعتبر أفعال الرسول في تطبيق الآيات القرآنية على حالات من الحياة اليومية في المجتمع الاسلامي الأول أضافه مهمة إلى القرآن في حالات يكون فيها النص القرآني غامضا أو غير محدد. وهناك جدل مستفيض بشأن صحة بعض الأحاديث الواردة في السنة ويقوم العلماء بقدر كبير من العمل للتأكد من صحة كل حديث وسنده. أما المصدر الثالث للفقه

الاسلامي فهو الاجماع، أي اجتماع الجماعة على رأى واحد بشأن مسألة معينة وهو يستخدم في الحالات التي لا يقدم فيها القرآن ولا السنة أجابه عن سؤال محدد. وأما المصدر الرابع فهو الاجتهاد. ذي ينطوي على تحديد الغرض من حكم قانوني يرد في القرآن أو السنة وتطبيقه على حالات مشابهه لا ينصان عليها. ويتحقق القياس من خلال الاجتهاد.

١٤- والاجتهاد هو العملية التي تستنبط من خلالها الأحكام من أصول الفقه. وتعمل الشريعة على أساس مبداء أنه لما كان كل قانون يرد في الأصول، فإن هذه الأصول لا تنص بالتحديد على كثير من القواعد ومن ثم يجب استنباطها أو اكتشافها من خلال الاجتهاد البشرى. ويتمثل دور القاضي في ممارسة الاجتهاد في النظام القانوني الاسلامي.

١٥- وتتبع السعودية بصفه رئيسيه تفسير المذهب الحنبلي للسنة الذي يطلق عليه في الغالب اسم الوهابية استنادا إلى اسم مؤسسها. ويعتمد هذا التأويل أساسا على القرآن والسنة بصفتها أهم مصدرين من مصادر الشريعة، ويعتمد بدرجة أقل على الإجماع والقياس. وتؤكد الحكومة على أن القضاة ليسو مقيدين برأي مذهب بعينه عند ممارسة وظيفتهم القضائية ولكن يجب أن يصدروا أحكامهم وفقا للقرآن والسنة.

١٦- ولا يوجد مذهب السوابق في السعودية ومن ثم بإمكان أي قاضي أن يحكم في قضية دون أن يكون مقيدا بما حكم به قضاة آخرون في قضايا مشابهه في مناسبات سابقه. بيد أن المادة ١٤ من نظام القضاء تنص على أنه متى رأت دائرة تابعه لمحكمة التمييز أن من الضروري العدول عن تفسير أخذت به في السابق إحدى دوائر محكمة التمييز لزم إحالة الدعوى إلى الهيئة العامة لمحكمة التمييز التي تتألف من جميع قضاة المحكمة. ويتعين على الهيئة العامة منح تصريح العدول بأغلبية ثلثي أعضائها. ومتى لم تصدر الدائرة حكمها على هذا الأساس تحال القضية إلى مجلس القضاء الأعلى. وقد أبلغ المقرر الخاص بأن وجود محكمتين منفصلتين للتمييز احدهما في الرياض والأخرى في مكة، وانعدام أي نشر منهجي للأحكام الصادرة عنهما، قد قوضا إجراءات إعادة النظر هذه. وينجم أيضا عن هذه الإجراءات حالات تأخير.

١٧- ويرد حكما مشابها في المادة ٤٠ من نظام المرافعات الشرعية لديوان المظالم يقتضى من أي محكمه من محكمتي التمييز

إحالة الدعوى إلى الهيئة العامة للديوان، التي تتكون من جميع قضاة التمييز وثلاثة قضاة من المحكمة المستعجلة الأولى للنظر في التخلي عن سابقه من السوابق أو مبداء من المبادئ. وقد علم المقرر الخاص أن المحاكم المستعجلة الأولى في ديوان المظالم تمنع في أتباع مبداء السوابق وأن أحكام الديوان لا تصنف وتنتشر سنويا وفقا للمادة ٤٧ من نظام ديوان المظالم. ولم تنتشر أحكام المحاكم نشرا منهجيا، وإن كان المقرر الخاص قد أبلغ بأن نخبه من أحكام بعض المحاكم المحددة كانت قد صدرت في الماضي لفترات قصيرة. كما أبلغ المقرر الخاص بأن مجلس الوزراء أصدر مؤخرا قرار يطلب نشر طائفة من أحكام المحاكم الشرعية، بعد إزالة أسماء الأطراف منها، وطائفة من أحكام ديوان المظالم.

١٩- ومع أن المصدر الأول للقانون السعودي هو الشريعة الاسلاميه فقد صدرت قوانين أخرى كثيرة بأمر أو مرسوم ملكي أو مرسوم وزاري. ويشار إلى هذه القوانين عادة باسم التنظيمات أو غيرها من الإصلاحات القانونية المشابهه حيث لا يستعمل لفظ القانون عادة إلا في سياق القانون الالهي. وتخضع القوانين البشرية للشريعة الاسلاميه. وفي السنوات الخمس عشرة الماضية، أصدرت الحكومة العديد من القوانين الأساسية التي تنظم سير الحكم والنظام القانوني.

ثالثا: نظام المحاكم

٢٠- يتكون نظام المحاكم في السعودية من المحاكم الشرعية ديوان المظالم ونظام تسوية الخلافات العمالية.

٢١- ويتألف نظام المحاكم الشرعية من المحاكم الجزئية والمحاكم الكبرى، وهي المحاكم المستعجلة الأولى، ومحكمه التمييز، ومجلس القضاء الأعلى. والمحكمة الكبرى هي محكمه ذات اختصاص عام بيت في القضايا المعروضة عليها قاض واحد، وتستثنى من ذلك القضايا التي تصدر بشأنها عقوبة القتل أو الرجم أو القطع أو القصاص الذي لا ينطوي على عقوبة القتل، حيث تنظر في القضية هيئه تتكون من ثلاث قضاة. ويصدر الحكم في القضية على أساس الأغلبية ويرد رأى القاضي المخالف في الحكم النهائي. أما محكمه التمييز فتراجع أحكام المحكمة الدنيا بناء على طلب أحد الأطراف أو من تلقاء نفسها فيما يتعلق بالدعاوى التي تنطوي على أحكام تقضى بعقوبة القتل أو القطع أو الرجم أو القصاص الذي لا ينطوي على عقوبة القتل. فإذا خالفت

المحكمة حكم المحكمة الدنيا تحال الدعوى ثانياه إلى المحكمة الدنيا لتعيد النظر فيها. ومتى وافق قاضي المحكمة الدنيا على رأى محكمة التمييز، فانه يلغى الحكم ويعيد النظر في الدعوى. أما إذا خالف الحكم وجب عليه إعلام محكمه التمييز التي يمكنها أن تتفق مع القاضي أو تنقض الحكم وتحيل الدعوى إلى المحكمة الدنيا لكي ينظر فيها قاض جديد.

٢٢- والهيئة العامة لمحكمة التمييز مسئولة عن تنظيم دوائر محكمة التمييز وتكوينها وتحديد اختصاصاتها وعن الترخيص بالعدول عن الاجتهادات التي تأخذ بها المحكمة. ولا تصبح أحكام الهيئة العامة نهائية إلا متى اعتمدها وزير العدل، وإذا خالف الحكم وجب عليه أن يطلب إلى الهيئة العامة إنعام النظر فيه. وإذا لم تتوصل الهيئة العامة مع ذلك إلى قرار يقبله وزير العدل، تحال المسألة إلى مجلس القضاء الأعلى ليبت فيها نهائيا.

٢٣- ومجلس القضاء الأعلى هو أعلى هيئة قضائية. وله واجبات عدة لكنه المسئول من حيث إجراءات التمييز، عن المراجعة النهائية للدعوى التي تنطوي على أحكام تقضى بعقوبة القتل أو القطع أو الرجم أو القصاص الذي لا ينطوي على عقوبة القتل. وتتبع هذه المراجعة للدعوى نفس الإجراءات المعمول بها على مستوى محكمه التمييز. بحيث تعاد القضية إلى المحكمة المستعجلة الأولى من أجل إعادة النظر فيها تمشيا مع رأى مجلس القضاء الأعلى. ولا تعتبر القضايا التي تنطوي على أحكام تقضى بعقوبة القتل أو القطع أو الرجم مكتملة إلا بعد إن يعيد مجلس القضاء الأعلى النظر في حكم المحكمة المستعجلة الأولى. ويعد مجلس القضاء الأعلى أيضا بيانات عامه لمبادئ الشريعة الاسلاميه بناء على طلب وزير العدل، ويدلى بأراء في قضايا أخرى بناء على طلب الملك أو وزير العدل.

٢٤- أما ديوان المظالم فقد أنشء أصلا كمحكمة أداريه تنظر في المسائل المتعلقة بالدولة. بيد أن اختصاصه توسع تدريجيا ليشمل النظر في الدعاوى التجارية، والجنائية التي تنطوي على الرشوة أو الاختلاس أو إساءة التصرف في الأموال أو التزوير. ويتكون ديوان المظالم من مستويين، هما المستوى المستعجل الأول ومستوى التمييز.

٢٥- وتنظر لجان العمل لتسوية الخلافات العمالية في الدعاوى المتعلقة بالنزاعات في مجال العمل، والإصابات في أماكن العمل والنزاعات المتصلة بإنهاء الخدمة في القطاع العام

رابعاً: القضاء

٢٦- ينص النظام الأساسي على أن القضاء سلطه مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الاسلاميه. وتنص المادة الأولى من نظام القضاء أيضا على أنه لا يحق لأحد أن يتدخل في شؤون القضاء.

٢٧- وشددت الحكومة على الأهمية التي توليها الشريعة الاسلاميه لاستقلال القضاء. كما أن أحدا من القضاة الذين التقينا بهم لم يذكر أي مناسبة جرت فيها محاوله للتدخل في حكم للمحكمة. وكان هناك تشديد أيضا على الاعتقاد بأن القضاة يقومون بواجب ديني عظيم. وأنهم مسئولون أمام الله مباشرة عندما يصدرن أحكامهم، ومن ثم فمن واجبهم ألا يقضوا في الدعاوى إلا وفقا للشريعة الاسلاميه.

٢٨- وطبقا للمادة ٥٣ من قانون القضاء، يعين القضاة بأمر ملكي بناء على قرار من مجلس القضاء الأعلى. وليصبح المرء قاضيا لا بد أن يكون مواطنا سعوديا يتسم بحسن الخلق والسلوك، ويفي بالشروط المطلوب توافرها في القضاة والتي تؤكد عليها الشريعة الاسلاميه، ويكون حاصلا على شهادة في الشريعة الاسلاميه من إحدى الكليات السعودية أو شهادة معادله لها. وفي الحالة الأخيرة يتعين أن يقضاه. لشخص اختبارة خاصا تعده وزارة العدل. ولا يحق سوى للذكور أن يصبحوا قضاة. ويعين القضاة لفترة اختبار مدتها سنة واحدة، ثم يعينون مدى الحياة متى ثبتت كفاءتهم. وهم يحالون إلزاميا إلى التقاعد متى بلغوا سن السبعين.

٢٩- وذكر عضو في مجلس كبار العلماء للمقرر الخاص أنه لا يوجد في الفقه الاسلامي رأى نهائي ينص على استحالة أن تصبح النساء قاضيات. فهناك مذاهب فقهيه عده في الإسلام، بعضها يرخص للنساء أن يصبحن قاضيات في المسائل المتعلقة بالنساء. وتحدث الاختلافات لأن الفقه الاسلامي واسع جدا ويراعى الظروف التي يعيش فيها الناس. والمذهب الحنبلي، المتبع في السعودية، لا يسمح للنساء بأن يصبحن قاضيات وذلك استنادا إلى حاله وقعت في عهد النبي محمد حيث لم يسمح لامرأة أو تبت حظا كبيرا من الحكمة ولديها جميع المؤهلات بأن تصبح قاضيه. ويعتقد أن النساء يختلفن عن الرجال جسديا وعاطفيا فكريا وأن عددا صغيرا فقط من النساء أظهرن نضجا فكريا يؤهلن لتقلد

مناصب القضاة. فضلا عن ذلك فإنه على الرغم من أن عددا أكبر من النساء قد بلغن مؤخرا مستويات عالية من النضج الفكري المطلوب، وأن المجتمع غير مستعد لقبول التغيير. وأبلغ المقرر الخاص بأن ما من أحد يملك قرار تغيير الممارسة في هذا الشأن سوى الملك، لأنه قادر على رؤية الصورة كاملة ورؤية أي أضرار محتمله قد تحدث من جراء ذلك.

٣٠- وتتولى هيئة التدقيقات القضائية التابعة لوزارة العدل تقييم عمل القضاة من حيث كفاءتهم وأدائهم للواجبات الرسمية. وتتألف الهيئة من قضاة يختارون من بين قضاة محكمة التمييز والمحاكم المستعجلة الأولى. ويضطلع بالتدقيقات مره أو مرتين في السنة قاض ذو مرتبه أعلى من القاضي الذي يجري تقييمه. والقاضي الذي يجري تقييمه يزود بنسخ من الملاحظات المتعلقة بعمله وله الحق في أن يستأنف لدى مجلس القضاء الأعلى تقدير الجدارة الذي يقل عن المتوسط. ومتى حصل قاض على تقدير يقل عن المتوسط في ثلاثة تقارير متتالية عن الجدارة فانه يحال إلزاميا إلى التقاعد على أساس قرار يتخذه مجلس القضاء الأعلى.

٣١- ويتولى مجلس القضاء الأعلى ترقية القضاة وفقا للأقدمية. ومتى تساوت فترات الخدمة، يتخذ قرار الترقية على أساس تقارير الجدارة. وتنص المادة ٥٥ على أن مجلس القضاء الأعلى هو وحده الذي يملك قرار نقل القضاة إلى منصب آخر داخل الجهاز القضائي أو تعيينهم فيه. ويتمتع القضاة بالحقوق والضمانات التي يكفلها نظام الخدمة المدنية ويقومون بالواجبات الواردة فيه إلا إذا تعارضت مع المنصب القضائي.

٣٢- ويحتمل وزير العدل المسؤولية الإدارية والمالية عن المحاكم وغيرها من الدوائر القضائية.

٣٣- وينص الفصل الخامس من نظام القضاء على الإجراءات التأديبية ضد القضاة. فهو ينص على أنه يحق لوزير العدل، دون المساس باستقلال القضاء ونزاهته، أن يشرف على جميع المحاكم والقضاة. ثم تأتي الإجراءات التأديبية في خطوتين اثنتين، أولا على مستوى لجنة من درجة التمييز ثم من قبل مجلس القضاء الأعلى.

٣٤- ويضطلع المعهد العالي للقضاء بالتدريب القضائي في جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلاميه. ومنذ عام ٢٠٠٠ يطلب من الخريج الذي يرغب في أن يصبح قاضيا أن يكمل دوره

ينظمها المعهد. وليس شرطاً الانخراط في برنامج لمواصلة التعليم القانوني. بيد أن المعهد ينظم برامج تدريبية طوعية من أجازة القضاة بين الفينة والأخرى على مدار العام.

خامساً: مهنة المحاماة

٣٥- لا تزال مهنة المحاماة في السعودية في مرحلة بدائية جنينية. ومع أن الشريعة والقانون يدرسان منذ سنوات كثيرة فإن معظم خريجي دراسة القانون لا يزالون مهنة المحاماة لأن ثقافة التمثيل القانوني في النظام القانوني لا وجود لها. أما الممارسة التقليدية فهي أن يمثل شخص ما طرفاً في المحكمة إن رغب في ذلك كالصديق أو أحد أفراد العائلة الذي ربما كان أعلم بالشريعة أو يحظى بثقة من يمثله للدفاع عن مصالحه ولكنه لا يكون بالضرورة مؤهلاً مهنيًا.

٣٦- وأبلغ المقرر الخاص في مناسبات كثيرة بأن المحامين لم يكونوا يعتبرون في الماضي طرفاً ضرورياً في أقاليم العدل. لكن هذه النظرة تتغير شيئاً فشيئاً. كما أبلغ بأن أحد جوانب ذلك أن القضاة في النظام الإسلامي يرتأى أنهم يقومون بدور في الدعوى أكبر من الدور الذي يقوم به القضاة في نظم قانونية أخرى. ففي الحالات التي يتولى فيها محام لتمثيل الفرد يكفل القاضي عدالة إجراءات المحاكمة بالنسبة للمتهم. ويؤدي القضاة أيضاً دوراً في مناقشة الدعوى مع المدعى العام ويستجوبون الشهود، ويرى القضاة أيضاً أن التفاعل المباشر بينهم وبين المتهمين هو أفضل سبيل للتوصل إلى الحل المناسب للقضية. وأشار أيضاً إلى التقليد المتمثل في عرض الفرد مشكلته على الملك مباشرة لإيجاد حل لها.

٣٧- وينظر القضاة وغيرهم من الأطراف التي تحاور معها المقرر الخاص إلى المحامين على أنهم عائق أمام التوصل إلى الحقيقة عند البت في القضية، ويعتقد أن المحامين غالباً ما يركزون على القضايا الجانبية التي لا تتصل مباشرة بحل القضية أو أنهم يعمدون إلى أساليب تنتقص من تحقيق العدالة.

٣٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، صدر نظام المحاماة. وتعرف المادة ١ من النظام بأنها تمثل أطراف أخرى أمام المحاكم الشرعية وديوان الممارسين. سائر اللجان المنشأة لأغراض النظر في الدعاوى، وإيتاء الخدمات الاستشارية التي تنبني على مبادئ الشريعة الإسلامية وسيادة القانون. ويقتضى النظام من وزارة العدل أن تعد قائمة بأسماء المحامين الممارسين وغير الممارسين. وقد شرعت

وفضلاً عن ذلك لا يحق لأعضاء الهيئة أن يقدموا على أي عمل من شأنه أن يعرض استقلاليتها للخطر.

٤٥- ولاحظ المقرر الخاص وجود تصور مشترك لدى مختلف من تحاور معهم بأن المدعين العامين يمثلون، بسبب الأحكام المتعلقة باستقلاليتهم وشروط تأهيلهم المشابهة لشروط تأهيل القضاة، جزءاً من جهاز القضاء أو أنهم مماثلون للقضاة. وقد وصفهم أحد من تحاور معهم المقرر الخاص بأنهم قضاة متنقلون.

سابعاً: الإجراءات القانونية

٤٦- تلقى المقرر الخاص، قبل أن يقوم ببعثته تعبيرات كثيرة عن القلق بشأن العدالة الجنائية في المملكة العربية السعودية. وهي تتعلق بمحاكمات غير عادلة فيما يبدو ناجمة عن الحرمان من الأنصاف بمحام، وفترات الاحتجاز الطويلة واستخدام الأدلة المبنية على الاعترافات والمحاكمات السرية أو بواعث قلق تتصل بغياب الشفافية في الإجراءات القانونية. ونتيجة لذلك قضى المقرر الخاص فترة طويلة من الوقت خلال مهمته في مناقشة تلك المسائل.

٤٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، صدر نظام الإجراءات الجزائية ("النظام")، ودخل حيز التنفيذ بمقتضى المادة ٢٢٥، في أيار/مايو ٢٠٠٢، وذلك بعد ١٨٠ يوماً من نشره. وساور المقرر الخاص القلق على وجه الخصوص لملاحظته أنه من بين مختلف الأفراد الذين التقى بهم خلال بعثته، لم تكن هناك درجة عالية من الوعي بتاريخ بدء نفاذ هذا النص التشريعي الهام على وجه الدقة.

٤٨- وتحدد المادة ١ حكمين أساسيين ينظمان تنفيذ النظام. أولهما أن المحاكم ملزمة بتطبيق الشريعة الإسلامية وغيرها من القوانين التي تسنها الدولة ولا تتعارض مع الشريعة، وملزمة بالإجراءات الواردة في النظام. ثانياً، أن أحكام النظام تنطبق على القضايا الجنائية التي لم يفصل فيها وكذلك الإجراءات القضائية التي لم تتم قبل أنفاذ تلك الأحكام.

٤٩- والنظام مستفيضاً إلى حد كبير ويخرج فقط. ق هذا التقرير النظر فيه بالتفصيل. وتبعاً لذلك سيتناول التقرير بعض المواضيع فقط.

ألف: الاحتجاز السابق للمحاكمة

٥٠- يتولى موظفو التحقيق الجنائي تحت

الوزارة في هذا العمل. وحتى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، كان قد المحاماة. يصا لممارسة مهنة المحاماة. وينص النظام أيضاً على شروط التأهيل لممارسة المحاماة.

٣٩- ولا ينص النظام على إنشاء رابطته مستقلة للمحامين أو رابطته قانونية مستقلة. وأبلغ المقرر الخاص بوجود لجنة صغيرة من المحامين في غرفة التجارة تجتمع بين الفينة والأخرى لمناقشة المسائل المتعلقة بممارسة المحاماة وللنظر في تقديم توصيات إلى وزارة العدل لأغراض الإصلاح.

٤٠- وتناول المقرر الخاص أيضاً قدرة المرأة على ممارسة المحاماة. وأبلغه العديد من المحامين بعدم وجود أي محاميات، باستثناء من كن يعملن كمستشارات ولا يحق لهن المثل أمام المحاكم. غير أن العديد من القضاة أبلغوه بأنه لا توجد أي قيود على ممارسة النساء مهنة المحاماة وأن محاميات كثيرات ترافعن أمامهم في المحاكم. وأشار أحد القضاة إلى أن المحامي مجرد شخص يدافع عن شخص آخر أو يمثله. ولا ينص نظام المحاماة صراحة على شرط جنسي لممارسة مهنة المحاماة. وأبلغ المقرر الخاص أيضاً بأن بإمكان المحامين غير المسلمين أن يترافعوا أمام المحاكم متى كانوا يدينون بنفس ديانة عملائهم.

٤١- ولم يذكر أحد لمقرر الخاص إن كان يوجد برنامج للمساعدة القانونية أو مكتب محامين عامين لتقديم المساعدة القضائية.

سادساً: هيئة التحقيق والادعاء العام

٤٢- صدر القانون الذي أنشاء هيئة التحقيق والادعاء العام ١٩٨٩. وأبلغ المقرر الخاص بأن الهيئة تأسست في عام ١٩٩٥، واستهلت أعمال الادعاء العام في سنة ١٩٩٧ وأعمال التحقيق في أيار/مايو ٢٠٠١ تقريباً.

٤٣- وتؤدي الهيئة دوراً كبيراً في جميع مراحل الإجراءات الجنائية. فهي أولاً مسئولة عن الأذن ببدء التحقيق أو توليه (إن كانت قد بدأتها هيئة أخرى). وهي ثانياً تجرى مزيداً من التحقيق عند اللزوم وتتخذ القرار بشأن تأجيل المحاكمة والشروع فيها. وتشرف، ثالثاً على أنفاذ أحكام المحاكم. كما أنها رابعاً مسئولة عن ضمان معاملة جميع المحتجزين معاملة تكون مطابقة للقانون. ويطلق على هذه المهمة الأخيرة وظيفة المراقبة.

٤٤- وأبلغ المقرر الخاص بأن هيئة التحقيق والادعاء العام تتخذ قرارات في مجال التحقيق والادعاء باستقلالية تامة عن وزارة الداخلية.

إشراف هيئة التحقيق والادعاء العام البحث عن المجرمين وإلقاء القبض عليهم وجمع الأدلة لأغراض التحقيق وتوجيه الاتهام. ويمكن أن ينتمي موظفو التحقيق الجنائي إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، أو جهاز الشرطة أو قوات الأمن أو رؤساء المقاطعات أو رؤساء المناطق أو رؤساء مراكز مكتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وأحيط المقرر الخاص علماً بأن هيئة التحقيق والادعاء العام أصبحت تتولى تدريجياً مسؤولية إجراء التحقيقات

٥١- وعندما يلقي القبض على شخص أثناء ارتكابه جريمة أو بعد ارتكابه لها بوقت وجيز، يمكن لموظف التحقيق الجنائي أن يلقي القبض على الشخص وأن يحتجزه لمدة ٢٤ ساعة. وإذا لم يتمكن الشخص من إثبات براءته وجب تحويله إلى محقق عليه أن يستجوبه خلال ٢٤ ساعة ويأمر بمواصلة حجزه أو إطلاق سراحه. وفي جميع الحالات الأخرى يجب إصدار أمر بإلقاء القبض من جانب السلطات المختصة، وهي في هذه الحالة هيئة التحقيق والادعاء العام، حسب ما أحيط به المقرر الخاص علماً. وعلم المقرر الخاص أيضاً أن المشتبه فيه يستدعى عادة في البداية للمثول أمام الهيئة لاستجوابه، قبل إصدار أمر بإلقاء القبض عليه. ٥٢- والمحقق مسئول عن إجراء التحقيق بما في ذلك البت فيما إذا كانت توجد أسباب تدعو إلى استمرار مواصلة التحقيق شخصياً أو البت في قبول المطالبات بحقوق الإجراءات الخاصة، وتعيين الخبراء ومعاينة موقع الجريمة والتحقيق بشأنها والبحث عن الشهود وإحضارهم وأخذ أقوالهم. وإضافة إلى ذلك فإن إذن المحقق ضروري إذا رغب موظف من السلطة العامة في الاتصال بالمتهم وبإستطاعة المحققين السعي للحصول على المساعدة المباشرة من قبل قوات الأمن كلما كان ذلك ضرورياً.

٥٣- وتنص المادة ١١٩ على أن "للمحقق في كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم بغيره من المسجونين أو المحتجزين وألا يزوره أحد لمدة لا تزيد على ستين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك، دون الإخلال بحق المتهم في الاتصال بوكيله أو محاميه.

٥٤- وعقب هذه الفترة الأولية يمكن أن تمتد فترة الاحتجاز إذا ثبت أن هناك أدلة كافية على ارتكاب جريمة خطيرة أو إذا استلزمت مصلحة التحقيق الاحتجاز، بغية الحيولة دون فرار المتهم أو تأثيره في إجراءات التحقيق. وعلم المقرر الخاص أن الجرائم الخطيرة هي

جرائم مثل القتل أو السرقة أو السطو أو الاعتداء أو الخطف أو الإرهاب.

٥٥- وللمحقق أن يأذن بتمديد الاحتجاز لفترة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ إلقاء القبض. ويمكن للمحقق بعد ذلك أن يطلب من رئيس مكتب التحقيقات والمقاضاة في المقاطعة المعنية أن يأذن بتمديد أضافي لفترة ولفترات متتالية لا تتجاوز في مجموعها ٤٠ يوماً من تاريخ إلقاء القبض. وإذا استلزم الأمر فترات إضافية ينبغي أن يأذن بها مدير هيئة التحقيق والادعاء العام. ويمكن للمدير أن يأذن المتهم. فترات متتالية لا تتجاوز ٣٠ يوماً أو ما مجموعه ستة شهور من تاريخ القبض على المتهم. وبعد ذلك يجب أن يطلق سراح المتهم أو أن يحال إلى المحكمة.

٥٦- وقد ناقش المقرر الخاص هذه المسألة مع العديد من الأطراف التي تحاور معها وعلم أن تمديد فترة الاحتجاز قد يكون ضرورياً لتيسير جمع الأدلة من أجل التحقيق. فليس من الممكن عرض القضية على المحكمة إلا بعد جمع كل الأدلة، وهو أمر يتعذر القيام به في فترة زمنية قصيرة. ومن المستحيل أيضاً أن ترصد السلطة القضائية التحقيق، وذلك أن هذه الوظائف منفصلة. وعلاوة على ذلك فإن للمتهم الحق في الاعتراض على أي جانب من جوانب احتجازه عندما يعرض المحقق قضيته على المحكمة. ومن المهم الإشارة إلى أن المقرر الخاص وجه إليه استفسار فيما يتعلق بهذه المسألة، عن إجراءات الاحتجاز في خليج غوانتانامو.

٥٧- وأعرب المقرر الخاص عن قلقه بشأن قدرة هيئة التحقيق والادعاء العام على احتجاز شخص لفترات يمكن أن تصل إلى ستة أشهر دون تقديم ذلك الفرد إلى المحاكمة. وأوضح المقرر الخاص أن من الواجب تقديم المتهم إلى المحكمة فوراً حتى تتمكن تلك المحكمة من البت في مواصلة احتجازه وضمان اتصال المتهم بمحام وتمكينه من ممارسة حقه في الاعتراض على شرعية استمرار احتجازه.

باء: الاتصال بمحام

٥٨- تقضى المادة ٤ بأنه يحق لكل متهم أن يستعين بمحام أو وكيل للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة. كما تؤيد ذلك الحق المادتان ٣٥ و ٦٤. وتخول المادة ١١٦ للشخص الذي ألقى القبض عليه أو المحتجز الحق في الاتصال بأي شخص يختاره، ويجب إخباره بأسباب القبض عليه أو احتجازه

بشروط أن يكون ذلك الاتصال تحت إشراف موظف التحقيق الجنائي.

٥٩- وتقضى المادة ٦٩ بأنه يجوز للمحقق فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة، أن يجري تحقيقه في غياب وكلاء أو محامي المتهم متى اعتبر ذلك ضرورياً لإثبات الحقيقة. ويجب أن يتيح لهم، بعد انتهاء الضرورة مباشرة الإطلاع على التحقيق.

٦٠- وتنص المادة ٨٤ على أنه لا يجوز للمحقق أن يضبط لدى وكيل المتهم أو محاميه الأوراق والمستندات التي سلمها إليه المتهم لأداء المهمة التي عهد إليه بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية.

٦١- وعلم المقرر الخاص أن المحاكم تتيح عادة وقتاً كافياً للمحامين أو للوكلاء لأعداد مرافعاتهم.

جيم: الأدلة المستندة إلى اعترافات

٦٢- تنص المادة ١٦٢ من نظام الإجراءات الجزائية على أنه إذا اعترف المتهم في أي وقت بالتهمة المنسوبة إليه فعلى المحكمة أن تسمع أقواله وتناقشه فيها. فإذا اطمأنت إلى أن الاعتراف صحيح، ورأت أنه لا حاجة إلى أدلة أخرى فعليها أن تكتفي بذلك وتفصل في القضية.

٦٣- وطيلة البعثة لوحظ وجود قدر كبير من التشديد على أهمية الأدلة المستندة إلى اعترافات. فاعتراف المتهم إلى جانب الشهادة التي يدلي بها شهود، هما المصدران الرئيسيان لإثبات الأدلة في الشريعة، ويشجع الاعتراف بالذنب على أنه علامة من علامات التوبة عن انتهاك حكم من أحكام الشريعة.

٦٤- واستناداً إلى الشريعة الإسلامية، فإن الاعتراف يجب أن يكون حراً وإرادياً. وعلم المقرر الخاص أن للشخص المتهم الحق في الرجوع عن اعترافاته في أي وقت من الأوقات وعندئذ لا يكون الاعتراف صالحاً. ويوجد هذا الحق قبل إصدار المحكمة حكمها وبعده على السواء. وضرب للمقرر الخاص كمثال لذلك الحالة التي يسحب فيها متهم اعترافه قبل توقيع عقوبة الإعدام عليه مباشرة، فعندئذ لا يسمح بتنفيذ العقوبة.

٦٥- وعلم المقرر الخاص أن للجرائم في الشريعة الإسلامية مقتضيات محددة لإثباتها. فلا يمكن مثلاً إدانة شخص بجريمة الزنا إلا إذا شهد ارتكاب الجريمة فعلاً أربعة شهود أو إذا اعترف المتهم ونظراً لصعوبة الحصول على أربعة شهود في هذه الحالات، تتعاظم أهمية الحصول على اعتراف.

دال: الشفافية

٦٦- تقضى المادة ١٥٥ بأن تكون جلسات المحكمة علنية، غير أنها يجوز أن تكون مغلقة بصفة استثنائية أو مغلقة جزئياً إذا اعتبر ذلك ضروريا لإثبات الحقيقة. وإضافة إلى ذلك يمكن أن تمنع فئات معينة من الحضور مراعاة للأمن أو محافظة على الآداب العامة. وتنص المادة ٣٣ من نظام القضاء على إمكانية أن تكون جلسات المحكمة سرية مراعاة للآداب أو حرمة الأسرة أو محافظة على النظام العام. ويكون النطق بالحكم في جلسة علنية حتى وإن كانت جلسات القضية سرية.

٦٧- وزار المقرر الخاص خلال بعثته المحكمة الكبرى في الرياض. وزار عددا من قاعات المحكمة وكانت جميعها، الجارية. مجهزة بمناطق لجلوس جمهور المشاهدين. وسمح للمقرر الخاص بمشاهدة عدد من القضايا الجارية.

٦٨- وعلم المقرر الخاص من بعض من تحاور معهم أنه بالرغم من أن القضايا علنية فإنه لا يوجد سجل قضايا يمكن للجمهور أن يطلع عليه. وفي رأى أولئك أنه ليس من المحتمل أن يفصح قلم المحكمة عن معلومات بشأن جلسة قضية إلا إذا أثبت الشخص المستفسر علاقته بها. وإضافة إلى ذلك فإن دخول أي قاعة من قاعات المحكمة يراقبه شرطي وليس من المحتمل أن يأذن ذلك الشرطي دخول القاعة إلا إذا أثبت الشخص الذي يود الدخول صلته بالقضية.

٦٩- وأعرب عديد من الأفراد للمقرر الخاص عن قلقهم بشأن غياب الشفافية البادي في النظام القضائي. وينبع ذلك أساسا من نقص المعلومات عن الإجراءات القانونية والأدلة المقدمة ضد المتهمين التي تتاح للأطراف المعنية بالقضية ومن بينها المتهمون ومحاموهم وأسرهم وقنصلياتهم عند الاقتضاء. ويتفاقم ذلك بعدم توافر معلومات علنية عن القضايا الجارية، مما يؤدي إلى قدر كبير من عدم الثقة من جانب البعض في سير النظام القضائي ويمثل ذلك مشكلة على وجه الخصوص للمواطنين الأجانب الذين يجهلون إلى حد كبير حقوقهم وسير النظام القضائي.

هاء: الأحداث

٧٠- تنص المادة ١٣ على أن يجري التحقيق مع الأحداث ومحاکمتهم على الجرائم التي يرتكبونها وفقا للأنظمة واللوائح المنظمة لذلك. وعلم المقرر الخاص أن القضايا التي

تشمل أحداثا تعقد جلساتها في قاعات المحاكم الخاصة بالأحداث ويحق لهؤلاء أن يمثلهم محام. ولا يحبس الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ عاما في منشآت احتجاز الكبار، سواء كان ذلك في المرحلة السابقة للمحاكمة أو بعدها، بل في دور خاصة بالأحداث. ويوفر لهم التعليم والأنشطة التي تساعدهم على الاندماج مجددا في المجتمع. ويمكن لحدث أن يتلقى زيارة من والديه مرتين في الأسبوع.

٧١- وعلم المقرر الخاص أن العقوبة التي يمكن أن تفرض على الأحداث متروكة لما يراه القاضي المعني. وعادة ما تصدر بحقهم أحكام بالسجن لمدة عدة أشهر. ولكن من الممكن أن يعاقبوا بالجلد ما بين ٢٠ و ٤٠ جلدة، تنفذ على نحو لا يؤدي إلى إلحاق أذى بالحدث، وأولى احتمال قتله، غير أن المقرر الخاص علم أن سن المجرم يراعى عادة في هذه الحالات.

واو: مسائل أخرى

٧٢- تقضى المادة ١٧٢ بأنه إذا كان الخصوم أو الشهود لا يفهمون اللغة العربية، فعلى المحكمة أن تستعين بترجمين. ولا ينص القانون تحديدا على توفير المترجمين خلال مرحلة ما قبل المحاكمة إذا لم يكن المتهم يتحدث العربية، غير أن المقرر الخاص علم أن المترجمين يوفرون في تلك الظروف.

٧٣- وفي القضايا التي تنطوي على التعزيز تنص المادة ١٢٩ على أن يتخذ قرار محكمة مستعجلة أولى بالإجماع، إذا أرادت أن تنزل عقوبة القتل بمتهم. غير أنه في الظروف التي يتعذر فيها على المحكمة الإجماع على الحكم بالقتل، يندب وزير العدل اثنين من القضاة لينضموا إلى القضاة الثلاثة الآخرين الذين نظروا في القضية ويكون صدور الحكم في النهاية بالقتل تعريزا إما بالإجماع أو بالأغلبية.

ثامنا: الحالات

٧٤- نظر المقرر الخاص خلال بعثته في حالة عدة محتجزين بريطانيين ألقى القبض عليهم بسبب سلسلة من الهجمات بالقنابل حدثت في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وناقش المقرر الخاص هذه الحالة مع محامي عديد من الأفراد وممثلين لهيئة التحقيق والادعاء العام ووزارة الداخلية، والتقى بأربعة من الأفراد- هم بيتر براندون، وجيمس كوتل، وألكسندر ميتشل، وليس ووكر- المحتجزين في سجن الحائر الذي يقع في ضواحي الرياض.

٧٥- وعلم المقرر الخاص خلال البعثة أن القضية لا تزال قيد النظر في الاستئناف أمام مجلس القضاء الأعلى.

٧٦- وقد ألقى القبض على هؤلاء الأفراد على فترات مختلفة من أواخر عام ٢٠٠٠ أو عام ٢٠٠١. وعلم المقرر الخاص أنه بعد إلقاء القبض عليهم أخذوا إلى مركز احتجاز حيث جرت عملية استجواب لهم لفترات تراوحت بين أسبوع وأسبوعين، أدلوا على أنها باعترافاتهم. وخلال تلك الفترة لم يمثلهم محالفترة. سمح لهم بالاتصال بأفراد أسرهم أو بالسعي للحصول على المساعدة القنصلية. وهم يدعون أنهم عذبوا خلال تلك الفترة. وكانت الأوصاف التي قدمت للمقدمات بشأن أساليب وأدوات التعذيب متسقة. وذكرت الحكومة أنها أجرت تحريات في ادعاءات التعذيب ولا توجد أدلة كافية على حدوث التعذيب وقد رفع رون جونس، الذي احتجز أيضا فيما يتعلق بسلسلة عمليات الهجوم بالقنابل وأطلق سراحه في وقت لاحق، قضية في المملكة المتحدة ويسعى السيد جونس للحصول على تعويض عن الجروح التي عاناها خلال فترة احتجازه والتي يزعم أنها حدثت نتيجة التعذيب.

٧٧- وعلى أثر إدلائهم باعترافاتهم، اقتيد هؤلاء الأشخاص إلى محكمة وطلب منهم أن يؤكدوا اعترافاتهم. وفي هذه المرحلة، لم يكونوا ممثلين بمحامين وعلم المقرر الخاص أن طلب الاستعانة بخدمات محام رفض صراحة في عدة حالات. وفي مناسبات لاحقة مثلوا أيضا أمام محكمة بدون وجود وكيل قانوني لهم. وعلم المقرر الخاص أنه لم تقدم للمتهمين سوى معلومات قليلة تتعلق بالإجراءات القانونية وأنه لم يكن أي منهم مدركا عند مثوله أمام المحكمة، وأنه تجري محاكمته. وحتى يومنا هذا فإن واحد منهم على الأقل غير متأكد مما إذا كان قد صدر بحقه حكم. وقد ذكر ممثل عن وزارة الداخلية أن هؤلاء الأشخاص لم تصدر عليهم أحكام حسب علمه.

٧٨- وأبقى على هؤلاء الأشخاص محتجزين منذ إلقاء القبض عليهم. وقضى عدد منهم فترات طويلة في الحبس الانفرادي.

٧٩- وعلم المقرر الخاص أنه منذ أن سمح للمتهمين بالاتصال بمستشار قانوني فإنهم لم يتمكنوا من مقابلة مطهم. على أفراد إلا في مناسبة أو مناسبتين، في حين كانت المقابلات الأخرى ترصد. وصودرت من المتهمين استمارة استبيان كانوا قد قاموا بملئها بناء

على طلب من وكلائهم القانونيين ولم ترد لهم . وعلم المقرر الخاص بإضافة إلى ذلك أنه في الوقت الذي سمح فيه للمحامين بالإطلاع على الحكم الذي صدر في القضية، فإنه لم توفر لهم نسخة منه ولم يسمح لهم بتدوين ملاحظات بشأنه. وإضافة إلى ذلك لم توفر للمحامين معلومات أخرى عن الإجراءات القانونية، مثل تاريخ الجلسة الأولية أمام المحكمة وغير ذلك من الأدلة الجوهرية التي تتصل بالقضية.

تاسعا: الاستنتاجات والتوصيات

ألف: الاستنتاجات

٨٠- يود المقرر الخاص أن يشكر الحكومة لجو الانفتاح والتعاون الذي جرت فيه البعثة. فقد يسرت الحكومة جميع طلبات المقرر الخاص وكانت ملتزمة بإجراء حوار بناء معه.

٨١- ويرحب المقرر الخاص بتصديق الحكومة على العديد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية ونظرها في التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فضلا عن ذلك، مما يشجع المقرر الخاص أن الحكومة تنوي إقامة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، كما أعربت عن اهتمامها بالعمل على زيادة فهم المبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المملكة العربية السعودية. والمقرر الخاص يشجع الحكومة على مواصلة عملها مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

٨٢- وقد أظهرت الحكومة درجة عالية من الالتزام بتطوير مؤسساتها القضائية وتحسينها تدريجيا تحقيقا لهدف العدالة تحقيقا أفضل. ويرحب المقرر الخاص بإنشاء دائرة ادعاء منفصلة وسن قوانين جديدة تتعلق بالممارسة القانونية والإجراءات الجنائية. ويشكل نظام الإجراءات الجزائية الجديد خطوة هامة في توضيح حقوق المتهمين في الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية. غير أن المقرر الخاص يعرب عن قلقه لعدم معرفة كثير من المشاركين في النظام القضائي تاريخ بدء نفاذ النظام الجديد على وجه الدقة.

٨٣- ويساور المقرر الخاص أيضا القلق أيضا لطول عملية تنفيذ بعض القوانين، لاسيما المنشى لهيئة التحقيق والادعاء العام. فمع أن القانون سن في عام ١٩٨٩، لم تنشأ الهيئة إلا في عام ١٩٩٥ ولم تضطلع حتى الآن بسلطاتها كاملة. ويفهم المقرر الخاص أن

هناك حاجة إلى وقت لكفالة أن تكون المؤسسة قادرة على ممارسة وظائفها على النحو الواجب، غير أنه يرى احتمال وجود شعور بالحيف عندما يتبين للناس أنهم لا يستفيدون من مزايا القانون الجديد. كما يساور المقرر الخاص القلق لاحتمال أن يؤدي وجود مرحلة تنفيذ متداخلة إلى معاملة غير متكافئة للقضايا وحرمان من مزايا الحياد في المقاضاة المتعلقة ببعض الحالات.

٨٤- وشدد مسئولو الحكومة على أهمية استقلال السلطة القضائية. وعلى الأهمية التي توليها لها الشريعة الإسلامية. كما يركز النظام الأساسي للحكم على اس، لمال السلطة القضائية. والتقى المقرر الخاص بعدد من القضاة، لم يتمكن أي منهم من ذكر أي حالة جرت فيها محاولة للتأثير في اتخاذ قراراتهم. ويرحب المقرر الخاص بالالتزام الحكومة باستقلال السلطة القضائية.

٨٥- ووزير العدل قادر على أن يطلب من الهيئة العامة لمحكمة التمييز، التي تقرر تنظيم المحكمة واختصاصها ومبادئ القوانين التي تطبقها، إعادة النظر في قرار تتخذه، وقادر إذا ظل القرار غير مقبول، على إحالته إلى مجلس القضاء الأعلى لينظر فيه. ويمثل ذلك ضغطا شديدا على استقلال سلطة هيئة فيما يتعلق بصنع القرار كتلك الهيئة. كذلك وفقا للمادة ١٢٠ من نظام الإجراءات الجزائية فان وزير العدل مطالب بتعيين مزيدا من القضاة في القضايا التي لا يتسنى فيها التوصل إلى قرار بالإجماع بفرض عقوبة القتل. ويشعر المقرر الخاص بالقلق لأن ذلك يسمح فيما يبدو بالتدخل المباشر في سير القضاء. ذلك لأنه إذا لم يتسن التوصل إلى قرار بالإجماع من جانب ثلاثة قضاة يقضي بإنزال عقوبة القتل، حسبما يقتضي القانون، فإنه لا يمكن فرض تلك العقوبة.

٨٦- والقضاة مطالبون بأداء واجباتهم المعدة في قواعد الخدمة المدنية، بشرط ألا تتعارض مع طبيعة المنصب القضائي. وقد تبين للمقرر الخاص في بلدان أخرى كثيرة أن معاملة القضاة وفقا لنفس القواعد التي تسري على موظفي الخدمة المدنية الآخرين غير المستقلين تؤدي إلى جعل عقليتهم لا تتسق مع المنصب القضائي.

٨٧- ويرى المقرر الخاص أن الحكومة بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة اختيار قاضيات وتعيينهن. وذلك نظرا للآراء المتباينة في الشريعة الإسلامية بشأن هذه المسألة. وينص المبدأ ١٠ من المبادئ الأساسية بشأن

استقلال السلطة القضائية على عدم وجود أي تمييز بسبب نوع الجنس عند اختيار القضاة وتعيينهم. ويحيل المقرر الخاص في هذا الصدد الحكومة إلى الحكم الصادر عن المحكمة الشرعية الاتحادية في باكستان في قضية أنصار يورني ضد اتحاد باكستان (١٩٨٣)، (الصفحة ٧٣)

٨٨- والاتساق في الأحكام القضائية بشكل متساو، لمشابهة جانب أساسي من جوانب النظام القضائي القائم على مبدأ المساواة. فبدون معاملة الحالات المماثلة على نحو متساو، يصبح النظام القضائي تعسفياً في تطبيقه للقانون. ووضع مجموعة واضحة من القوانين والمبادئ المعروفة والمتاحة للجمهور، عن طريق نشر القوانين والأحكام على سبيل المثال، يشكل عنصراً أساسياً في هذه العملية. ورغم أن التشريع السعودي ينص على التوصل إلى اجتهادات ملزمة، فإنه يبدو لضمان إتباع الاجتهادات السابقة. ويرحب المقرر الخاص بالخطوات التي اتخذت مؤخراً لضمان نشر الأحكام الصادرة عن المحاكم نشاً منهجياً.

٨٩- ويضطلع المدعون العامون بدور أساسي في حماية حقوق الإنسان في ظل أي نظام عدالة جنائي، وهم مطالبون بأداء واجباتهم بنزاهة واتساق وسرعة، مساهمين بذلك في تحقيق الإجراءات القانونية الواجبة. والمدعون العامون يعملون في خدمة نظام العدالة الجنائية وهم مدعوون إلى أداء واجباتهم بأقصى قدر من الحياد. وفي هذا الصدد فان إنشاء هيئة التحقيق والادعاء العام والنص قانوناً على استقلالها في ممارسة وظائف المدعي العام التابعة لها خطوة هامة يرحب بها.

٩٠- ووزارة الداخلية مسؤولة عن انفاذ القانون، مما يضع جهاز الشرطة وقوات الأمن والنيابة العامة تحت إدارتها ومراقبتها. ولوزير الداخلية أن يطلب أيضا إعادة النظر في المسائل التي تتعلق بالتحقيق والمقاضاة على الجرائم بالوزارة ذاتها تفويض لقدرة النيابة العامة على أداء دورها بحياد ولن ينظر إليها على أنها تقوم بذلك، رغم كونها مستقلة.

٩١- ولقد أدى غياب ثقافة التمثيل القانوني، واعتبار قضاة كثيرين أن وجود محام يتعارض مع تحقيق نتيجة نزيهة في قضية ما، إلى تفويض الوظيفة الوقائية التي يؤديها التمثيل القانوني. ورغم أن هذه الثقافة تتغير ببطء، فإنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لضمان حصول المتهم على خدمات محام في جميع

مراحل الإجراءات القانونية.

٩٢- ووفقاً للمبدأ ٩ من المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين، يجب أن تكفل الحكومات توفير تعليم وتدريب ملائمين للمحامين. والهدف من ذلك هو أن يتمكن المحامون من أداء الحقوق والواجبات على النحو الوارد في المبادئ ١٢ و ١٥، وهي أساساً إسداء المشورة للموكليين وحماية حقوقهم ونصرة قضية العدل. ولا يمكن لفرد لم يتلق نفس درجة التعليم والتدريب التي تلقاها محام محترف، وليس لديه عمق المعرفة التي يكتسبها ذلك المحامي عن طريق الممارسة المنتظمة للقانون أن ينهض بمهمة التمثيل الوافي. ولا يمكن للعيب الذي يولده غياب محام للمتهم أن يعوضه بالكامل قاضي ممارسة سلطاته بهدف كفالة نزاهة محاكمة.

٩٣- ويرحب المقرر الخاص بالخطوات التي اتخذت حتى الآن لتنظيم ممارسة المحاماة وبالخطوات الأولية التي اتخذها بعض المحامين لإقامة رابطة مهنية مستقلة خاصة بهم. ويعتبر إنشاء هذه الرابطة أساسياً لضمان جودة ونزاهة تقديم خدمات قانونية وتمثيل مصالح المحامين. ويشجع المقرر الخاص الحكومة على اتخاذ خطوات للإسراع بعملية تسجيل الرابطة بهدف تيسير تطوير مهنة المحاماة.

٩٤- ولا يرى المقرر الخاص سبباً يحول دون ممارسة المرأة مهنة المحاماة. ورغم الغموض بشأن ما إذا كانت المرأة قادرة في الوقت الحاضر على الترافع أمام المحكمة محامية ممارسة، يرى المقرر الخاص أنه نظراً إلى أن حوالي ٥٠ في المائة من خريجي دراسة الشريعة أو القانون نساء، وأن المرأة قادرة على تمثيل مصالح آخرين أمام المحكمة فإن ذلك يبين بوضوح قدرتها على ممارسة مهنة المحاماة. ويلفت المقرر الخاص انتباه الحكومة إلى المبدأ ١٠ من المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين.

٩٥- وتشهد المملكة العربية السعودية تغييرات هامة تؤثر في النظام القضائي، لاسيما صدور تشريعات جديدة والتصديق على معاهدات دولية بشأن حقوق الإنسان. ومن المهم أن يواكب القضاة والمدعون العامون والمحامون هذه التغييرات وغيرها من التطورات التي يشهدها القانون في المملكة العربية السعودية وفي غيرها من البلدان. ويشير المقرر الخاص أيضاً إلى تعليقات العديد ممن تحاور معهم بشأن انعدام المعرفة بوجه عام داخل المملكة العربية السعودية بشأن القانون الدولي

وقانون حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يرى المقرر الخاص من المفيد جعل حضور دورات بشأن هذه المواضيع شرطاً إلزامياً بالنسبة لجميع الأشخاص الذين يريدون ممارسة القانون، سواء كانوا محامين أو قضاة أو مدعين عامين.

٩٦- ويرحب المقرر الخاص بإصدار نظام الإجراءات الجزائية، لاسيما بإدراج أحكام تحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتتضمن الحق في الاتصال بمحام في جميع مراحل الإجراءات القانونية. وبصفة عامة يشعر المقرر الخاص بالقلق من أن أحكام القانون تنحاز أحياناً إلى ما يمثل مصالح التحقيق على حساب مصالح المتهم. وكما قال للمقرر الخاص أحد من حاورهم من أعضاء الحكومة، وهو قول يتفق معه فيه المقرر الخاص تماماً من الأفضل إطلاق سراح ١٠٠ متهم بدلاً من سجن بريء واحد.

٩٧- والأحكام الواردة في نظام الإجراءات الجزائية التي تسمح بفترات احتجاز تصل إلى ستة شهور مدعاة لقلق بالغ. فالقانون الدولي يقضى بأن الأشخاص المحرومين معقولة. هم، سواء بسبب الاعتقال أو الاحتجاز يجب أن يمثلوا بسرعة أمام قاض أو موظف آخر مأذون له قانوناً أن يمارس السلطة القضائية. ويحق لهؤلاء الأشخاص محاكمتهم في غضون فترة معقولة. وليس الغرض من إحصار المحتجز في البداية أمام المحكمة هو محاكمته نظراً إلى أن إجراءات التحضير لذلك قد تستغرق وقتاً أطول. فالحق في المثل أمام المحكمة يمكن المتهم من الاعتراض على شرعية استمرار احتجازه، ويمكن المحكمة من ضمان احترام حقوق المتهم، بما في ذلك اتصاله بمحام. وللمتهم في المملكة العربية السعودية الحق في الاعتراض على احتجازه عندما يمثل أمام القضاء للمحاكمة، ولا يرى المقرر الخاص كيف يمكن أن يكن لهذا الحق أي قيمة إذا لم يتمكن المتهم من ممارسته إلا بعد فترة طويلة من الاحتجاز. ٩٨- وذكر المقرر الخاص أن من الملائم أن تناط بالمدعين العامين، بسبب استقلالهم المضمون قانوناً، سلطة تمديد فترة الاحتجاز. وينص المبدأ ١٠ من المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة على أن تكون مناصب أعضاء النيابة العامة منفصلة تماماً عن الوظائف القضائية. ومن الواضح أن تحديد حقوق المتهم وشرعية ممارسة أعضاء النيابة العامة تقديرهم الأدعائي وظيفته قضائية واضحة. وفي جميع الأحوال، فإن المقرر

الخاص لا يرى كيف يمكن أن يناط بهيئة تقييم امتثالها للقانون.

٩٩- وقد أثبتت التجربة في بلدان أخرى أن الاحتجاز المطول لاسيما الحبس الانفرادي، يهيئ الظروف لانتهاك حقوق الفرد المحتجز. وفي ظل هذه الظروف وحتى في حالة عدم انتهاك حقوق المتهم فإن غياب الشفافية في هذه الإجراءات يؤدي إلى تصور حدوث تجاوزات. وفي ٩٥ ذاً الصدد فإن المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء سلطة المحقق التي تجعله قادراً على إصدار أمر بأن لا يتصل محتجز بأحد باستثناء محاميه لفترة قد تصل إلى ٦٠ يوماً إذا اعتقد المحقق أن مصلحة التحقيق تقتضي ذلك. وحتى مع إمكانية الاتصال بمحام فإن الأفراد الآخرين، لاسيما أفراد الأسرة أو مسؤولي القنصليات، يشكلون ضماناً هاماً لسلامة المتهم ولحقوقه.

١٠٠- والاعتماد على الأدلة المبنية على اعترافات يجعل مشاكل استمرار الاحتجاز تتفاقم مما يمثل ضغطاً على المحقق للحصول على اعتراف من المتهم. وذكر للمقرر الخاص أن المدعين العامين يحضرون دورات تدريبية في الطب الشرعي الجنائي وغيره من العلوم وأن الأدلة المادية تجمع في التحقيق في القضايا، وإن كان ما ذكره آخرون ممن تحاور معهم المقرر الخاص قد يناقض ذلك بعض الشيء.

١٠١- والاتصال بمحام ضمان أساسي وجوهري لحماية حقوق المتهم. ويرحب المقرر الخاص بالأهمية التي تولى لهذا الحق في نظام الإجماع، الجزائية بوجه عام. فالحق في التمثيل القانوني هو حق الفرد ولا يمكن أن يسلبه منه أحد، بما في ذلك المدعي العام أو القاضي. ولم يناقش المقرر الخاص نطاق المادة ٦٩ من نظام الإجراءات الجزائية خلال مهمته، وبالتالي لم يطلب توضيحات من الحكومة بشأنه. ويود المقرر الخاص أن يشير إلى الشرطين اللذين لا يعلوا عليهما شيء، وهما المساواة والحق في توكيل محام في جميع الأحوال وهو مالا يمكن التغاضي عنه لصالح التحقيق.

١٠٢- والشواغل المتعلقة بالشفافية قد تنبع جزئياً من نقص معرفة النظام القضائي. وإن كان هناك قدر كبير من انعدام الشفافية في الحالة التي قام المقرر الخاص بتمحيصها. ويخلص المقرر الخاص إلى وجوب بذل مزيداً من الجهود لأعلام كل من المتهمين ومحاميهم والأطراف الأخرى المعنية مباشرة مثل الأسر أو المسؤولين القنصليين، بالإجراءات القانونية

في القضية وتيسير دخول الجمهور إلى المحاكم.

١٠٣- وتشكل الطبيعة العلنية لجلسات المحكمة عنصراً أساسياً لكفالة محاكمة عادلة ولضمان المساءلة الديمقراطية للنظام القانوني. ويشعر المقرر الخاص بالقلق من القدرة على عقد جلسات سرية إذا كان ذلك ضرورياً لظهور الحقيقة، كما تنص المادة ١٥٥ من نظام الإجراءات الجزائية، واسعة جداً في نطاقها وتقوض شفافية نظام المحاكم.

١٠٤- وتحظر المادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل فرض عقوبة الإعدام على أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة. وفي هذا الصدد يساور المقرر الخاص القلق من السلطة التقديرية التي يتمتع بها القاضي في فرض عقوبة الإعدام أو عقوبة جسدية على هؤلاء الأشخاص. ويشير المقرر الخاص إلى الفقرة ٣٣ من الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل بشأن هذه المسألة.

١٠٥- ولن يتوسع المقرر الخاص في تعليقه على القضية التي تشمل خمسة بريطانيين محتجزين التقى بهم خلال بعثته، نظراً إلى أن القضية لا تزال معروضة على المحكمة. ويرى المقرر الخاص أن القضية تنطوي على قدر كبير من التجاوزات الإجرائية التي يجب أن تثير الشك في صحة اعترافات المتهمين، التي تراجعوا عنها بأي حال. ويحث المقرر الخاص النيابة العامة على التعاون الكامل مع الوكلاء القانونيين للمتهمين، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم معلومات تتصل بالإجراءات القانونية السابقة في القضية. ويود المقرر الخاص أيضاً أن يكرر أن الاتصالات بين المتالسرية. لا تهم القانونيين هي اتصالات خاصة وسرية ولا يمكن إلا أن تجرى تحت نظر، وليس على مسمع من مسؤولي انفاذ القانون. وتخضع أيضاً أي وثائق متبادلة بين الوكيل والموكل لشرط السرية.

باء: التوصيات

١٠٦- يوصي المقرر الخاص بأن تناقش مفوضية حقوق الإنسان مع الحكومة تقديم المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان. وقد أعربت الحكومة عن اهتمام خاص بعقد مناقشات على مستوى الخبراء تتعلق بمدى عدم اتساق قوانينها وإجراءاتها مع القانون الدولي والقواعد الدولية لحقوق الإنسان، وتقديم مشورة الخبراء ومساعدتهم بشأن عملية التصديق على المعاهدات. وبغية تعزيز المعرفة بمسائل حقوق الإنسان والوعي بها

يشجع المقرر الخاص على عرض توفير التدريب بشأن قانون حقوق الإنسان للمسؤولين الحكوميين.

١٠٧- وفيما يتعلق بالسلطة القضائية: (أ) ينبغي تحديد وضع منفصل للقضاة خارج نطاق قواعد الخدمة المدنية، وهو وضع يقر بالخصائص الفريدة لمهنة القضاء ويشدد على أهمية الاستقلال والحياد وخدمة القانون. (ب) ينبغي تعديل المادة ٢٠ من نظام القضاء. فالقرارات الموضوعية للهيئة العامة ينبغي ألا تستأنف إلا عن طريق الإجراءات العادية للاستئناف.

(ج) ينبغي إلغاء سلطة وزير العدل بموجب المادة ١٢٠ من نظام الإجراءات الجزائية، فيما يتعلق بتعيين قضاة إضافيين.

(د) ينبغي للحكومة أن تكفل تعيين قاضيات. ١٠٨- وفيما يتعلق بالنيابة العامة:

(أ) ينبغي أن تنقل مسؤوليات هيئة التحقيق والادعاء العام إلى وزارة العدل.

(ب) تشجع هيئة التحقيق والادعاء العام على إقامة اتصالات مع شركاء دوليين، مثل الرابطة الدولية للمدعين العامين

١٠٩- وفيما يتعلق بمهنة المحاماة:

(أ) ينبغي للحكومة أن تفكر في النظر في أساليب الإسراع بعملية تسجيل الرابطة دون النيل من نزاهتها.

(ب) ينبغي لجميع المحامين، المسجلين وغير المسجلين، أن يناقشوا تشكيل رابطة مستقلة للمحامين. وينبغي أن تتناول المسائل المتعلقة بهيكل الرابطة، وحقوق أعضائها وواجباتهم، بما في ذلك الأحكام التأديبية، ومواصلة التثقيف القانوني.

(ج) ينبغي للحكومة أن تتخذ خطوات بهدف تشجيع مزيد من النساء على ممارسة مهنة المحاماة.

(د) ينبغي للحكومة أن تتخذ خطوات لضمان توفير التمثيل القانوني لمن لا يملكون سبيلاً إلى ذلك. وهذا يمكن أن يتحقق على سبيل المثال، عن طريق إنشاء مكتب للمدافعين العامين، أو إنشاء نظام إحالة للمحامين الذين يرغبون في تمثيل المتهمين دون مقابل، أو توفير موارد مالية للتمكين من كفالة تقديم الخدمات القانونية.

١١٠- وفيما يتعلق بالتثقيف القانوني:

(أ) ينبغي اشتراط حصول القضاة والمدعين العامين والمحامين على تثقيف قانوني بصفة مستمرة خلال ممارستهم مهنتهم القانونية لكي يتمكنوا من مواكبة أحداث التطورات في القانون والإجراءات وأحدث التطورات في

الولايات القضائية الأخرى

(ب) ينبغي النظر في إدراج دورات إلزامية في القانون الدولي وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان ضمن المناهج الجامعية.

١١١- وفيما يتعلق بالإجراءات القانونية:

(أ) ينبغي تعديل القانون لضمان ممثل الأشخاص المتهمين أمام محكمة بعد إلقاء القبض عليهم أو احتجازهم، على أن تكون أي فترات احتجاز إضافية بإذن من المحكمة.

(ب) ينبغي أن تراجع محكمة حالة الأفراد المحتجزين الذين لم يمثلوا أمام محكمة أن تعيد النظر في الاحتجاز.

(ج) عندما يلقي القبض على متهم ينبغي إعلامه بحقوقه وينبغي أن يمكن من فرصة الاتصال بمحام. وإذا كان مواطناً أجنبياً،

ينبغي إخطاره بحقه في السعي للحصول على المساعدة القضائية وأن يمكن من القيام بذلك.

(د) ينبغي أن يدرج في نظام الإجراءات الجزائية حكم يتعلق بضمان سرية المراسلات الشفوية والخطية بين المتهم ومحاميه.

(هـ) ينبغي للحكومة أن تطالب بالتسجيل السمعي أو المرئي (بالفيديو) لجميع عمليات الاستجواب بأكملها.

(و) ينبغي تعديل نظام الإجراءات الجزائية حتى يكفل صراحة الحق في الاستعانة بمترجم في جميع مراحل الإجراءات الجزائية.

(ز) ينبغي تعليق قائمة بالقضايا والمحاكم التي تنتظر فيها، في مداخل مباني المحاكم وخارج كل دائرة من دوائر المحكمة وبغية تيسير دخول الأشخاص المهتمين من الجمهور إليها.

(ح) لا يسمح بالانتقاص من الطبيعة العلنية لجلسات المحكمة إلا في الظروف المبينة في المادة ١٤ من العهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية.

(ط) ينبغي ألا تتضمن العقوبات المفروضة على الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة عقوبة الإعدام أو العقوبة الجسدية.

١١٢- وفيما يتعلق بقضية المحتجزين البريطانيين:

(أ) يجب أن يسمح للمحامين بالإطلاع على المعلومات والملفات والوثائق في إطار مراقبة السلطات المختصة، لا سيما فيما يتعلق بالأدلة المقدمة ضد المتهمين.

(ب) يجب إعادة استمارة الاستبيان التي قام المتهمون بملئها بناء على طلب من محاميهم إلى حوزة محاميهم.

(ج) ينبغي تزويد محامي المتهمين بتفاصيل التحقيق في ادعاءات تعرضهم للتعذيب.

فرقة أذن للسعودية

الأميركيون يطالبون السعودية بمليارات الدولارات

من الواضح أن الإدارة الأميركية سيطول استخدامها لأحداث سبتمبر من أجل تهديد الحكم السعودي وابتزازه على كل الأصعدة، سواء بقيت هذه الإدارة الجمهورية أم رحلت وحل مكانها الديمقراطيون.

المسألة باختصار هي أن الأميركيين - حتى وإن تخلوا عن مسألة إسقاط النظام السعودي أو تفتيت الدولة السعودية نفسها - وهو أمر لم يحدث حتى الآن، على الأقل من قبل الصقور الكبار في اليمين الأميركي.. نقول حتى لو حدث هذا، فإن الأشهر الماضية أماطت اللثام عن سياسة أميركية بدأت بالتبلور تجاه الحليف السعودي، وتتمحور حول رفع عصا تفجيرات نيويورك وواشنطن كهراوة تهديد للسعوديين كلما أراد الأميركيون استلاب شيء جديد وكبير من الأمراء السعوديين في حال تمنعوا وأبدوا بعض الرفض.

قضية نشر تقرير أحداث سبتمبر لا دخل للسعوديين فيه من جهة التوقيت، ولكن من حيث الاستخدام، فإن الإدارة الأميركية المتورطة نفسها في دعم الإرهاب والمتداخلة مع السعوديين في شراكات ضخمة ومتعددة للجان وجمعيات ومؤسسات وشخصيات متهمه بالإرهاب.. الإدارة هذه رفضت نشر كامل التقرير حماية لنفسها، مع أن السعوديين وكذلك أعضاء الكونغرس يريدون نشر الغسيل كاملاً؛ لكي يتبين أن الحكومة السعودية مثلها مثل الحكومة الأميركية مؤلت ودعمت من تسميهم اليوم بالإرهابيين! ولكن الإدارة الأميركية في الوقت نفسه، رأت أن تستخدم إخفاء الـ ٢٨ صفحة وكأنها تدافع عن الحكومة السعودية وتخفي نشاطاتها وتورطاتها، وراحت تطالب بالثمن!

وجاءت قضية عمر بيومي متوازية مع نشر التقرير، مع أن الرجل لا يعدو نقطة في بحر الأسماء والجهات المتورطة بين الأميركيين كرجال إدارة والسعوديين كقيادة سياسية وجهات خيرية وممولة.

ماذا كان يريد الأميركيون بالضبط؟ الأخبار الخاصة تفيد بالتالي: طلبت الولايات المتحدة من السعوديين المساهمة في دفع فاتورة حرب العراق، فتذرع الأمراء بالوضع الإقتصادي السيء، والأزمة التي تمر بها الدولة منذ نحو عقدين وانعكاس ذلك على الوضع الأمني. لكن الأميركيين لم يأبهوا لذلك، فحددوا مطالبهم على النحو التالي: (نريد من المملكة أن تدفع كل الزيادة التي حصلت عليها من دخل البترول بعد أحداث احتلال العراق)!

والحجة الأميركية تقول، بأن أسعار النفط التي زادت في فترة الحرب على العراق، هي من صنع الولايات المتحدة نفسها، وكذلك ازدياد حصّة السعودية من النفط، بسبب غياب النفط العراقي، أو بدافع إعادة الإستقرار للسوق البترولية. والمعنى: إن على المملكة أن تساهم في الحرب التي شنت على العراق، عبر دفع كل الزيادات التي حصلت عليها من الدخل النفطي، وهي تعد ببلايين الدولارات!

فالمملكة كانت تنتج ٨ مليون برميل يومياً، ففزت لمدة شهرين إلى ٩.٦ مليون برميل يومياً، واستقرت لأشهر عند حدود ٨.٢٢ مليون برميل، فيما زادت أسعار النفط ووصلت إلى ٣٧ دولاراً للبرميل قبل أن تنخفض من جديد. وهذه الزيادات أصبحت في العرف الأميركي من حق الإدارة الأميركية والدولة الأميركية، التي سببت تلك الزيادة!

حقاً.. لقد أصبحت الدولة السعودية، والأمراء السعوديون ضحايا سياسات من صنع أيديهم، وما عادت المملكة سوى مجرد بئر نفط، ليس الغرض منه فقط الحفاظ على استقرار أسعار النفط، وتأمين الإمدادات الكافية للسوق الغربية، ولم يعد كافياً أن يعيد السعوديون أموالهم إلى أميركا على شكل بضائع وصفقات سلاح، بل ورشاش واستثمارات.. الأمر تعدى كل هذا ليصل إلى حد دفع (الخوة) جبراً.

ويبدو أن الأميركيين كانوا يتابعون باهتمام الإنفاق (الملكي) وكأنهم كانوا يتمنون لو أن تلك الأموال صبّت في بلادهم، أو قدمها الملوك والأمراء منحة لهم. ففي زيارة رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري العام الماضي لواشنطن، التقى بالرئيس بوش، ودار الحديث في الدقائق العشر الأولى عن حزب الله، وما تبقى من الساعة والرابع حول مصاريف الملك فهد في الصيف الماضي، وحسب مصادر مطلعة، كان الرئيس بوش يقرأ مصروفات رحلة الملك من أوراق أمامه، ونصح الحريري - رجل السعودية - بأن يبلغ الملك أن هذا السلوك غير مقبول في العالم المتحضّر!!

غير مقبول أن تنهب خيرات النفط محلياً! ولكنها مقبولة حين يكون الأمر على يد الأميركيين أنفسهم!

وإذا ما قدم الأمراء التنازل تلو الآخر، فإن ذلك لن يرفع عنهم الهراوة الأميركية، وسيطالبونهم بمئات المليارات - على الأقل - كتعويضات عن أحداث سبتمبر، بل أنهم سيحرجون أميراً إثر آخر في محاكمهم، وقد عين الأمراء فعلاً محامين لهم في واشنطن، وبينهم وزير الدفاع سلطان الذي يردد باندهاش: والله ما قصرنا مع الأميركيين، أعطيناهم كل الذي يريدون، ولكنهم لا يشبعون!

ليس هناك من مجال لإيقاف مسلسل التنازلات السعودية لأميركا وإيقاف تهديد الأخيرة إلا بقلب المعادلة رأساً على عقب: فإذا كان هناك من تنازل سياسي أو مالي فليكن للشعب السعودي نفسه، وإذا ما ساءت العلاقة مع واشنطن فإن جبرها وتعويضها لا يتم إلا بالالتكآء على الداخل الشعبي، وعلى الإصلاحات السياسية، وإلا فإن أوراق الأميركيين كثيرة، ويمكنهم استخدامها لعقود قادمة، وفي ذلك انهيار للدولة نفسها. لقد أحرق الأمراء أصابع أيديهم العشر من أجل أميركا، والآن جاء ردّ الجميل! وما ظالم إلا وأبلي بأظلم! ولا عزاء للمواطن السعودي.

المملكة الغامضة

فيصل الزامل

رأس قائمة الجيل الثالث فاكشفوا أنه عاجز حتى عن إدارة وزارته. واليوم وبعد أن غاب الرجل الأول (الملك فهد) بسبب الإعاقة، قيل أن الرجل الأول هو عبد الله، وقيل بل هو سلطان، فيما الظاهر أن الأمير نايف زحف إلى المركز الأول بسبب تضخم الجهاز الأمني وتوسعه استجابة للتحديات الأمنية والسياسية المحلية والخارجية، وكونه محور الإهتمام السياسي في العلاقات السعودية الأميركية.

وإذا كان المواطنون قد صنفوا الأمراء إلى صنفين: مع أو ضد الإصلاح، واعتبروا الأمير عبد الله ولي العهد نصيراً للإصلاحيين، رغم أنه لم يفعل شيئاً حتى الآن، كما اعتبروا الإخوة الثلاثة (ما تبقى من السديريين) نايف ولسلمان، أشد المعيقين والمتحدين لأي مشروع إصلاحية.. ورغم أن وزير الداخلية يفترض أن يكون الرجل الأول المعادي لطموحات الشعب في الإصلاح كما أعلن ذلك مراراً، أضف إلى كونه المسؤول المباشر عن الإعتقالات والمنع من السفر والفصل من الوظائف وغير ذلك.. مع هذا، تجد بين الشعب (المسعود) حيرة في تصنيف هذا الأمير بسبب (زئيقته) السياسية، إلى حد أن بعض الجهلة يعتقد بأنه نصير (السلفية) اعتماداً على تصريح هنا وقول هناك، أو نصير للبرالية اعتماداً على مكافحته عائلة السلفية العنيفة!

إن الأمير نايف يحوي في داخله تناقضات المملكة وشعبها، فهو مع السلفية التي تخدم العائلة المالكة ولا ترفع السلاح أو تشكك في شرعية الحكم، ومع البرالية التي لا تطالب بالإصلاح! لأنها تضيع (ملك آل سعود) كما يروج. ثم هو ضد الشيعة ومحاصرتهم في معاشهم وحياتهم، ولا يرى أن لهم حقاً أكثر من (جوازات سفر) قال أنه منحهم إيها! وكذلك هو ضد الحجازيين من منطلق نجديته، ويرى التصديق عليهم قبل أن يشبوا عن الطوق فيطالبون بدولة مستقلة. وفوق هذا، فإن الأمير ضد حرية الإعلام، وإذا ما جرى تطويره ففي نقل ما يعتقده حقائق عن الوضع السعودي، من وجهة نظره. ومع أن المجلس الأعلى للإعلام الذي يرأسه قد ألغي، إلا أن الأمير يمارس دوره السابق كأب للإعلام الرسمي، وكهراوة تبطش بالصحافيين، إلى حد أن عدد الذين منعوا من الكتابة خلال عام أو الذين منعوا من السفر بسبب الحديث مع الإعلام الخارجي أكثر من أي فترة سابقة.

وللحق.. فإن الغموض في المنهج والممارسة السعودية قد عوّض النقص في الأداء، وأرهب المواطنين نظراً لعدم توافر الأنظمة التي تحدد الممنوعات. وفي هذا نجاح، ولكنه (تكتيكي). أما الإستراتيجية، فجّل ما يفهم منها الأمراء هو (منع تذرر السلطة) وسيتكثفون - إن لم يكن قد اكتشفوا بعد - أن المملكة - القارة - لم يفهموها جيداً، لا شعباً ولا تراثاً ولا تطلعات. وسيأتيهم يوم ينكشف لهم الغطاء عن واقع آخر لم يكن يساورهم حتى في الإحلام. وهذا نتيجة الطغيان وتآليه الذات وعدم قراءة الساحة الجماهيرية بشكل جيد.

السياسة في المملكة غامضة، بل هي قائمة على فن الغموض (الإمعان فيه وتكريسه. فالغموض يزيد ويرسخ (الهيبة) لدى (العوام)، والمسؤولون في المملكة يؤكدون لدى الأجانب بأن بلادهم وشعبهم (حالة خاصة) وحين يكتب أحد ضدهم أو ما لا يعجبهم يتهمونه بالجهل بالإسلام وبالمملكة وبالعائلة المالكة.

وعلى فن الغموض وممارسة السرية في السياسة، تصبح مقولة (الشيوخ أبيض) ذات وقع وأثر. فالملك والأمراء هم الأعلم والأفهم والأكثر حرصاً على مصالح المواطن، كما الأكثر إدراكاً بحقيقة البلاد والعباد.. ومن يريد العلم فليأته من أبوابه: من الأمراء والمجالس الخاصة، والمجالس العامة التي تدور الأحاديث فيها عن المطر وتأخره في النزول، وكأن لدى كل أمير قطيعاً من الأغنام أو الإبل سيموتون عطشاً إن تأخر قطر السماء!

المملكة.. كم هي غامضة على أهلها وحكامها، قبل أن تكون كذلك بالنسبة للمتابع والمحلل الأجنبي. كلما اكتشف المرء أمراً ظنّه فتحاً مبيناً، ظهرت صناديق مغلقة أخرى تنتظر الفتح.

وشعب المملكة هو الآخر يلفه الغموض، فتعدده المناطقية والثقافية والمذهبية، جعل كل جماعة تشعر وكأنها دولة لوحدها، قد تدرك القريب مما يحصل منها، فتتصور أنها وعت ما يجري لدى جيرانها، فإذا بها تفاجأ بأمور مخالفة. هناك من ينتقد الآخر بأنه لا يفهم المملكة، وكأنهم هم يفهمون أنفسهم وبلادهم، ويدركون مجريات السياسة والثقافة والتأمر والتخريب فيها!

وتناقضات المملكة تزيد المتابع كما المسؤول حيرة وتضيف إلى الغموض غموضاً جديداً، فيعجز المراقب والمسؤول والمواطن عن فك طلاسم السياسة، فيقع هؤلاء جميعاً فريسة الأخطاء المتعددة.

صناعة القرار في البلاد لغز، جلّ ما أدرك منه معرفة أسماء بضعة من الأمراء يعتبرون القيمين والقائمون عليه، وهؤلاء يجرون السياسة وفق سنة (التدافع) لا على أساس التخصيص للمواقع ولا على أساس الشورى والإجماع أو وفق نظام داخلي يحتكم إليه بالتصويت مثلاً، ولهذا تظهر قرارات لا تنفذ، وقرارات يناقض ويلغي بعضها بعضاً. وهكذا تجد في السياسة السعودية الشيء ونقيضه، فيحسب المراقب أن ذلك جاء بتنسيق وتخطيط متعمد ووفق رؤية توزيع الأدوار، وما هو كذلك!

والألغاز في السياسة السعودية كثيرة، ففي فترة من الزمن قيل أن الرجل الثاني الحقيقي في الدولة هو سلمان، وقد كان مقرباً من الملك، في حين كان الملك لا يطيق رؤية نايف وزير الداخلية، أما عبد الله فقد كان مهمشاً.. فما كان من الأميركيين إلا أن دعوا سلمان لزيارة واشنطن في منتصف التسعينيات من القرن الماضي فأدركوا أنه أكثر تشدداً من الآخرين، في حين كانوا يأملون بأنه رجل الإصلاح القادم! ثم بدا لهم أن سعود الفيصل يقف على

مرافئ